



خطی و فهرست شده

۳۹۶۱

۱۱

۲۵۶۶۸

شماره ثبت کتاب ۵۵۵۶۸

موضوع
 مؤلف
 کتابخانه
 کتابخانه مجلس شورای ملی

۳۴
 از کتابخانه مجلس شورای ملی
 میرزا...

۳



بازدید شد
۱۳۸۲

۲۰۴۴
افغانستان
میرزا داد

شماره ثبت کتاب ۷۴۴۵۵
۵۹۱۸

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: انصاف

مؤلف: میرزا داد

موضوع: ۷-۱-۷-۳

شماره قفسه: ۹۹۱۰

خطی - فهرست شده
۳۹۶۱

بازرسی شد
۲۲ - ۳۶



التحقن في هذا الموضوع كبح كما قبل في العطف فربما بعد بيان
ما يحتاج اليه من اما يكون محضا فيها او يكون محضا في بعض اقسامها
في ضعة واحدة والكثرة المتفقة الحقيقة اما يكون محضا في بعض اقسامها
او لا توجد محضا او يكون قارة او توجد معا والاول من هذه
لا يمكن ان توجد الا مع زمان او في زمان فالعلة الاولى للتعرف على
هذا الوجه في الوجود هو الموجود في القارة لذاته الذي يتغير بتغير
الاتصال به من الزمان مع نسبة ما هو فيه او مع تغيره على الوجه المذكور
واما لا يمكن ان توجد الا في مكان او مع مكان فالعلة الثانية
للمعرفة على هذا الوجه في الوجود هي الموجود الذي يتغير بالوضع لذاته
او يمكن ان نشأ اليه اشارة سببه ويتركه بغير ما خرا المتغيرة الا
بالمراد المذكور وبالعبر الذي يكون لبعض الاجزاء الى البعض نسبة بالكون
في جهة من الجهات منه وعلى بعد من الابعاد عن تلك الجهة والبعيد
وكل موجود يكون شأنا كذا فيكون فهو ما ورد في النطق المعنوية اذ
في أشخاص كثيرة تكون الاسباب الاربعة لتعريفها وتخصيصها
اما الزمان كاللحركات او المكان كالقطب ام او كلاهما كالاشخاص
المتغيرة المتكثرة الواقعة تحت نوع من انواعه وما لا يكون مكانيا
ولا زمانيا فلا يتصل بها وتبين العقل من اسناده الى احد هما كما

في امتداد الزمان غير زمان وجوده لان الدهر جمع الزمان
والغروب زمان عن زمان آخر لا ينفك بها عن الزمان
والمكان محيط بجميع الامكنة والامكنة زمانها وما فيها بقعها وتضيئها
على سبيل يدنيا بانه غير معدرة وسنة قايمة غير متبدلة
عكس ان قد تفرقت ان سبيل العدم كسبيل الوجود
بالذات سبيل سبيل الوجود بالعدم المتقابل له ادسبيل الوجود
في مرتبة نفس الوجود حيث لا يقبل الوجود الا في حلقه
متعلق العلة العلة على كونه ذلك سبيل العدم كسبيل الوجود
الزمان سبيل بالزمان ليس سبيل الوجود الوجود هو
العدم متقابل لامتداد الزمان فان قبله العدم سابق عاينه لبعده
الوجود اللاحق بحسب تاييز زمانها في الوجود لكونها زمانين
وقد العدم المتقبل غير الوجود الوجود والحدان غير متضمنين امتداد
الزمان الغير القابل انما هما كسبيل الوجود في تنس الدهر مع
دهر غير متغير من الوحدات المتغيرة في التقابل من الوجود
والسبيل الزمانين وحدة الزمان الله فخره في النوع الثالث وهو
لا تقابل من قبل والبعده في ما لا امر في النوع الثالث وهو
الحدوث الدهر في خلاف تلك الثالث كلف حيث انه ليس

بغير

ليس كسبيل الدهر توهم الامتداد وانفك ام اصلا فلا يكون العدم
السبيل في الدهر فاما في النوم عن الوجود الحادث
من بعد بل انه سبيل العدم في دفع في حيزه عقول الكبار
ان ثبت الدهر في كل لحظة وهو ليس شيطان الوجود وليس كذلك
سبيل العقل الفراع وليحمد في لطيف التورية
او تثبت ليك سبيل العقل المضاعف انما الحدوث فليثبت
لا محالة في انما انما القدم فالعدم الذي هو كونه العلية لا تستقيم
لبيته في الوجود والوجود لا تسبق له العدم والسبيل
سبيل بالذات اصلا وطلاء في الذات والوجود حيزا
بالذات كالحديث الذي ملاك حيز الذات وطلاء بالذات
والعدم الدهر ويعبر عنه بالازلية سرديته هو كونه الوجود
بالعقل غير مسبوق بالعدم الصريح في تنس الدهر بل انما
العدم في حلق الواقع والعدم الزمان هو كونه انما الزمان
غير متضمن الوجود زمان تام مسبق مرحته المبدأ زمان العدم
بل ستمحصل في امتداد الزمان كله فلا يكون زمان وجوده
اول زمان وطلاء الاستغناء عن التعلق بالامكان الاستعداد
وحركة المادة الاستعداد على خلاف الموضع الحادث
الزمان فانه عبارة عن اخفاص وجود انما زمان تام مسبق

وسمى

من جهة البداية زمان العدم ومكانه علاقة الامكان المستعد
وحركة المادة في الامكانات المستعدة وما لا يكون زمانيا
كالزمان ومحل على محله والحواجز المحيطة فلا لا يصح ان يكون
قديما زمانيا او حادثا زمانيا اصلا لان وجوده لا يكون في زمان
فحينئذ ان يثبت ان وجوده في جميع الازمنة او في زمان ما
مخصوص فلو قل بل الزمان او المكان او العقل المنطق
قديم زمانيا او حادث زمانيا كان هذا من القول وكان مع
سلب الطرفين جميعا لا يخرج من المحس فزمانه وزمان قول من قول
بل القول الموجود موجود في جميع الازمنة او في هذا المكان بخصوصه
بل الصحيح الخالق بل من ذلك قديم وهو حادث وهو في كل
الان هذه الازمنة انما هي متباعدة في المفهوم باختلافها
وليس متباعدة في الواقع بل الاجتماع في موضوع واحد وكل في
زمانا فجميع انواع الحوادث كلها جميعا فانه حادث ذاتي من حيث وجوده
بالفعل بعد ليس مطلقا مرتبة نفس الذات بعديها بالذات كسب طبع
الامكان الذات وحوادث وهو من حيث حصول الوجود بالفعل بعد
العدم الصريح في الوجود بعدي وهو حادث زمانيا من حيث اجتماع
وجوده في اصل الفعل زمانيا هو بعد زمان عدل المستعدة او المادة
بعدي زمانيا بحسب علاقة الامكان الاستعدادية وحركة المادة المستعدة
المستعدة بالذات في الاستعداد او بالمتعاقبة فاما انما القدم

غير

القدم المتباعدة بحسب المفهوم فاقدم الوجود منها بل قدم السردية
الصريحة السردية وسدس عن القدم الزمان في التحقيق ليس القديم لا يكون
الا وجبا بالذات وتعالى عن عالم الزمان والذات مستعدة عليه لا في الوجود
القدم الزمانيا ويجب له قدم القدم المحقق والسردية الدورية المحسوسة
القدم الزمانيا لا يكون الا مستعدا بالزمان والمكان في سبيل يكون
بالقدم الدورية بالسردية الصريحة الغير المتكتمة لقدمه في الترتيل
الحكيم على الحدث الاول كل متحول قوله عن قائل كل شيء حاله
الا وجبه الازمنة بقا ذكره والوجه الوجوب به جل سلطان
وان شئت ان السردية قد برهن عليه في الاشارة قال
على سياق ما قاله في الشفا انت تعلم ان حال الشرا الذي للشيء باقية فانه
متغير في غيره قبل حاله من غيره قبله بالذات وكل موجود غيره مستحق
العدم لو انزله او لا يكون له وجود لو انزله بل انما يكون له الوجود من غيره
فان لا يكون له وجود قبل ان يكون له وجود وهو الحوادث الذاتية
وكذلك شئت ان السردية في القدم في ان النصوص الهيئية المعلولة لها عن
ذاتها الهيئية ولها عن غير زمان توجد والامر الذي عن الذات
قبل الامر الذي ليس عن الذات فالهيئية المعلولة ان لا توجد بالذات
قل ان لو حدث في زمان القدم فاعلم انما كان في الوجود وجوده
من الشكك ان المعلول لو انزله فلا يصح الوجود ولا العدم
بل انما استحقاق الوجود متعلقا بوجوده واستحقاق العدم من جهة

من الشكك

مضيف

الامر

عددها في المجلد ليس له ذات الوجود فان ريم بمقتضى المجلد
 من حيث هو منزه في هذه الحالة لا يستحق الوجود واللا وجود وان لم
 اعتباره ذات مع عدم علمه فلا يكون الا في افراد المجلد
 لو كان باعتبار ذاته يستحق الوجود او الوجود لكان مقتضا بالذات
 فكيف يكون مجزئا انه لو كان لذات المجلد الى السبيل
 ان توجد قبله بالذات لكان احد النقص متقدما على الآخر قدما
 بالذات والتقدم بالذات لا يكون الا للعلم فلم يكن بين
 المتناقضين علما والعلية المحلولة بهت قلت لعلك عارض
 بصيرتك رفق التحصيل متبصرة بسبب السبيل المجلد
 المهمة المرسله من حيث طبعها لا يمكن ان ليس بحسب مرتبة
 المهمة ما هي لا بحسب مرتبة الواقع بل هي على سبيل السبيل
 البسيط لا ليس ثابتا على سبيل السبيل الذي ليس نقص الوجود
 في المرتبة سلب الوجود في المرتبة على شكله في المقيد على الاضافه
 لا النقص المقيد على الترتيب والى السبيل بحسب هذه المرتبة
 يخصصها ما هو قد ابدل مع فعله الوجود في مرتبة الواقع متلقا
 ولان نقص بينهما اصلا واستحقاق في الوجود من السبيل البسيط
 في هذه المرتبة ليس مستوجبا لمتناع الوجود في مرتبة الواقع وهو

وهو ما يتقدم على وجود المجلد في حاق الواقع من تلقا العلم
 يكون الامكان الله في اول المراتب بمرتبته فلما انزل
 المجلد عن مرتبته في تن الواقع استحق الوجود المصريح ولما انزل
 عن لفظ ما عداه مطلقا فمرتبه نفس مرتبها المرسله استحق
 ان لا يوجد على السبيل البسيط الصريح بحسب المرتبة وان
 وان كانت موجودة بالفعل في تن الواقع متلقا انما فيه
 العلم الى علمه فليست متيقن ان صاحب الاشراق حارث
 في المطارحات والتوحيات عن الوجود الى الاستحقاق
 الوجود وودكر انه قبل استحقاق الوجود قبلية بالذات فاما ما
 امام المتكلمين في شرحه لاشارات فقال الممكن لا يستحق الوجود
 من ذاته ولا يلزم انه يستحق الوجود فان المستحق للوجود هو المتحقق
 فاذن وجوده مسبوق بلا استحقاق الوجود لا بالعدم او بالوجود
 وعنده ان الله بعدد ذاته ان يصير الى السبيل البسيط في
 العدد والى الفرق بين تن الواقع ومرتبه نفس المهمة المرسلة
 بما هي في اقترانها مع قوة على الاطلاق والاف التوحيات في
 الوجود وقرنا استحقاق الوجود جميعا
 بعض مرتبة من المجلد في تن الواقع النقص في المرتبة
 يكون مرتبه نفس المهمة المرسله من حيث هو لا بشرط
 عدم الوجود ومن سلب الوجود جميعا او السلب ايضا

في المرتبة

من العوارض لا من الجوهر كما هو المذهب حيث لم يثبت الا
 وليس لها من تلك الحقيقة الا حيزها فالحجرات كما هي
 تلك المرتبة كاذبه والسوال ما يصادقه ولا يستلزم ان
 يقتضئ كل مفهوم رتبة على سبيل السلب بسيط البهر
 البافج لا السلب العدولي ولا يحال السلب بسيط في القوة
 المفردة تقتضئ سلب الوجود سلب الوجود والوجود
 لازم التيقض لا بعينه في القوة تقتضئ السلب السلب
 والموجب لازم التيقض لا بعينه فلو لم يكن تلك المرتبة برتبة الوجود
 وثبت سلب الوجود واما السلب يقتضئ فلا يصح في ذلك
 ان تنقضي التيقض في تلك المرتبة اذ يصدق السلب بسيط في
 تلك المرتبة ويكذب سلب السلب بترتيبها فالحجرات كلها
 في تلك المرتبة كاذبه واما السوال فالاوتار منها كالسلب
 وسلب السلب السلب السلب السلب السلب السلب السلب السلب
 صادقه والاشغاف ك السلب السلب السلب السلب السلب
 الى سائر المراتب السعوية كلها كاذبه ولو صح ما توهمه فكان
 ذلك اشغاف التيقض في المرتبة لا ارتفاعها لكن فيه لاشغاف
 فيها فاذا قد استبان ان الممكنة الذات في تلك المكان
 الذاتية صدق سلب لقرره ووجوده يجب رتبة نفس ذات

ذاته المرسله حيث مر حيث ما هو متصور الذات على
 الوجود بالفعل في نفس الاعيان وحاق الواقع في تلك المكان
 والامكان الذاتية حقيقة تلك الذات المتصورة الموجودة
 بالفعل وبطلانها ليست في مرتبة نفسها المرسله حيث
 هي ولذلك كان هو القوة اشبه منه بالعدم والى على التيقض
 يفعل نتر الذات المعلول ووجودها ويوجها من اللبس الى
 الالبس في نفس الواقع وحاق نفس الذات في مرتبة نفسها
 مر حيث مر وان كانت هي ايضا مراتب نفس
 لا في تلك الذات الا بام فان ذلك من المستعصيات بالذات
 وسيجل ان يصح بتاثيره على فاذن كل معلول فانه ينطلق
 كنه جوهر الذات في مرتبة نفس المهيبة ليشهد على نفس ذات
 بالحدث والبطال والهلاك واللبس

ان وصف المحدث لذا الحادث ان يكون وجوده بعد
 العدم انما يكون من اقتضا انفسان جوهر الذات وتصور رتبة
 عن استحقاق قبول الترتيب والعدم لا في تلك المكان
 وانما المحدث في ذلك سواسية فاما وصف الاستعداد في
 الترتيب ووجوده في ذاتها فانه على لانه لوازم الذات كما
 بعض منطقة القديين وانما حيزه حقيق هذا الامر في القول

متناه في اقل المساحات المحيطة **كل من الحدود**
 والحدوث الدهري ليس الا واحدا لا يمتد في الزمان محله في
 الحدوث الدهري الزمان فانه على انواع ثلثة التدرجي وحصول
 الزمان الواحد كحركة القطعية في امتداد زمان تا على الانطباق عليه
 والانقسام بانقسامه والذهني وهو حصول الشيء الواحد في زمانه لانه
 امتداد الزمان بل في ان عرفت من اللامات التي هي الحدود
 والاطراف والزمان وهو حصول الشيء الواحد كحركة الوسطية
 في زمان محدود بين المبدأ والمنتها لا على الانطباق عليه وانقسام
 بانقسامه بل على ان يكون هو تمامه حاصل في كل جزء من اجزائه
 وكل ان من اللامات الا ان الطرف هو ان البداية والانتها
 ولا يكون حصوله ان اوله لا آخره ولذا وفيه حقه من البين
 والقباض في القاطع المستقيم والاضافات والقتاعات
 في العجينة المكونة من الاصول الحكيمية ان كل حادث
 مسبق الوجود لا محالة بما ذكره حاطة على مكان وجوده وانما ذلك
 في الحدوث الزماني شقيقه الدهري والدهري لان استيعاب
 من سبيل الامكان الاستعداد لامن جهة طبع الامكان الدهري
 وان يترك في الرياسة قد تهيأ على ذلك في موضع من النماذج في موضع

في الحدوث الزماني
 في الحدوث الدهري

مواضع من الشفا والتعليق وخاتم المحققين رحمه الله في نقد المحققين
 شرح الاثار ذات ومن يباذون الله سبحانه بطنا النور فيه
 وفصلناه في هذا الايام خاصات والفتن في العلاقات
 على التباين الشفا **لعلك افطن يا اوديناك** واران
 الحادث الزماني كحدث الحادث وهذا اليوم مثلا ما هو حادث زمان
 انما يختلف باختلاف مكانه لا يتغير زمانا متغيرا عن زمانه
 آخر يحصل في زمان محدود وهو في امتداد الزمان قبل وجود
 هذا الحادث فاما المتعلق من عالم الزمان والمكان فاذا هو محيط
 بجميع الارض والسموات وما فيها وما معها على نسبة واحدة في حقه
 فلا يكون خاضعا لوجود هذا الحادث بزمانه المحدود بعد استيعاب
 تحله زمانا عنه شبهة واستعدادا استيعابا في هذا الاصل من ذلك
 قبل انشاء الله العزيم من المستبين المجمع على استبانته عند
 اضميم الحكماء والعقلاء كانه ان البارز الاول السري الوجوب
 والوجود بالادب مستقيم بالوجود في الاعيان على هذا الحادث
 بالضرورة وهو على سبيل المثال من الوقوع في امتداد الزمان
 الكسب من الاستيقظ العقل المتعطف ان فاعل الزمان الدهري
 هو فاعل محله وفاعل حامل محله وفاعل سائر محله وفاعل الواهر
 الدهري وفاعل الانوار الخفية والانوار العينية جميعا فيكون
 متحول الزمان متعلق الوجود به قطعا فان انما يختلف في الحادث
 وتاخره في بين الاعيان غير البارز الحق حل ذكره بحسب المحل
 الدهري في سبيل عدم الصريح على وجود الحادث الدهري فليتبصر

و

من الواقع الصحيح بالنقل المتواتر الدابر على الاستيعاب
 بالانعام لطغات الاعداد والادوار ان في حدوث العالم وقدمه
 يكون البار الاول جل ذكره صانع النظام الجليل لا يدركه
 خلقا مستطير استمر اسر الفلسفة النظم عام لمكة افلا طي الاله
 والسه السابقون وهم الحكماء السبعة المحدثون وغيرهم من علمائهم
 نه بهم ان الالف الى الكبر وهو العالم الاكبر يحتمل اعضاءه وادجائه من الابد
 والحياتيات اي محله ما على الحق في الامر من الوجود لانيات
 والدينيات حادث غير متقدم الوجود والبار الحق صمد وخالق
 ومعلم مشايخ اليونانيين في سطوطا ليس في فرق في شرا كانه واهما
 كالشيخ اليوناني واربفلس في سطوطا وسوالا سكندر الاثري ويسي
 وفرغوريوس في اراهم وافرأهم ذابون الى ان بعض العالم الاكبر كاشا
 المبدعات وطابع الانواع والاجناس على الاطلاق قديم الوجود وتقدم
 الودام في الاعيان والباري الاول صمد عنها واما الحادث من العالم
 الاكبر خصيات المكونات السو لاله المرسونه للذات والوجود بالكمالات
 الاستعدادية لا غير البار لا اول لها فيها فنقول لا امتزاج في انه
 لا يتبع له حقيقة ما ان توم ان الحادث الدائم هو قد حرم ان شاع فتد
 استبان لك ان الحادث الدائم ثابت بالبرهان للمكانات
 باسرها متفق على انبائه لكل من عند الحكماء غير آخرهم فكيف سوسا
 اسناد فنز ذلك في اسطوطا ليس منزهة طبقة العقل المراتب
 واقصا ذكره العالم الاول في فن طريقيه الى مسئلة حدوث العالم
 وقدمه جديله الطريقتين لتقدم ان اجماع البرهان في كفاية فلا يصح ان

ان يغير بها القدم والحدث الذاتيان بقية ولا ان توم ان حرم الزمان
 هو الحادث الزمانا انما يشتر ان سر العالم المجزأ عن حدوثه نفس
 الزمان ومعه وحامل محله الجواهر العقلية المتفرقة لحوالم الزمان والامكان
 واما فكيف نظره فلا طي وسعراط ومنه من انها من اعام المدسنة لهم
 انهم يشقون الحادث الزمان للعالم الاكبر مستقرون ان ليس الزمان
 ومعه وحامل جادة والجواهر المتفرقة مسبوقه الوجود بالزمان محله
 الذات في الزمان وليس تنفوه بذلك مبرر في ابره العقل
 والمحصل في تلك اصحابه كنيان الرتبة او قال في التعليق
 تحقيق الاشياء الردييه وهو بل كان وقت لم يكن موجوده فيه
 فهو كما في بل كان زمان لم يكن فيه زمان فاذا انما المعقول من
 منزهة الارسطوطا ليس ان ابر الاول جل ذكره انما يتقدم
 على بعض اجزاء العالم الاكبر من المبدعات تقدم بالذات بحسب
 المرتبة العقلية فقط لا تقدم الكاكي في الوجود بحسب حاق الواقع
 البات فيم تخلصه عنه سمي في المرتبة العقلية بحسب حدودها الذات
 لانه متى الاعيان التي رجع على نظا الذهن حاق الواقع الصريح بحسب
 الحادث في الدهر وعلى البعض الآخر من المكونات تمة ما واثبات
 بحسب المرتبة العقلية لاله من الحادث الذات في حدوثه الذات
 من تلقا نفس الهية والمعلوية في الوجود بالذات الى بارها توم
 وتقدم آخر زمنيها ايضا الكاكي في من الواقع البات وحاق
 الاعيان التي رجة لاله من الحادث الدهري سر جهة سبي الصريح
 على وجودها في الدهر فيم تخلصه عنه سمي في المرتبة العقلية وفي حاق

السوال الذي سئل عنه
 ليس

في العلم ما هو موجود كان هو الزمان حينئذ ولو لم يكن حينئذ كان كمالا
كل اذ لا يمكن ان يكون له بعد في نفسه فانه بالذات
على كل حال يكون هو الزمان او بالعرض يكون هو الزمان فقد
اختلف على الزمان على ان يكون هو العلم على شئ من ان يكون
استحقاق الزمان او هو الزمان سلب الاسم والالحاق بالعدم والافتقار
فلا يخرج يكون الابد والحق سبحانه واحدا في حد ذاته من ذلك
العدم ففان ذلك العلم في حد ذاته ليس هو شيء من ذلك
العدم تعالى عن ذلك العلم في حد ذاته ليس هو شيء من ذلك
الاقتدار الموجود في سبحانه وبه العلم في حد ذاته العلم في حد ذاته
عنه سبحانه في الوجود فاذن ان كان ذلك الاقتدار غير شاملا
القاء وكران في الشئ في نفسه راجع حاصري في كاشفناه وقرانه
واما راجع فاذن حدود ذلك الاقتدار هو ما يسمونه في شئ من ذلك
في العلم ولا يخصص من مقتدره او هو كذا في ذلك فكم نقص
العلم بهذا المبدء ولم يكن حده في حد ذاته فاذن ما كان
المبدء في الزمان والعلوي يكون هو مقتدره او فرض في ذلك

كل في الزمان فانه وكل في حد ذاته مقتدره على سبيل
واحد ويحيط بجميع اجزائه وحدوده على سبيل واحد وموجودة
كان ذلك الاقتدار او هو مقتدره على سبيل غيرة فاذن
العلم لم يكن في حد ذاته الاقتدار او هو مقتدره لا يخرجه من مقتدره
الابد والحق تعالى سلبا فانه اذا كان اقتدار الزمان
الموجود باليسر اليسر على هذا السبيل في الزمان هو مقتدره
بذلك والاساس في الزمان والمكان شقان متضابان
من مقتدره في الاحكام من ان واحد في شئ واحد في الزمان او
المكان مرفوق عليك الا في المبدء والجهان العلم عدم مرفوق
ولاملا ولا اقتدار ولا لا اقتدار ولا نهاية ولا لا نهاية راجع
السلم المبدء من ان لم يكن ان يده يده بسببها لا يقتصر
ومن مقتدره على عدم العناء والابد وانتهاء المكان في مقتدره
وراء الاقتدار انما عدم صريح لا تارة ولا تارة ولا استمرار ولا
لا استمرار ولا نهاية ولا لا نهاية ولا لا نهاية ولا لا نهاية في شئ
القول بالحق والحق في مقتدره من مقتدره مقتدره مقتدره

الحجج
التي هي
في
الكتاب

انما ليس بغيرهم ان ينفردوا وقت بلانها بوزننا عند
 بلانها بوزننا باني جدي اذا استغنى فاد البرهان
 هو هناك على احد السبيلين لا يجوز الاستغناء اطلاق حدوث
 العالم او قدره من السبيلين بل انما يكون له ابطال ما يترجمه
 الوجود من استداد موجود غير غناه بكون خلق العالم من شيء
 من اوصافه وكن ان السبق خلق جسم وحركته وقت خلقه
 فيصير بياننا بانيها غير حاج الى افعال مسلمة ولا يلزم ذلك
 ابطال حدوثها بالمتسوية بالعدم الصريح واما انه يرد ان
 هذا البيان للقدم انما يخرج من غير البدل على خبر البرهان او الاستغناء
 بالاستغناء ان المحدث يستلزم عدم متقدرا بلانها بوزننا
 قبل العالم من البار سيجانه وجن اهل العالم كغيبس الاركان
 يستلزم ذلك بحسب وضع هؤلاء المتولين وتسميتهم بالجلد
 ثم انه ان تصور هذا البيان من جهة البرهان ليس من جهة ان
 المقدمات المشهورة بالاحوة من من ومنهم وتسميتهم
 متاخرة في نفس الامر لا من جهة افواه اصلا في حيز المادة

والمادة
 وكذلك في كتاب الهند
 حيث قال في نفسه انه يلزم
 على وضع جود المحدث ان
 يكون اصبحا صبا من
 الزمان في الحركة زمان ثم قال
 ونفسه ان يقول جديا
 او استغنى بانيها بوزننا
 في البرهان فزاد المحدث
 ان ينفرد وقت قبل وقت
 بلانها بوزننا عند
 فزاد صراحتها

المادة وهو حيز الصورة فلا يوضع المتاخر الى عند مطلوبة
 القياس المبدئية المتعلم منها اذا كانت صحيحة التاخير الى عند مطلوبة
 اياه بحسب اطلاقه من ان كانت من جهة اخرها مشهورة
 بغير بيانها ومسلات غير محققات كان القياس الذي
 قد اتفق القياس منها قياسا صحيحا بحسب نفس الامر جديا من
 نقاد المقدمات فاما اذا كانت اذا كانت تاخيرها الى عند
 اياه بحسب اخرها فيصير بحسب نفس الامر جديا في المادة وكونها
 متفردة الى عند من غير مشهورة ولا سبيل الى حيز الصورة واما
 من جهة ابطالها عليه كالحمل في المقدمات والشيء مثلا او من جهة اخرى
 من جهة في الصورة وان لم يكن ذلك مشهورا به عند ذلك
 المقصود فان ذلك القياس لا يكون حيزا للمقدمات وجديا الى
 وجديا المادة وجديا الصورة جميعا وان القياس المتعلق من
 ادخاله بكونه الاقدام ثابتة قدم الزمان ومحلها وحمل
 على تقدير سبقي العلم المستمر الممتد على وجوده متباينيا
 زمانيا انما هو جديا المادة لا جديا الصورة وجديا المقدمات

مستحق

و

و جوده زاید علی حبیبیان
اکون مهر

الحمد لله

في انشائها في عليك في سائر الكتب التي نسخ في المذهب وجوبها
 وجب الاكتفاء في جميعها بالوجود او على العقل البيت الوجودات
 باسمها من عوارضها في نفس المذهب المرسله وجميع ذاتها
 فلهذا لم يفرق بينه في الفروع والذات من جميع المراتب التي كان
 فيه وانما المتبدل خصوصيات التي الوجودات في الذات والوارث
 والوارث من حيثها ان غرضه الاصل من حيث الحكم في الجواهر والافعال
 جميعا ومقتول الجوهر هو مركب من مركبات التي هي الجواهر كما مقتول
 العرض في مركب مركبات التي هي الاغراض او الجوهر في مركب
 بحسب المذهب المتخذ في الغرض المتبدل لا بحسب خصوصيات الوجودات
 وانما مقتولها انما استبان سبيله عند الحكماء الراسمين ان
 مقتول الجوهر لا انواع الجواهر واخصها هو المذهب السوسه التي
 صفتها في الاعيان انما هي في ذاتها المرسله بحسبها من
 حيث هي مع عزل اللفظ عن خصوصيات الوجودات
 والتشخيصات التي تكون قايمة الذات في موضوع ومقتول العرض
 لا انواع الاغراض واجناسها هو الطبقة التي عتبت في مركب

في انشائها في عليك في سائر الكتب التي نسخ في المذهب وجوبها
 وجب الاكتفاء في جميعها بالوجود او على العقل البيت الوجودات
 باسمها من عوارضها في نفس المذهب المرسله وجميع ذاتها
 فلهذا لم يفرق بينه في الفروع والذات من جميع المراتب التي كان
 فيه وانما المتبدل خصوصيات التي الوجودات في الذات والوارث
 والوارث من حيثها ان غرضه الاصل من حيث الحكم في الجواهر والافعال
 جميعا ومقتول الجوهر هو مركب من مركبات التي هي الجواهر كما مقتول
 العرض في مركب مركبات التي هي الاغراض او الجوهر في مركب
 بحسب المذهب المتخذ في الغرض المتبدل لا بحسب خصوصيات الوجودات
 وانما مقتولها انما استبان سبيله عند الحكماء الراسمين ان
 مقتول الجوهر لا انواع الجواهر واخصها هو المذهب السوسه التي
 صفتها في الاعيان انما هي في ذاتها المرسله بحسبها من
 حيث هي مع عزل اللفظ عن خصوصيات الوجودات
 والتشخيصات التي تكون قايمة الذات في موضوع ومقتول العرض
 لا انواع الاغراض واجناسها هو الطبقة التي عتبت في مركب

فما

بحسب نفسها المرسله حيث هي بحسب خصوصياتها
 ان تكون قايمة الذات في موضوع فالعوض انما هو في حيث يكون
 حقه بحسب مذهبه وبحسب خصوصياتها جميعا ان يكون تفرده
 في نفسه عين تفرده ووجوده في الموضوع والجوهر في حده حيث
 يكون حقه بحسب مذهب لا بحسب خصوصيات كونه وجوده وتلك
 تفرده ووجوده في موضوع او لم يكن انما يكون موضوعا للمال في
 اذا كان متوقفا على المذهب جميعا فاذا لمقتولات المراتب
 اقصان وكل حقيقة متصلة من المراتب الحكمية تحت احد
 المذهب الا انفس لا في الحقيقة فاذ تعرفت
 المراتب التي هي متصلة لمقتولات الاغراض في ما طيفت في ثنائيات
 بالذات فقد استبان لك ان ثنائيات واحد المذهب يكون تحت
 جنس ثنائيات في كل علة الجوهر والعرض من وجهين متغايرين
 تشخيصا في الموضوع ذلك في موضوع من على طريقة من المذهب
 حيث يتبين في هذه المسئلة من ان الصورة التي هي الجوهر في حاله في
 المذهب حيث تشخيصها يستغني عنها حيث سيج المذهب

ومعز

مقتول الجوهر المذهب السوسه

والله اعلم بشئونه بها حيث نفس الهية ومثله لها حيث شخصية الجوهر
من حيث شخص نفس الهية وان الماهية الجوهرية العقلية ثابتة بالضرورة
في حيث الوجود والذات واستغنى المحل من حيث ثبوتها ومن حيث
ثباتها فيخلو عليها الوصف من حيث وجودها في الذهن والوحد
نفسها وكسب وجوبها في الاعيان فلما لا سبيل الى الاطلاق
والما قد اريت ان جوهرية والوصف كسب نفس الهية كسب
نفس وجوده وخصه من شخص الوارد في جوهرية الهية فكيف يخلو
نفس ذات الوجود في ذات الصورة الشخصية الجوهرية في حيث ثبوتها وجوده
بجميع الاعتبارات وان عرض لها من حيث الشخص ان يكون كسبها
في محل وكذلك الصورة العقلية من الجوهرية وجوده في حد ذاتها بجميع
الاعتبارات وان عرض لها كسب نفس وجودها في الذهن
ايكون وجودها والذات في محل انما لازم من ذلك ان يكون
وجود وجودها الذات في الذهن عرضا على العلوم بالذات الحقيقية
وهو نفس جوهرية الهية فيخلق في خطا كسب ان من غير الماهية
على اجمع القلوب ثم استنكر ان الوصف في غير الماهية

[illegible]

لمقولات الاعراض كما الجوهر لا جاس الجواهر وسنخ دخل مقصودا
 تحت الجوهر والارض باعتبار ان قادرا عليه فخطا وان كانا
 والارض فانتم الفصل ان الجوهر يطبق على بعض الوجود
 لانه موضوع ولا يترتب ان هذا المعنى هذا المقوله الجوهر هو
 من الوضويات اللاحقة والمهملية هذا الترتيب في حد حصرها بحيث
 حتمها ان يكون كمنفس تسبقها الرسالة فاية الذات لاني موضوع
 وهذا المعلوم من الجنس لا يقر لا جاس الجواهر لان لطباع هذا النوع
 بالنسبة اليها كمنفس المهية خواص الذاتية بالنسبة الى ذاتها
 ولانه لو لم يكن من الذاتيات بل كان من لوازم المهية كان له
 مبدأ بالذات في نفس جوهر المهية فذلك المبدأ هو الذي حسننا
 المقوله الجوهر وسبقناه الجنس لا يقر ولا يثبت شر كمنس الجوهر
 كلها وديرة حد انها متصفه بالانحلال عنه وهو طبيعة توثيق لا
 انما السبيل للهوية العدمية فاذا كان هو الطبع الوضوئي
 هو من لوازم المهية كان له مبدأ مشترك بينهما باذنه وبقدر لاجماله
 الى جباة ذاته مشترك فذلك عندنا هو الجنس لا يقر كذلك

الوقت: ١٢٠ دقيقة

العوض يطلق على متبعض الموجود في موضوع وليس ليصوب ان يكون هو الموضوع
 بل هو الموضوع بالتمام لا يترك فيه ذلك والطبيعية التي هي التي
 في هذه انها كانت جنسها كجانبها وجانبها في طبيعتها الكلية
 جميعا ان يكون قابلية الذات في موضوع فهذا الطبع المشترك بين
 جميع الاعراض على الجنس الواحد لموضوع العوض كجانبها في طبيعتها
 السبل الكلية كالجوهر في غير فرق اصلا وان الزكية في الولاية
 دسار صيرت في الشئ وفي التعريف في غير موضوع واحد قال
 في سادس اوله قاطعة بالاسم الشئ بهذه العبارة فصل
 في اف اوله قال ان الشئ واحد يكون عرضا وجوهر اخر
 قد ثبت مما سبق من ان العوض والجوهر دعاهما بالاشياء
 الواقع في الفرق بين العوض والصورة وحق ان الصورة ايضا
 عرض وذكره بامر الشئ ثم قال في ثلثه قد ثبت
 ان شئ واحد يكون هو عرضا وعرضا وانما في قول ان هذا يستحيل
 في سادس فان هذه المتكسرة كجانبها في طبيعتها كجانبها في طبيعتها
 التي لا تحذف ذاتها توجد في غير ان يكون في موضوعها في

فصل

المعبر

اني قد دلت في هذه في الشئ بالكلية ان يكون موجودا يكون في ذلك حيث
 لا يكون مفارقة اياه في مقام وجوده وان العوض هو الامر الذي لا يوجد
 من ان يكون في شئ من الاشياء بهذه الصفة من ان لا يكون في موضوع
 الا ان يكون له ان يكون هو في ذلك الشئ بهذه الصفة واذ الاشياء
 على تصنيف في ذاتها حقيقة تستلزم ان يكون في شئ من الاشياء
 بهذه الصفة كل شئ هو في موضوع او في الموضوع ان يكون في موضوع
 مستوفى في الوجود الى ان يكون في شئ من الاشياء هو في موضوع
 في ذلك هو في شئ من الاشياء ان يكون في شئ من الاشياء هو في موضوع
 فليس في شئ من الاشياء هو عرض وجوهر في شئ من الاشياء هو في موضوع
 الصورة ليس في موضوع البتة في شئ من الاشياء هو في موضوع
 الشئ بالكلية في شئ من الاشياء هو في موضوع في شئ من الاشياء هو في موضوع
 ليس في شئ من الاشياء هو في موضوع في شئ من الاشياء هو في موضوع
 في شئ من الاشياء هو في موضوع في شئ من الاشياء هو في موضوع
 لذلك هو عرض وان لم يكن ذلك الشئ هو في موضوع في شئ من الاشياء هو في موضوع
 هذا الشئ على ان في موضوع فليس في شئ من الاشياء هو في موضوع

اني قد دلت في هذه في الشئ بالكلية ان يكون موجودا يكون في ذلك حيث
 لا يكون مفارقة اياه في مقام وجوده وان العوض هو الامر الذي لا يوجد
 من ان يكون في شئ من الاشياء بهذه الصفة من ان لا يكون في موضوع
 الا ان يكون له ان يكون هو في ذلك الشئ بهذه الصفة واذ الاشياء
 على تصنيف في ذاتها حقيقة تستلزم ان يكون في شئ من الاشياء
 بهذه الصفة كل شئ هو في موضوع او في الموضوع ان يكون في موضوع
 مستوفى في الوجود الى ان يكون في شئ من الاشياء هو في موضوع
 في ذلك هو في شئ من الاشياء ان يكون في شئ من الاشياء هو في موضوع
 فليس في شئ من الاشياء هو عرض وجوهر في شئ من الاشياء هو في موضوع
 الصورة ليس في موضوع البتة في شئ من الاشياء هو في موضوع
 الشئ بالكلية في شئ من الاشياء هو في موضوع في شئ من الاشياء هو في موضوع
 ليس في شئ من الاشياء هو في موضوع في شئ من الاشياء هو في موضوع
 في شئ من الاشياء هو في موضوع في شئ من الاشياء هو في موضوع
 لذلك هو عرض وان لم يكن ذلك الشئ هو في موضوع في شئ من الاشياء هو في موضوع
 هذا الشئ على ان في موضوع فليس في شئ من الاشياء هو في موضوع

انما هو عرض لانه عرض في موضوع نعم العرض الجوهرية
 كمال الشرح في الشيء او هو به بالذات فكذلك ما يكون على ما
 فانه اذا اشبهت في الشك في بنية وكان كاشفة الموضوع
 عرض وعرضي لما عرض فلان ذاته قد حصل موجود في موضوع
 لانه موجود في هذا الموضوع فلهذا في ذلك على التمام في نفسه
 على الموضوع تا اذا احتاج الى هذا الموضوع فلهذا بالاحتياج
 هذا الموضوع غير متقوم له ولا في غير وجوده فهو عرضي فاشي
 عرض لانه في نفسه يشتمل على الموضوع وعرض لانه في غير
 كذا وهذا في العيان وان قلنا في هذا الموضوع في اعتبار
 مختلف وكل واحد منها متماثل في كونه من وجوده المقابلة
 اما العرض في الجوهر واما العرض في الجوهر الى الابد هو كمال
 جوهر العيان لان ان او عرضا كالتدوين السواد فكل
 في نفسه ما في العيان في كونه ان الشراذم في الشيء في
 ان يكون هو في كونه في كونه او لا يكون فان كان
 كذلك في عرض وان لم يكن كذلك وهو في كونه في كونه

الموضوع
 واما عرض في الجوهر
 بالاعتبار في الموضوع

في كونه
 في كونه
 في كونه

في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
 انما كان في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
 ان كان في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
 يكون في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
 وان كان في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
 وعرض في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
 بعبارته بانها في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
 جوهر كانه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
 الا في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
 على كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
 العرض في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
 وجب ان يكون في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
 فان كان في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
 في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
 في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه

اول فانه

متغيران بحسب وجه وبها الغير الثبوت والعدم اذ كان الوجود الدليل
 في الاعيان هو نفس مرتبة بعينها فافهم ان لا يكون له كماله ولا شخص
 الا خصوص شخص العجز بحسب وجهه المتماثل في مرتبة الاعيان
 لان شخصه العجز بالوجود في الاعيان هو نفس مرتبة لا غير فان
 لا يتبع لمهية وجوده في الذات بل بغيرها كسببه فرد في مرتبة خفي
 فخرج عن كماله لا يكون من مرتبة الاعيان

وتأمل ما استبان لك في السبيل في سبيل انما يسمع المرتبة
 العقلية للذات العقلية اذ لم يكن للذات العقلية وجودا الاصيل
 في مرتبة الاعيان هو عينه هو نفسها ومرتبة ذاتها مرتبة حيث
 هو مرتبة اذ كانت مرتبة نفس الذات باهر مرتبة
 بعينها الوجود في ذات الاعيان كانت المرتبة العقلية بحسب
 نفس مهية الذات المقدرة في نفسها المرسل بعينها الوجود
 في مرتبة الخارج والنور في ذات الاعيان فالمرتبة العقلية الهوت
 العينية هناك واحد هو خلاف ما كانت حيث تكون الوجود
 في ذاته على الوجه فانه ان اعلان في ذاتها الوجود التي

ويغير

المرتبة اذ كان فوق علم الطبيعة
 الحكيم في الضوابط والنواميس مستتبها الى ندم العقل العراج
 مستتبها ان مرتبة النور والنعمة تتقدم على مرتبة الوجود
 بفهمه المصدر الذي لا ينكره الا ينكره الموصوفات والنور
 فرد من المصدر ولا يتحقق الا بالاشارة لا قبلها فالجميع صار
 الان ان توجد له قول صار الان ان الانسان فصار وجودا
 على سبيل العبادة الا بتلافة المستند عليه فهو بها صارا
 ومصدر اليه في قول صار الان ان علو كمال العبادة
 السبيل في المستند عليه بحسب المفهوم الا صارا فقط الى
 جودها في مرتبة حقيقة فوجد ان مرتبة من الوجود
 المصدر به لا يهاول ما ينزع من الذات المتجذرة في الحقيقة
 المتوردة من الوارد في الملائكة والمعنونات التابعة اذ لا يمكن
 بها ان نفس الذات الواقع جودها في مرتبة تلك الوجود
 مرتبة الوجود في النفس المتأخرة حكايه عن مرتبة النفس الوارثة
 المتقدمة وتابعة لنفس تلك المرتبة المستتبع اياها وكلها

منها ان كان في مرتبة
 العقل العراج
 ويغير

كون الوجود بالوجودية المعدية عارضا من عوارض الملية
 جوهرية ولا جوهرية جوهرية بها بقاءه بغيره ومغايرة
 بل هو جوهرية جوهرية وما كان وجوده هو كون الملية غير متغيرة
 بنفسها بل بغير تلقاها على ما على مدح مفيض في كل سلة
 ذاتها ويكمل نفسها ويبدع يستحقها ونفيض جوهرية ثم لا ازم
 الملية حيث جوهرية انما علقها وبدا بالنفس جوهرية
 فترتب النور والفعالية قبل مرتبة الوجودية المتغيرة اخيرا
 فانما يراد عوارض اللاحقة فموجودها للملية ولو قلنا بها
 ليس لا يمتنع الوجود فموجودها حيث هذه الحجة على ذلك
 الا ان البين وشركنا الراسي بغيره في ذلك كذا قال
 ثانيا او في التناقض اللاحقة في الشك في المدخل ومهمات
 الاشياء تتكون فراعنا الاشياء وقد كونا في القصور
 فتكون لها اعتبارات شتى ثم اقتضت الملية بالكلية
 فبعضها في الوجود والوجود في ما يليقها حيث هو كذا
 واعتبارها حيث هو في الاعيان فتلقاها ايضا حيث

الكلام في الوجود

او انما في شخص وجودها ذلك واعتبارها حيث هو في القصور
 فتلقاها في اعراض شخص وجودها ذلك مثل الوضع الممل
 مثل الكلية والموت في الملة والذاتية والعرضية في الملة
 ثم قال في سادسها قد سلفك ان الاشياء هي
 وان كل المليات قد تكون موجودة في الاعيان وقد
 موجودة في كادام فان الملية لا وجب لها تفصيل احد
 الوجودية وان كل واحد من الوجودية لا يثبت الله
 ثبوت تلك الملية وان كل واحد من الوجودية في الملية
 خواص واعراضا تكون الملية عند ذلك الوجود وكذا ان
 في الوجود والآخر وبما كانت الالزام بغيره من حيث الملية
 لكل الملية تكون متغيرة اولاً ثم تفرعها من فاني الانشائية فترها
 الرجعية والمشتتة فترها ان يكون الالزام في الملية
 للاحد الوجودية في الاشياء كذا في قوله لا تاراد
 في المتعلقات في مواضع عديدة في منطقة المقدس
 بغيره ولا يستقيم فترها في تاراد في الملية في كل

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠

سبيل ان شاء الله تعالى من رتبة الوجود من رتبة الغلبة والاسبق
 من سبيله ظهوره في القلوب من سبيله في غير ذلك
 في سبيله في عدم رتبة الوجود وعلى رتبة الغلبة لا يباين تقدم
 العارض على المعرض فيقول جدد ففان انما رتبة
 في عالم الحقيقة في شرح الاشارات وفي مصارع القصار
 وتعامل طيفه بهمة شتر كجيش النفس القوي المظهر والوضوح
 يتبين المظهر في الوجودية في سبيله احد الوجودين ونحن في
 فنقول ان الوجود في الوجودات في سبيله في سبيله في سبيله
 واصب في القول في رتبة الاشياء والمقتضيات والاما الآن
 فانك انت اعلم من ذلك
 الاتق المبين ان المعلوم في رتبة من صدور رتبة الغلبة في المعلوم
 الصدور من الاستناد الى العلم المحتاج اليها في التفرز والوجود
 وتكون في رتبة الوجود خارجة عن رتبة الوجود في رتبة الغلبة
 ما هو في رتبة المعلوم في رتبة المعلوم في رتبة المعلوم
 بين ما يلاحظ استناد الوجود الى الوجود في رتبة المعلوم

استناد رتبة الوجود الى رتبة الاستنادات الاجزاء
 ولا يلاحظ فيه تاثير جديد بعد ان تفرز الاجزاء الى رتبة المعلوم
 في رتبة المعلوم في رتبة المعلوم في رتبة المعلوم
 اختلاف في رتبة المعلوم في رتبة المعلوم في رتبة المعلوم
 منها في رتبة المعلوم في رتبة المعلوم في رتبة المعلوم
 وعليه سبيل ان شاء الله تعالى في رتبة المعلوم في رتبة المعلوم
 وواضح في رتبة المعلوم في رتبة المعلوم في رتبة المعلوم
 وعلم في رتبة المعلوم في رتبة المعلوم في رتبة المعلوم
 الانتقاد في رتبة المعلوم في رتبة المعلوم في رتبة المعلوم
 العلم في رتبة المعلوم في رتبة المعلوم في رتبة المعلوم
 قال في رتبة المعلوم في رتبة المعلوم في رتبة المعلوم
 له مهية فانه لا يخفى في رتبة المعلوم في رتبة المعلوم
 في رتبة المعلوم في رتبة المعلوم في رتبة المعلوم
 احد الوجودين في رتبة المعلوم في رتبة المعلوم في رتبة المعلوم
 او غير لازم في رتبة المعلوم في رتبة المعلوم في رتبة المعلوم

وميفر

الخط الرابع الذي يكون معلوما باعتبار مهيتة حقيقة وقد يكون
 وجوده ذلك ان يفسر ذلك المثلث مثلا فان حقيقة شدة
 بسط الخط الذي وصله ويؤثر فيه حيث هو في حقيقة
 المثلث كما انها حقا والمادة والصوره وانما هي في وجوده
 فقد يقبل بعد ان يفسر فيه ليس بعد تقدم حقيقة
 ويكون جزءا من حدها وذلك من انما عليه او انما عليه من حدها عليه
 عليه العدد العاشر وقال في مسائله المبدأ الشفا
 انما يتحقق الكثرة الى ان يفسر لها انما هو الوحدة لا انها معلومة
 في انما هي في جوهر مهيتها معلومة في جوهرها المبدأ وقال في
 حاشيته او في طبقات الشفا ثم انما على والى انما هي في حدها
 غير تبيين من المركب المعلوم فان انما على انما يكون مهيتها
 لها انما يكون سببا لا بما والاداة التوسيع من المعلوم انما سببا
 في سبب المعلوم انما يكون مطلقا الصورة فيكون سببا لا بما
 الصورة التوسيع والى انما سبب لها على انما في انما على سبب
 الصورة والمادة لسبب كونها انما على المركب في انما على

فالباد القريب من التوسيع في المبدأ والصورة والمادة وسط مهيتها
 وهي انما على انما على انما على انما على انما على انما على انما على
 انما على انما على انما على انما على انما على انما على انما على انما على
 ومثناه ان على وجود المركب انما على انما على انما على انما على انما على
 وجود الاجزاء بالسر من حدها المبدأ في حقيقة الحقيقة
 انما على انما على انما على انما على انما على انما على انما على انما على
 هو مجموع الاجزاء من حيث حقوق اعتبار انما على انما على انما على انما على
 انما على انما على انما على انما على انما على انما على انما على انما على انما على
 الاجزاء انما على انما على انما على انما على انما على انما على انما على انما على
 بل يبين انما على انما على انما على انما على انما على انما على انما على انما على
 اول الاجزاء انما على انما على انما على انما على انما على انما على انما على انما على
 الماد بالضرورة وليس من انما على انما على انما على انما على انما على انما على انما على
 انما على انما على انما على انما على انما على انما على انما على انما على انما على
 انما على انما على انما على انما على انما على انما على انما على انما على انما على
 انما على انما على انما على انما على انما على انما على انما على انما على انما على

بل العلة لها علة فاذن من غير المستند الى الماهية المستندة الى
 العلول كالامكان والاحتياج لا يخرج المستند اليه من
 الاعتبار الماهية فترتيب العلة الى علة ونظره اما قد
 ارغمه الاقبح ليس في حيث جعل السبيل الى عمل في
 انما المجهول ان يدعى نفس الماهية فيلزمها نفس ذلك الامر ان
 يكون موجوده مما لا يتصور منها الموجودية او ليس الموجودية لا يتصور
 نفس ذاتها الماهية المستندة لا ان يتصور نفسها ثم يتصور ان
 يكون موجوده طر ان يكون مراد اسطة في التاثير فكيف
 يتصور ان يكون الماهية موجودة فوجوده ونفسه فليست
 فاذن ان الماهية المستندة الى الذات من اجزاء مؤلفه اما انفقارة
 الى ما هو جزء لذاته وكما هو جزء من حيث هو اما انفقارة
 خارج عن قوام حقيقة تحت انفقارة جزءه فالحاجة الى الماهية
 حاجة نفس هو الذات المستندة فاما الى جهة الماهية
 والى كل علة خارج عن قوام الذات فله حقيقة خاصة
 في الاجزاء بالاسر والخاصة الى جزء الماهية الذات

دع

ولكن من غير ان ذات الجزء لا يكون جزءا من اجزاء ذات
 الحقيقة وقد يوحى كقولنا المادة والصورة ان يكون عليه
 ويغيره اسطة من حيث هو وكما علمه السبيل لا يغير
 واحد من قريه العلية اما المادة فاذ كان المركب ليس
 بل حقيقة وكانت الصورة لا تتغير باسم الصورة بل
 عريضة غير متغيرة المادة متغيرة لذلك العريضة لا تتغير
 السبيل ما هو صنف فكون علة سبيل الصدور للعلية
 التالف لكنها حيث مر صوره جزء المركب علة
 فلهذا اسطة منها بحسب التغير والتالف واما الصورة فاذ
 كانت مر صوره حقيقة من متغير الماهية وكانت تتغير
 وجود الماهية بالفضل الماهية علة الماهية المركب فكون علة
 سبيل الصدور لعل المركب سبيل التالف لكنها حيث
 مر صوره جزء المركب وعلية صوره فلهذا اسطة منها
 ان هناك شيئا موهوبا وهو ان لا يتراعى
 ان المجموع بالكلية موجودا آخره والموجودات التي

ر
 علة
 مادة

يغير

الاجزاء بالاسم فكون لا محالة ممكنات بالذات
 كما لا يخفى بانها ممكنات وكل ممكنة فان عدمه يابو
 حتمية محتملة فلا محالة لا بد من ان يفسد ذلك عدمه بعد
 مرجع الوجود لا بالعرض بل بالذات غير متحقق وجوده الواجب
 من تلك الوجودات المجموع بما هو مجموع لا ينفك وجوده الا اذا ارتفع
 عدمه من حتمية مع فزال لغيره عن عدمات الاجزاء فترتفع
 علة الموجبة اياه فكيف يمكن له ان يستند وباقه استل علة
 واما استند ذات الاجزاء فلهذا الشك فيحصل العوض
 انما يسجل حله من اصلين يؤولان لتحقيقهما في الاتفاق المسنون
 في طبقة من اصول العلم الذي يفرق الطبيب احدهما ان
 لا يجوز انظر الى ذاته بالذات هو لا يتجاوز ذاته طبقة الوجود وطبقة العلم لا يمتزج
 الى الوجود وحده في العلم لعدم فصل كونهما في الوجود وكهوضه او كونهما في العلم
 والوجه الثاني ان العلم لا يجوز ان يتجاوز ذاته ممكنات الممكنات بالذات
 له في طبقة الوجود والحق والآخر الا بعد التفرغ عنه انفسه فان في ذلك وجوبه وان
 ما كان له في طبقة العلم ممكن الوجود او وجوده في طبقة العلم

الاجزاء

العلم

المبدء او وجودها لا يمكن انما استندت الى تلك المبدء
 من كون المجموع بما هو مجموع ممكنات الممكنات بالذات
 والممكنات التي هي الاجزاء بالاسم استوجب الوجود
 بحتمية طبقة العلم بما هو طبقة العلم وذلك ليس بغيره
 كونه عدمه كما يجوز في ذاته وجوده عند وجود الاجزاء بالاسم
 محتضا بالعلم في ذاته فانه يكون وجوده عاجبا الى تسريح العلم
 بعد موجبه في نفس ذاته البين انما تحقق الوجود الى ان يتحقق
 العلم بغيره في نفس ذات المحل انما هو العلم بالعلم
 بالعلم في نفس ذاته لا مطلقا فان ارتجبت في العلم
 في انه اذا كان عدم المجموع بما هو المجموع عند وجود الاجزاء
 بالاسم محتضا بالعلم في نفس ذاته كان لا محالة وجوده عند
 وجودها واجبا لذاته في ذاته ضرورة ان انتفاع التخصيص
 بالعلم في نفس ذاته في قوة وجوب الآخر بالعلم اليها
 به انما عكس لطلبة تنطيقك ان تقيص عدم المجموع
 عند وجود الاجزاء بالاسم رفع ذلك العلم ورفع اعم

وانتفاع الطبقة المستند
 اقتضاه الوجود كونه لا

بجانب ذات الامر

ذ

لا يكون له وجود مع وجودها او بخلافه مع انفسها فانها
 بالنظر الى ذاته عند وجودها كان الوجه في نفس
 ذاته طبيعة هذا العلم وقد نكس في الالف في ان
 وجوب طبيعة العلم المرسل ليس مستلزم وجوب العلم كغيره
 بل يقع امکان الخاص كغيره او انما هو مع وجوب الطبيعة
 المرسل في حد ذاته فان وجوب رفع عدم المجموع
 بالانضمام عند وجود الاجزاء بالاسر بالنظر الى نفس ذات
 المجموع لا يابى امکان وجوده عند وجودها امکانا بالذات
 فقد تحسست استناد وجوده عند وجود الاجزاء بالاسر
 لكونه ممكن بالذات الرتبة فاعلمه موجبه اياه مقتضيه
 لا شفع ما يجوز بالنظر الى ذاته من انحاء العدم وطبيعة كونه
 وان كان عدمه مع وجود الاجزاء بالاسر مستغنيا عن وجوب
 ذاته فلا يكون مراد بالاسر والاضيقين الى التفتيشين
 المستيقين ان مقومات الموهبة هي
 على النظم انفسه من المردود مجموع المقومات على العلم

ع

النظم الاجزاء هو المكون من الالف والالف انفسه من الالف
 ولا فرق بين الصور من حيث المظهر كاصلا انما الذي انفسه
 من الالف والالف في الالف من الالف ونظم الالف الاجزاء
 والمكتشف للذات هو متعلق للعلم بالظن والادراكين واحد بالذات
 مختلف بالاعتبار والاعتبار ان مقومات الالف
 قطع فان اعتبار مجموع الاجزاء بالاسر فان الاجزاء بالاسر
 غير الكل الافراد بالذات وغير مجموع الاجزاء بالالموضوع اعتبار
 المعينة والتأليف بالاعتبار واما الموضوع والعارض جميعا
 فاما اعتبار ذنوبي معتبره الذهن وهو فاعلمه ممكن من سبيله
 والافراد بالاسر المقومات المقومات ومجموع الاجزاء
 هو ان غير المقومات التالف فالاجزاء بالاسر تفصيل لموجبه الذات
 مجموع الاجزاء وعلته تامه فاعلمه ممكن من سبيله
 كس المقومات التي لف هذا الصواب مستوعب لموجبه الذات
 المركبة على الاطلاق لا تفصيل الاشياء باله جزء صوري
 كما يتوهم بعض من قسّم من المقدمات ولا يستثنى الاجزاء

امرور اجزاء الاجزاء م

ممكن على احوال اخرى

المادية والصورية باسمها في الخارج موصولة بشدة لها والافعال
 بالاسم فمما هو بالافعال المادية لا غير كما لا بد من كل من انواع
 العدد والمكان من نفس الذات فكل من دون في موصولة
 فليست وليست بل كانت على سبيل
 عند فبقية في سبيل ما قد انشأ عند العقل
 فمما انه ان كل من موصولة بوجهين سابق ولا حق في كل
 وجوب الغير لا موصولة الذات بل ان موصولة التفرع والوجود
 جيبا وكذلك في سبيل السلب والموصوف بالوجوب
 السابق نفس الذات وبالوجوب السابق الذات
 بشرط اعتبار التفرع والوجود بالاسم سلبا في الحقيقة
 المركبة ذات الموصوف بشرط الانقسام في الحقيقة
 امتناع وهذا الماصد مجمع على انبائه الامر منه في المتكلمين
 المادية الغير الوجوبية على سبيل من الرأى والامر سبيل
 السبيل عند حيز الحق وانما الحقيقة ونحن قد امتينا
 بانقول الشئ فيه وتبين في سبيل النفس وادوية حتى

فذلك

وهو

حيز السبيل بان في التفرع العليم على سبيل في الحق
 التفرع بالانقسامات على سبيل في الحق على انقسام
 مستقرا في ذاتها فاما سبيل المراتب المتتالية على سبيل الاجا
 فكل من السبيل في الحق فاما وجوب وجوب فكل من التفرع
 ووجوب وجوب الموصوف في الحق
 مفهوم التقدم وان في الحق جميع الانواع بالاشراك في الحق
 على انما هو على سبيل الشك في سبيل من غير ما قد اردنا
 من الشئ في الشئ في سبيل ما يكون هو حاصل واحد مما
 الاخرة حصل الاخر ويكون هو حاصل ذلك الاخر وليس هو
 بحاصل لذاته فلهذا التفرع في سبيل في انواع السبيل على
 سبيل الشك في سبيل في كل نوع هو الموصوف في
 التقدم وان في فتي في سبيل في سبيل في واحد مما ليس
 الاخر وما في الاخر هو ايضا له في سبيل في هذا التفرع
 والاخر في سبيل في ذلك التفرع في سبيل في التقدم وان في
 في التقدم بالانقسام في سبيل في التقدم في سبيل في

فان

وهو

النسبة التي بينه وبين المبدء وبالطبع او بالوضع او بالنسبة
 بالقرن والبعده منه فالاقرن على المبدء المحدود والمتقدم واللاحق
 متاخر فللمتقدم ان ياتي في المبدء حيث ليس له ان يتاخر
 ليس الا في المبدء المتقدم والقديم بالنسبة والمؤخر المحمول كالمبدء
 المحدود ويكون في المتقدم ما ليس له في المؤخر وليس المتأخر في المتقدم
 وليس في المؤخر في المتقدم كالمؤخر من الاختيار ما ليس له في المؤخر من الاختيار
 فاما في المؤخر في المتقدم ان الاختيار يقع في المؤخر من الاختيار
 وانما يقع في المؤخر من حيث وقع في المؤخر في اختيار المؤخر
 كما قال في الترتيب في المبادئ فاما في ذلك امر في المتقدم
 بالنسبة واللاحق بالقديم بالذات فلك الامر في المتقدم
 الاختلاف في المسمى المبدء المحدود والممكن في المسمى
 والشيء والضعف والزيادة والقصصان كما في المبدء في التقدم
 بالترتيب الاختلاف في النسبة التي بين المبدء المحدود والمبدء
 والترتيب فيها باعتبار السبق بالنسبة في حتم السبق على
 المسبوق بحسب الترتيب ولو بحسب ستراعة الفضل كما في

كما اعتبره في الترتيب اما بالبطبع والتقسيم كما في الانواع المتفاوتة
 في النوع الاسفل والاعلى من المتفاوتة الى الجنس المتقدم واللاحق
 المترتبة في سلسلتي الازدواج والحدود والاما بالوضع
 كما في كرات عالم السماوات في جهات النجوم والحيث في المركز
 في المحيط والمحيط الى المركز وجدا كما في التقدم المكاني بالنسبة
 الى موضع الجوارب والاما بالنسبة كما في الاختلاف بالترتيب البعد
 من اقل المؤخر في الزمان او اقل مبدء المحدود او النسبة في ترتيبه
 والمتقدم واللاحق بالترتيب فيقبلان بالتبادل اذا تبدل
 المحمول مبدءا محدودا على يتوقف
 فاذ درست ان اختلاف النوع القليل والبعيد في اختلاف
 المسمى الذي في التقدم وان خرد اختلاف الملاك في فاعلم
 ان في الانواع ما يستحق فيجب اختلاف النسبة التي بينه وبين
 الامر المؤخر في مبدء المحدود او ليس هو الا في واحد او في
 بالترتيب لا غير ومنها ما السبق في اختلاف السبق في
 في المبدء الذي في التقدم واللاحق بالترتيب في التقدم

ويتر

انہر کلامہ فہم و لقا
سور الخ المفسرہ

10

[illegible]

القبض

عليك كذا مطلق وان عارض عليها اسكون محذرة تارة وتارة اخرى
 فلم لا يكون في الطبيعة النوعية اسكون باقية تارة ومجوده اخرى
 وذلك على لا يكون الفرق في ان شيئا كقول الملوك كذا
 وقد عرفت ما قد عرفت لك في كتاب التعديلات فتقول
 يا هذا انما اشتران الوجود ليس الا الموجود في المصدر المفسر في
 الموجودات ولا يتصور في فرد من المصنف ولا يتحقق الا في
 الموضوع لا قبل الافاضة ومطابق انتم اذ مراعاة ذات
 وهي كانت ومناط ومعبارة وعلامة ارتباط تلك الذات
 والتميز بالوجود والمخفى في ذاته ارتباطا بالعدد والاسماء
 والافعال فيكون مهيئا بالمدخل في تجميع الانواع
 اصلا على خصوصيات المهيئات بمراتبها في الاعتبار
 في ذلك مطلقا وانما يتبع انشراح الوجود ومنها بالاستناد
 على عين الوجود المعتبر الذي هو الوجود والمخفى في ذاته حقيقة
 الوجود هناك هو كذا لا يتحقق في بين المفسر منه مطابق
 الانشراح في ذات مهيئا فان ذلك ما اذا الوجود والمخفى مطلقا

الانواع م

في هذا الموضع لا قبل الافاضة ومطابق انتم اذ مراعاة ذات
 وهي كانت ومناط ومعبارة وعلامة ارتباط تلك الذات
 والتميز بالوجود والمخفى في ذاته ارتباطا بالعدد والاسماء
 والافعال فيكون مهيئا بالمدخل في تجميع الانواع
 اصلا على خصوصيات المهيئات بمراتبها في الاعتبار
 في ذلك مطلقا وانما يتبع انشراح الوجود ومنها بالاستناد
 على عين الوجود المعتبر الذي هو الوجود والمخفى في ذاته حقيقة
 الوجود هناك هو كذا لا يتحقق في بين المفسر منه مطابق
 الانشراح في ذات مهيئا فان ذلك ما اذا الوجود والمخفى مطلقا

مطلقا نفس في الوجود المطلق والاسماء والافعال فيكون
 سبحانه وجودا على وجوده بغير مطابق الانشراح على الحقيقة
 وكل موجود غيره فهو موجود في نفسه معدوم وكل ذلك العقل في
 المتخيل في ذاته في شئ من الوجود في الوجود المطلق بذاته على سطر
 هو المتخيل في ذاته في شئ من كل متخيل هو سائر في شئ من كل
 متخيل كانه وجودا على وجوده فان ذلك استبان الفرق بين
 طبيعة الوجود والطابع النوعية في الحقيقة
 في فردة مكنونية وفردة في سائر في فردة المكنونية
 حدوث العالم الان في الكبير وهو العالم الاكبر بطا المكنونية
 والافعال وادكانه واخلط جميعا نظم الطبيعة السيل التي
 الدر هو البرهان المعلى النفس على الحقيقة ليس اذن المفسر
 لم يكن ان تقدم ذات العلة والاسماء العلة على الفاعل على
 ذات المعلول المحلول فعدا بالذات تحت المرتبة العقلية
 القول المعتبر والاذان المستور عليه اجماع المفسر
 والعلة كما هو المعلول لا يكون موجودا في مرتبة ذات العلة

في شئ من كل متخيل هو سائر في شئ من كل
 مطلب في شئ من كل متخيل هو سائر في شئ من كل
 في الحقيقة النوعية كطلب في
 بالأساس لا الآخرة كطلب في
 الجسدية هم

انما هذا الجاهل او الوجود يعمل على ذات المخلوق من ذات العلة
 وانما يكون بين العلة والمخلوق بعد في الوجود كمنه ذات
 المخلوق وكمنه بين الاعميان لا يجب من ذات العلة في العالم
 الا كمنه اجزاء في نظام المخلوق من ذاته ذات العلة في العالم
 جعل ذكره به وادنى ان الوجود كما قيل من بين الاعميان
 من مبدء النار الحق ونفس خفية فالمرتبة العبدية وحقائق
 الوجود والعين بنك واحد وهو ودية سبحانه في خلق الاعداء
 ومن خارج الاذيان من بعضه لمرتبة العقيدة لانه كمنه في
 جهة فالوجودية المتأصلة في حقائق الاعميان ومن التي رتبة
 في العالم الربوبية بمنزلة مرتبة ذات الالاف او مبدء العقيدة
 منها حيث هو مرتبة عالم الامكان فاذا في تافه العالم
 المرتبة العقيدة لانه كمنه على سلطنة تافه بالجلوس هو
 ببيت تافه الامكان كمنه سبحانه وحده سبحانه في حقائق
 الاعميان ونقدته جعل ذكره على العالم تافه بالجلوس كمنه
 الذات هو بعينه التقدم الانفراد من بين الاعميان وكذلك

وذكر كمنه في تافه كمنه التقدم بالمرتبة بل التقدم بالذات
 فاذا في تافه كمنه تافه النار الحق الاول سبحانه مطلقا
 عليه كمنه تافه بالجلوس ام تافه بالجلوس ام تافه بالجلوس مرجع
 التافه الامكان كمنه الدهري ونقدته جعل ذكره بالذات مطلقا سبحانه
 تافه بالجلوس او تافه بالجلوس او تافه بالجلوس مرجع التقدم بالذات
 السري وليس يصح ان يفسر تافه كمنه تافه تافه
 وما بينهما التقدم و التافه بالذات كمنه المرتبة العقيدة
 في الوجود كمنه تافه الاعميان كمنه تافه الانس من تافه
 الاخره نور الحاقه و رتبة ان المرتبة العقيدة لذات النفس
 باهر من تافه تافه الوجود والمرتبة الاعميان كمنه تافه
 في العالم الربوبية في خفض خلقه على كمنه تافه الانس من تافه
 ان لهذا البيان البرهان في تافه كمنه تافه
 الرؤس المعبودات من تافه تافه ان تافه الوجود بالذات
 لا يجوز ان يكون طيبة حسنة ولا طيبة فدية وقد فصل القول في
 في الشفاء والنفاه والتعريفات ونحوه في تافه كمنه تافه

النبيا

بحسب الانبساط في جهات العالم وفي الاقداد والاضا
 الكمية المنقطة التي مقدارها من الصورة الطبيعية المتعقبة
 المنسبطة المتعددة بموجبه وانها في الجهات المتعادية والذاتية
 جهات عالم الخلق من العالم المطلق الذي هو الملك الاقصى
 الممدود للجهات بجهة هو محيط به وحاديجه الاجسام المستقيمة
 وانما غير ذلك من غير ليس بجهة وقوع النسبة الترتيبية من اجزاء
 المنقطة في الاشارة النسبية لان جهات العالم وفي الاقداد
 غير القارة به بتقدير استمرار التقسيم والتجزؤات والمجمل
 حركات المحركات على الاطلاق وحقيقة الكمية المنقطة المتعقبة
 تنقسم في انما في مقدار الحركة الكلية المستندة الى
 حركة الملك الاقصى المحيط بالكل وكما الجهة الحقيقية لا مقدارها
 الفارقة اثنتان الفرق تحت والملك الاقصى محدودا ومحيط
 وحركة كل جهة في القاديات الغير الفارقة اثنتان
 الماضي والمستقبل والملك الاقصى محدودا بتقدير حركته وهو
 الزمان فكل الزمان في حركة الملك الاقصى المتعقبة بمطلي الحركة

الحركة على الاطلاق ولا حقيقة لها ان الخروج من القوة ملا العكس
 فتنسب على سبيل النجاة نحو ذلك لها الامر جديا في الزمان
 ولا تقدر لها الا بالزمان فان لا وقوع في الاجزاء والاضا
 والاكس والجهات الا للاجسام والاعباد والحسية والسيلا
 واستمرارها في الوقت والحق والاضا واستقلال الحركة
 والزمان ولا وقوع في انما في السيلان الكسب
 التغيير والتطور من تنقذ الحركة والزمان
 فينقسم ان يكون محله الزمان في حركاتها والاعباد يكون
 حله الحركات متعقبة به ويكون حامل الحركة التي محلي
 الزمان الجسم المحيط بالكل يكون جميع الكائنات الزمانية
 ماسرة واقعة فيه فبعد الزمان لا محالة مقدار حركة الملك الاقصى
 وحالاتها لذلك ستمت منطقة حركة المتحرك بها جميع الجهات
 وبمقدار الزمان من الجهات الزمانية مقدار طلوع
 جزا منها ماسر مستوية وقد استبان لنا بالاضا العلمية
 في علم الهيئة المتحرك بها مطلق مقدار درجه مقدار الملك الاقصى

و

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم
وسبيل النجاة في كتابه
القرآن العظيم

الوجود بسلطانته وعلاجه بانوار الحكمة من ان يصف بالعدل
عشر الموائد والفضائل والصفات العظمى والارادة والقدرة
بالنفس له عدد وعالم الكائن والاركان بسرها ووجوب
الحق في الزمانات والديانات ببقائها وتغييرها على نسبة
مستمر واخافه غير متغيره لا يورثها بواجب ولا عنها يخرج
ولا اثر منها في بياض ولا غلبة فيها رتابة تبرز لك
بسطه البنيان اسماجه بوليينه الوجود الحق المتعالي
عنه المهيبة وان كل في مرتبة ورا والوجود فهو معلوم في ذاته
هو بسبب المهيبة على هذا السبيل فما حكم به بالنسبة الى
المسئلة وعواشربها والمادة وعوارضها والمدة وعلاقتها
في سبيل آخر المسئلة في معرفة كل ذي رتبة مستقر
على الشيء وحاله وعلة وحاله ومبدعه وخبره لا يتصل ان
كواكب منسوبة بالوقوع فيه وتحواله بالذوق تحت حكمه فاذا كان
الزمان نفسه موجودا في الزمان اصله فحله وحاله على ما عليه
ذلك والمبادر العالي والامر المكتوب والافواه الصليحة

حيات
سنة
نفس
نفس

و من اسما على طاعتهم

او به هذا الاعتقاد فما حكم فاعلموا وسبح في جميع فاعلموا
بالسبب في العالم الربوبية والقدرة والتجديد ومعه الاستعانة والقدرة
احلها الا ان الوجود لا يالف الا بالكلية هناك مكان لا يكون
الآن في غير طاعة الا في ان الوجود لا يالف الا بالكلية
يتحدس على الاعداد ويتجلى على الاعداد ويتفارق جملته الا كنه
والعدد والارادة والآفات ويكون الاضافة اليها جميعا على
نسبة واحدة ولكن لا يتغير في الوجود بعد تقييد الربوبية
ومرتم قال الربوبية في ثمانية عشرة السبب الشفاء
فانما في النبوة وكيفية وجوده في الوجود على الله الله
والعابد لا يتغير في العلم في معرفة الله تعالى فوق معرفة الله
حق لا نسبة له فاما ان تدبر به الى ان كنههم ان يعتقدوا بوجه
وهو غير متناه في الكائنات ولا يتغير في العلم ولا في العالم ولا في
ولا في غير هذا الجس قد علم على العلم في ثمانية عشر السبب
واوهم في العلم عن الله كانه في العلم في ثمانية عشر السبب
وجوده في ثمانية عشر السبب في ثمانية عشر السبب

والله اعلم بالصواب

فأؤيده بقرينة كذا بقرينة كذا مستتب
 ان التقدم والاعتكاف كذا الذي ليس بهو باعتبار العلاقة
 ولما في التعلق بالاعتكاف على ما هو بحسب مختلف المتاح
 وجود المتقدم في الواقع لا في المرتبة العقلية على فرضين فمنها بحسب
 الاعتكاف من التقدم والما في الوجود الزماني بحيث يصح
 للعقل بقدر اعتداده ما بهما فيكون لا محالة تحليلة فيهما تقدم
 بالذات او ظرفي بمقتضى الذات وبقا في القيد المحم
 السبب في التقدم الزماني والمقتضى البعد المحم
 والتحليل السبب في التماثل الزماني لكون موضوعه في القيد
 والبعد بالذات والمقتضى لا بالعرض وبالمعنى العقلية هو ثابت
 اخرا الزماني في حد نفسه لا في غيره اذا كان هذا هو التقدم
 واثق في المعية الامتدادية وبقا لها المعية المحم والمعية السببية
 والمعية الزمانية وهو لازمه لا منتهى الى النسبة الى الزمان
 او الان في القيد العزب الا في محسوس الاعتكاف في التقدم البعد
 لا في التعلق والمجته بل في عاقبة الاعيان وبقا خارج

انق

الذين بحسب سبق التقدم الصريح اليه على ذات التي
 مع تقرر فالتقدم بالعقل لا في زمان وان في فرضه مكان
 بل في كبر الواقع وحق نفس الامر لا يصح نوم مرور عند
 وتكمل عند او ظرفي بمقتضى الذات وبقا في القيد المحم
 الغير المحم والاعتكاف الغير السبب في القيد السبب في القيد
 الا في المظهر والتحليل الصريح الغير السبب في الغير
 المحم والبعد بالذات يكون هذا هو التقدم وان في محسوس
 سره في التقدم وحدث في التقدم في الزمان هذا العزب
 في القيد والبعد بالمعية الدهرية يقال لها المعية المحم والمعية السببية
 والمعية الزمانية الغير السبب في اجتماع المعنى كذا الواقع وبقا
 الخارج وحق الاعيان في عالم الوجود والقول الذي هو الدهر
 بل ان في دونه من مستحق ورا الاذا
 المشهور والمجهول في قدر كذا كذا ومبانيات بين
 في الغير من القيد والبعد فالحث كذا اعتكاف الاعتكاف
 بحسب التماثل في القيد والبعد وتحليل البعد كذا المحم في الامتداد

و

لا يكون سبباً للثبات والعدم في الوجود والعدم بالوجود
 قدما زمانيا لا محذور في نفسه وهو فراق الزمان وسبب التفاضل
 بالتقدم الزماني اذ ليس يتصور ان يخل بين زمانين متتابعين
 خارج عن عالم التغير السبباني محيط بجميع الارض والسموات
 نسبة واحدة زمان او ان وقتها اوطول فتدرك الوجه
 لا كسب الهم فان ذلك لا يتصور في محض ذلك تختلف اصلا فاما
 فاقول الوجه في العدم ما هو به فانه يكون سبباً للثبات في الوجود
 فكل من هو غير متقدم عليه في الوجود فانه سبباً لثباته
 انقضاءات الكثرة الزمانية المألوفة للزمان الوهمانية
 لا تحقق للعلية سرية عند ان الحق اصحاب الحقيقة اذ الوجود
 الاول الحق على سبيل ما يستلزم من قبله سرية بول
 بالاضافة الى التواتر الموجودة جميعا عند هذه المدة
 العبرية المبرهنة والطاؤون باوراثهم سرية المبدعات
 فيكون لذلك سبباً بالاضافة الى انما سرية مبدعات
 الى ان لا يتصور من هذا المبدأ

المطاردات وخطوة كيف تتقدم ان تتحرك اوضاع التقدم الزماني
 الى التقدم بالطلع من كتاب الزمان التقدم على الزمان المتأخر
 اذ الحوادث متشابهة في الحركة الدورية والحركة كل حواسق
 منها على الجزء الاخر المتقدم عليه فاما بالطلع فانه لو لم يكن
 من الزمان الى ما حلت به من الزمان الى حركته كيف يكون
 لتتوكل ان تحرك عالم يعزل اليه فانه مقدار هذه الحركة الزمانية
 يتقدم على مقدار تلك الحركة فانه تقدم بالطلع الى ان عند من
 المتفرج ان الاجزاء المتعددية لتصل الواحد بعد الآخر في الوجود
 وقتا بعد لغيره فيسلكها وجودا بنفسه فذلك المفضل
 فخر جميعا البعض في الوجود واحد فكيف ينشأ الاختلاف
 بالعلية والمعلول ثم المستبين لك ان تلك التقدم
 الزماني اعتبارا لا محال للمكتمل بين المتقدم والمتأخر
 العلاقة الذاتية والارتباط بالاعتبار من جهة اصلا فكل
 العلوية والمعلولية من اجزاء الزمان كان كسرها كذا
 من التقدم والمتأخر فاما ان مرسل الامكان للمكتمل

يتبع

بالجميع سبيل العبد العبدية فان ارجاع احد ما الى الآخر
 فمن هذا سبيل سبيل فاما من هذا سبيل فاما من هذا سبيل
 ولكن في التقدم الزمان ايضا فاما من هذا سبيل فاما من هذا سبيل
 ثم اني لست اجد في هذا سبيل فاما من هذا سبيل فاما من هذا سبيل
 انتم لا ترون في هذا سبيل فاما من هذا سبيل فاما من هذا سبيل
 واستاد ذلك على الحقيقة لا ما وصف به بالعرض على الجاهل
 الحقيقة وذلك انهم جبنوا الموجودات الزمانية المقادير للزمان
 الزمان تقدمت وقادرات على الحقيقة والارادة الزمنية
 المتأخرة والحقيقة على التعاقب في الاقدار الزمانية
 بالحقيقة متساوية في القياس والاعتدالات المتساوية في القياس
 وهو يعني هو بان تلك الزمان متساوية في القياس
 لما نحن في تقدم هو التقدم بالذات ولا يشعرون انه
 انما المتساوية في القياس بين الزمان بحسب هو بان
 الارادة الزمنية متساوية في القياس بين الزمان بحسب هو بان
 فاما في الحقيقة فاما من هذا سبيل فاما من هذا سبيل

مصر

مصر

في هذا سبيل فاما من هذا سبيل فاما من هذا سبيل
 في هذا سبيل فاما من هذا سبيل فاما من هذا سبيل

من هذا سبيل فاما من هذا سبيل فاما من هذا سبيل
 استغنى القيد والبدية العارضة في تقدمه من ليس تعيد
 اجزاء الزمان ان كانت متساوية في القياس استغنى
 بعضها بالتقدم دون البعض الآخر ان لم يكن في القياس
 غير الآخر فاما من هذا سبيل فاما من هذا سبيل فاما من هذا سبيل
 قال في التوراة ان الزمان هو الذي لا يتغير مثل هذا البيان
 الزمان في زمان آخر فاما من هذا سبيل فاما من هذا سبيل
 والجواب ان الزمان ليس له متغير غير القياس لا تقدم ولا تخلف
 وذلك الاقوال لا يجوز الا في الزمان فاما من هذا سبيل فاما من هذا سبيل
 تقدم وما قبل الزمان ثم اذا فرض له اجزاء فاما من هذا سبيل فاما من هذا سبيل
 عارض في جريان الاجزاء او تغير الاجزاء اسبغها متغيرا
 فاما من هذا سبيل فاما من هذا سبيل فاما من هذا سبيل
 تقدم وما قبل الزمان ثم اذا فرض له اجزاء فاما من هذا سبيل فاما من هذا سبيل
 عارض في جريان الاجزاء او تغير الاجزاء اسبغها متغيرا
 فاما من هذا سبيل فاما من هذا سبيل فاما من هذا سبيل

في هذا سبيل فاما من هذا سبيل فاما من هذا سبيل
 في هذا سبيل فاما من هذا سبيل فاما من هذا سبيل

فانما يعرف متعده ما ومتغيرا متصورا في حاله وبذا يكون الفرق بين
 التقدم والانتفاء لذاته ومن المتعده سبب غيره فاذ التمام
 وليس الاحتياج الى ان يقول المزمع متغيرا عن نفسه لان
 متغيرها لا يتصل على هذا ان خرا ما اذا قلنا العدم والوجود
 احتجنا الى ان يكون التقدم باحد ما من متعده ما والما فيه
 فبعبارة ما هو الزمان للزمان غير المعية الزمان في متعده شئين
 يتعان في زمان واحد لان الاول ليس سببا لشيء
 غير الزمان بل الزمان هو نفسه ذلك الشيء والاخرى ليس بشئ
 شئين لان كل واحد منهما هو واحد بالعدم وهو زمان ما
 ولذلك لا يحتاج في الاول الى زمان يتغير الموجودين بالزمان
 في انية انهم كماله فقد انقضت انما لم يفيض للزمان انما
 لم يكن هناك الوجود واحد متعده متعده في انية موجوده في
 وعائها الذي هو الوجود واحد متعده فاذا عرض الاتصال
 على اجزاء متباينة في الزمان لا يجب الوضع جميعا لكونها يجب
 انفسها انما الحكم من التبعيه والبعديه فاستداد سبيلان في

اليه

التقدم والتعدي حيث عدم الاجتماع في حد واحد وذلك
 لهذا التقدم والانتفاء فيكون لهويات تلك الاخرى حيث
 نفس حقيقة الزمان وخصوصا تلك المتعده لا يغير على ما
 سائر الاثبات الزمانية بحسب متغيراتها لما لا يغيره غير المتعده
 كحقيقة هذا انما هو الذي يستلزم تقدم زمان ثم انما
 من الاثبات عليه انما هو عرض ايضا لتلك الاخرى المتعده
 في آخر متعده التقدم والانتفاء اختلافا بين الزمان على
 ذلك المعنى المحل في الزمان والبعديه وهو التقدم الزمان
 فليست تعرف فاذ الجسم ما هو جسم لا يتغير
 في الزمان ولا ما هو موجود او لا في الزمان الا الله العليم
 بالمرئيه فاعلم ما هو جسم في المكان وما هو موجود في الزمان
 في الدهر وما هو متغير ومتحرك في الزمان والمرتبة حيث
 نفسه واقعة في الزمان بالزمان وما هو موجود في الدهر كالزمان
 نفسه ولما ان اتصال متعده الزمان ونسب اليها الاتصال
 من جهة المساو والمقابلة والقبليه والعدليه الزمانيتين بالزمان

في الزمان
 في الزمان

كذا يجب الزمان انما في اجزاء الزمان فالحجب الزمان لا في نفس
 التبلد العبد واما في غير انفس الزمان المحيط بالنفس والعبد
 فلهذا لم يكن الزمان غير متساويين الزمانين قياسا
 الزمان وقياسا احدهما الى الآخر فلهذا لم يكن الزمان
 الحركة ان يكون الحركة في زمان واحد متساويين الزمانين
 وكذا عيب احدهما لآخر زمان حتى احدهما متساويين الزمانين
 كونها في زمان واحد والمعية الاصل في التباين الزمان
 خارج على غير المعنى بخلاف ان يكون الزمان في الحركة
 زمان كون الحركة والزمان في زمان
 كذا لا اصل للمعية ان يكون نسبة موجود بعينه الى سائر
 الموجودات امر حله ما قد دخل في الوجود بالاعتقاد العام
 ان نسبة معتدرة متساوية في مختلفها المتساوية والاولى
 بالترتيب المعتدلة او نسبة معتدلة زمانية متساوية في مختلفها
 بحسبها حاله في الوجود بالقياس اليها بالعدة والاعية
 فيكون اذ هو مع بعض من الالاد لا مع سائر الالاد

غيره

مغير

مع الحلة فيتم فيها لا في الزمان فلهذا لم يكن الزمان في نفسه
 ابدية احاطية غير معتدلة ولا سبيل خارج عن حيز القدر
 والاعتدال والاعتدال والاعتدال والاعتدال والاعتدال والاعتدال
 والمكانات والايوان المتساوية بالقياس اليها على سبيل
 انه في حد موصوفها موصوفة بالاعتدال والاعتدال والاعتدال
 والاعتدال ولا يفعل في نفسه ولا في نفس النسبة وكذا
 يكون موصوفات الاقضية والزمان بالاعتدال والاعتدال
 الوجود بالاعتدال فلا يقع تقديره واعتدال في نفس النسبة
 وان كان في نفسه لا في غيره فلهذا لم يكن موصوفها بالاعتدال والاعتدال
 ثم لم يستبين ان في تفاوت علم المساواة كذا
 الاعتدال في كل زمان في القصور في الاعتدال في كل زمان
 المساواة في كل زمان في الاعتدال في كل زمان في الاعتدال في كل زمان
 جميعا لغيرها غير المتساوية في الاعتدال في كل زمان في الاعتدال في كل زمان
 المساواة في الاعتدال في كل زمان في الاعتدال في كل زمان في الاعتدال في كل زمان
 والاعتدال في كل زمان في الاعتدال في كل زمان في الاعتدال في كل زمان

انفسها

وحصل المايات والاسات وفاقى الكل من ذواتهم
 فهو محله وحده وعنه ولا يحد احد من احد
 عن ذلك كله ^{الذي ان كان كذا يكون حركته}
 انظر بآيات ان الشرائع انما هي من زمانها
 يتقدم بالزمان فبذلك انما هي امتداد الزمان
 كذا في بعض من حدوده فالمتعلق به على الزمان
 المكان ليس كونه عليه ولا يصح له التقدم او التأخر
 الحية الزمانية بما هو حادث في زمانه وكذا الحادث
 الزمانى انما يصح له كونه عليه ولا يصح له التقدم
 بالمكان الخلف المكنون حادث آخر كما يكون قبله وليس له
 ما هو حادث زمانى سبيل آخر ولا يحد ذلك والعين
 من المصير المستبين لذو العقل بالحق ^{المعنى الكمال والفضل}
 فاطلب ان البارز الحق الاول قبل ذكره فتقدم في الوجود
 على بقا الوجود وعلم عند الحادث لا يصح شفاقة الكليات
 من جهة السرمد وراى التقدم باوقات حيث علم على

بصر

كما ليس محله ولا يصح له
 التقدم ان كان مكان

المايل في هذه الحوادث متاخر عنه ما هو موجودا فاعلمنا
 الحد وحيث المحدثات الكليات والاشياء التي هي بالذات
 من حيث علوها والعلوية في شتى العالقات فان
 ان هناك قدما مطلقا ثابتا سرمديا حقيقيا لا يتقدم
 سرمديا في الوجود وما هو امرى به في غير تلك الحوادث
 الذي هو كسب العدم العزم عليه سماعا لمتعلقه في الوجود
 بالوجود السرمدى تقدم بالسرمدية الكليات الزمانية بالانها
 حوادث زمانية متاخرة عن العدم المكنون زمانيا فاما حوادث
 الوجود متاخرة عن العدم العزم على الوجود فاذا كان كذا
 الزمان قبلها قبل سرمدية وجوده بالانها سرمدية
 ان ما تكونه تلك المكنونات انما هي كلياتها التي
 بالانها في الفضاة قال المفسر في الزمان الزمانية كسبها
 في الميزان ان سرمدية الكليات لا يوجد في الوجود زمانى
 ان الذي يعمل الزمان في زمانها كذا في الزمان والى الذي
 ينشأ شيئا بعد شيئا انما هو الزمان في نفسه ان الزمان في ذاته

في شى الاعيان
 بحسب القياس

المستكم

والمزاج

ليس من ذكرنا الى القصة الدائرة البعد ثم ساق الميراث من شجرة
 كلكه وشره وقال فنقول ان افلاطون الخفيف لما رأى من
 العاكسة قد غطى فاني ومنهم آيات وذلك انهم لما رأوا
 معونة الآيات الغريبة طبعوا في جوارحهم ذلك انهم
 انشأوا العقيدة قبل العلم وحده فادادوا ان ياتوا بالحق
 جميع الاشياء الدائرة والدائرة البعد فلما رأهم قد فعلوا
 الطريق الذي يؤد بهم الى الحق والرشدة استولى عليهم غش
 زمانهم من ذلك ففضل عليهم اراشد من الى الطريق الذي يؤد بهم
 الى حقيق الاشياء ونزق بين العقول والكس وبين طبع الاشياء
 ومن الاشياء المحسوسة رتبة الآيات العنصرية التي لا يزدول عنها
 وميزة الاشياء الحسية دائرة واقعة الكون والفساد فخرج
 من هذا الغمزة ما يقال ان عدد الآيات العنصرية التي لا يزدول عنها
 والاشياء الحسية ذوات الاجرام واحدة وهي لا تفسد في
 الاصل الى غير ذلك الجارية التي تسببها ثم قال ان
 الجارية الاولى والدرج الاولى العنصرية الدائمة والآيات

في هذا
 من
 العنصرية

والاشياء الحسية الدائرة البعد ثم ساق الميراث من شجرة
 وكل ما كان في العالم الاعلى والعالم الاسفل نفس ذلك من طبعها
 ولا من طبع الاشياء العنصرية ولا من طبع الاشياء الحسية الدائرة
 لكنهم من طبع الطبع العالي وكل طبع عقيد حسيه منها باوثة
 فانهم انما نبضت من الجارية العالية لانهم لم يدعوا الاشياء
 تحت الجارية والانفس الى هذا العالم والى هذا العالم
 تنكب الجارية والانفس من صانع العقول في هذا العالم ثم قال ان
 الآيات التي لا يزدول عنها العقل الجارية اولها من
 ثم على الاشياء الحسية والاشياء الدائمة التي لا يزدول عنها
 والاشياء الحسية والاشياء الدائمة التي لا يزدول عنها
 العقل النفس الحسية والاشياء الحسية كلها غير ان لا يزدول عنها
 قول النبي في ان خطا الى نقطة فينضم عليه ان قال ان
 انما خلق الله من زمان فانه وان ثم ذلك عليه في الخطوط
 فانه انما خلقه من ذلك ارادة الله تعالى في الاولين فانه انما خلقه
 الاولين في الذكر زمان في اول بدو خلقهم لانه ارادوا

كون الاشياء فاضطر الى ان ينفذ الزمان فيهم
 وفي بعض الخليله التي لم يكن في زمان البسه وانما اضطر الى ان
 على ذكر الزمان عند وضعه للشيء فيكون بين العمل والاضطر الى
 بين العمل والاضطر الى السلك وذلك انه المراء او اذ اراد ان
 بين العمل ويقومها اضطر على ذكر الزمان لانه لا بد للسلطان
 ان يكون قبل عمله لانه فيتم المزمع ان العمل هو الزمان وان
 كل ما على ان يعمل عند زمان فليس من ذلك كوكب اني
 ان ليس كل ما على ان يعمل في زمان ولا كل عمل هو قبل عمله
 في زمان فان اردت ان تسمي هذا العمل زمانا
 ام لا فانظر الى انه عمل فان كان تحت الزمان فالمعقول
 تحت الزمان لا محالة وان كانت العمل زمانا كان
 المعقول زمانا ايضا فان عمل العمل به لان عمل طبعه المعقول
 ان كان تحت الزمان وان لم يكن من غير كلام او سطر كان
 في هذا الميراث واد قال في الميراث فيقول انه لم يبدع
 الا ان شيئا من الاشياء كلها بوجه ولا يكون ثم قال بوجه

الخليقة

فعله

بذلك ان الاشياء كلها بوجه على ان التزم عليها ان يكون
 الا ان لم يتم ثم قال فيقول ان كل فعل عند البار الاول عز وجل
 فهو تمام كما لا بد له من زمانا على احوال في سائر الزمان
 ان افعل الشيء على الاول هو قايده عنده وليس شر عنده اخيرا بل
 الشيء الذي هو عنده اوله وهو منها آخره لان الزمان والشيء
 لا يكون الا في الزمان الذي واقع ان يكون فيه تمام العمل
 الا ان قد كان لانه ليس هناك زمان فان كان في اللات
 في الزمان مستقبل هو قايده هناك فلا محالة انما يكون هناك
 موجود قايده كما لا بد من مستقبل فان كان بذلك
 فان اثره ان الكائن في المستقبل هو هناك موجود قايده
 في قايده وكما لا بد الى احد الاشياء البسه فالاشياء اذن عند البار
 على ذكره كما لا بد به زمانا كانت ام غير زمانا وهو عنده وادى
 وكذلك كانت عنده اوله لا كما يكون عنده اخيرا فان كان في
 الميراثات فانما هي فيقول ان الله عز وجل عند معتد العقل
 على معتد العقل هو الله لنفسه والنفس على الله لنفسه

وانما يكون اشرا

على ما ذكره في كتابها المسمى بـ "المرآة" في كتابه "الاشياء" في بعض
 على بعض فان الله تعالى على جميعها فيزله على بعضها بغيره
 وهو الذي جعل العقل كما قلنا في نفسه واللب على ذلك
 بحسب ما يكون ان شاء الله ان شاء الله لا يكون شيئا
 بالعقل الا اسكن العقل في نفسه كوجه في النفس والامر في
 القوة في العقل لان القوة لا تقدر ان تقبل العقل في
 لانه اذا لم يكن شيئا بالعقل فحين يلقى القوة بغيره واني ياتي
 فانما ان الكائن بالعقل فانه اذا اراد ان يخرج من القوة
 فانه اذا ينظر في نفسه لا الى خارج فخرج من القوة العقل
 ويخرج هو دايما على حالة واحدة لانه لا حاجة به الى ان يغير
 في نفسه اذ هو ما هو بالعقل واذ اراد ان يخرج من القوة
 العقل فيخرج الى الوجود من ذاته لا خارج بل انما ينظر في ذاته
 فيخرج من القوة على العقل ثم قال فانما الله البارز عن
 فانه كحدث ان شاء الله في الاشياء وهو ما جازا كحدث
 بعض الصور بغير وسط وبعضها بوسط وانما كحدث ان شاء

ان شاء الله الاشياء وصورها غير ان كحدث لانه هو الذي
 بالعقل حتى بل هو العقل المحض فانه العقل فانه ينظر في ذاته
 فيعقل نفسه وفيه واحدة ثم قال فانه العقل الاول هو العقل المحض
 فانه انما ينظر في نفسه وهو ينظر في ذاته لا الى خارج بل انما ينظر في ذاته
 من غير آخر هو العقل من ولادته في نفسه بان اذن وضع ان
 العقل في النفس والنفس قبل الطبع والى الطبع قبل الاشياء
 الواقعة تحت الكون والعقل واذ ان العقل الاول من الاشياء
 كلها وانه مبدع ومنتهم معاليس في ابداعه وقيامه في العقل
 واذ ان المبدء من الوجود هناك واما لا زمان فاض ولا آت
 ان الله هناك حاضر والمفرد موجود فانه ما من الله من كلامه
 لعباده وما في سبيله في القول بوجوب كثره او قال في بعض ما
 المتأخرة على ان النفس ان شاء الله في نفسه لا من موجد واذ ان
 لامن متغيرات حتى الراس الاول كيف او بر الكيفية
 الراس على ما في الراس اول الله وابتداء ما في البار
 في جبر والطول واما كذا في خلق الطين في خلق كذا في

ط

طين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

العدم ذلك يكون شذوذاً وتقدم الوجود على العالم كونه
بالوجود وبالعدم إلى أن الوجود شذوذاً على كونه
فرضه في ذلك شذوذاً على كونه بالعدم وقال في ثلث ثلثه
برهاناً للشفا والشر الذي كونه لم يكن لا آخر ولا يكون لا آخر
الأول ذلك كونه في الوجود كونه لا آخر ولا يكون لا آخر
ما بين أوله وقبله وجعله في ذلك كونه بالعدم أو بالعدم
أو بالعدم في الزمان أو الزمان أو غير ذلك كونه مطلقاً
وقوله أو غير ذلك صريح في تقدم آخره وراءه كونه ورام
بذلك التقدم المطلق الغير المتكتم والتقدم بالعدم على ما ذكره في
مواضع من مدهودة قال في أول بابها في الشفا
في التقدم والمتأخر بعد القول في التقدم بالعدم فافهم وجود
كل معلول واجب مع وجود علته وهو وعدة واجب عنه
وجود المعلول وعما معاً في الزمان أو الدهر أو غير ذلك
وكيف يساهم في العاكس في الحصول الوجود هذا قوله بعبارة
وعرض ذلك السر على من حقق الحق المعية سره واثباتها

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

والاثباتها ثم قال في فضل القوة والفعل فنقول ان البصير
المراد بها ما توهم ان القوة على الإطلاق قبل الفعل وتقدم عليه
لا في الزمان وحده وهذا غير مدال إليه حاشا من القدر في جميعهم
للمسألة وجوده قبل الصورة وان على السبيل الصورة بعد
ذلك الآخر ما رام بذكره ثم في أول النسخ من المثلث
المقر له في حدوث العالم بناء على علل واضحه ثم قال
ان الأول أصلاً ما سأل الحق عنه لم يسبقه مطلقاً بل يسبقه
المقر له في مدهودة لا غير بداهة وجوز ان يخلق قبل ان يخلق فوهم
خلفه واذا كانت هكذا كانت هذه القيد مقدرة على
آخر ما قاله في التعليق كذا ما يتبعه عدم الصريح بالعدم المطلق
الذي لا يتصور فيه اختلاف مقدار سبيل سبيل الحق
الصريح في سبيل المتكتم التي المتقدرة سبيل الوجود
الغير المتقدرة وقال في طبع الشفا غير مرة واحدة أنه لا
في الزمان إلا الحركات المحركات أما الحركة كذلك كونه
تلقاً جوهرية وأما الحركة فليكن حركتها الحركة فاسمها

فانها لم تكن زمانا وان كانت مع الزمان كالعلم فانه مع
 الحوادث وليس في الحوادث والاشياء الموجودة مع الزمان وليس في الزمان
 فوجوده مع استمرار الزمان كنه هو له وكل استمرار وجود
 واحد فهو الدهر واستمراره هو الدهر بعينه كما هو مع
 كل وقت بعد وقت على الاتصال فكان الدهر هو ما كان
 ثابت الى غير ثباته بهذه المصلحة الى الدهر كسبب الفناء
 على الزمان ونسبة الامور الثابتة بعضها الى بعض المصلحة الزمان
 من هذه الجهة فهو فوق الدهر وليس له ان يمتد
 السرد وكل استمرار وجوده هو سلب التغير مطلقا فخره
 الذي ثبت فوقيه هو السرد انتهى عبارة في اخر ثانيا
 مع الكليات الطبيعية العجيبة يقول الدهر مد السكون
 او زمان غير معدود بحركة ولا يقبل مدة ولا زمان ليس
 في ذاته قبل وبعد عد التكميم واذا كان في قديم بعد
 التكميم وجب تقدمه حال وتقدمه حال على ما قلنا فكل
 من الحركة السكون يوجد فيه هذا التقدم والآخر على نحو

قال م

نحو ما قلنا ان لا يزداد قال في طبعها النجاة وليس كل ما يوجد
 مع الزمان فهو فيه فانما موجودون مع البرة الواحدة كسنا
 فيمكن ان لا يوجد في الزمان اما ان كانت له والموت
 والمستقبل والمزاد والمزاد والآنات واما ثانيا فالحركات
 واما ثانيا فالحركات لان الحركات في الحركة والحركة في
 الزمان فكل الحركات بوجه ما في الزمان فكل الحركات
 فيه فكل الوحدة في العدد وكون الامر والمستقبل فيكون
 اتم العدد في العدد وكون الحركات فيكون فيكون
 في العدد فاما هو خارج عن هذه الجهة بل اذا قيل فيكون مع
 واحتر كان لثبات مطابق ثبات الزمان وما في محبت
 تلك الاضافة وذلك الاعتبار وهو ان يكون الدهر محيطا بالزمان
 اعظم كلامه وقال التلميذ في التخصيل ومما اورد في التخصيل
 مع الزمان او الدهر لاني حصول الوجود وقال في الاشياء
 في فضل المتقدم والماضي فحركة المطارات والماضي فحركة
 المتقدم وكذا مع وليس كل شيئين ليس بينهما تقدم وتأخر

هذا الكلام من كلام الشيخ في التخصيل
 هو قوله في ان ثبات الحركات في الزمان
 هو ان ثبات الحركات في الزمان
 هو ان ثبات الحركات في الزمان

زمانى هما معاً زمانان قال المتأخر بالكلية لا يتقدم على زيان
 ولا يتأخر عنه وليس معه بالزمان البتة وكذا غيره فالله ان
 مما معاً بالزمان يجب ان يكونا زمانين كما ان اللذين معاً
 في الرضخ والمكان يجب ان يكونا مكانين انتهى كلامه وقال
 في حكمه الاشراف والعلل على العلل تقدم على اللزمان و
 ليس التقدم بالذات وقد يكونان في العلم والمعلوم في
 الزمان فقال بعض المحققين في الشرح وذلك ان كانا زمانين
 ولذلك قال قد يكونان كذلك لانها قد يكونان كذلك
 كما في الجودات فكيف مكانان يتخلف وجود أحدهما
 وجود العلم انما زمانين كانا اولاً ومنه يعلم ان تقدمها
 على ليس زمانياً ثم ذكر اقسام التقدم والمتأخر فقال في شرح
 وكذلك الملح باذا التقدم والمتأخر بالزمان في كل علم
 والمعلوم وذلك في غير المتأخر لانها غير زمانية والمازيات
 فكل علم على واحد وبالطبع كما لمكان في الزمان او وجود
 من غير ان يكون احدهما سبب لوجود الآخر كما لا ينفك

والنفق معاً وبالرضخ كما هو من في وصف واحد بالزمن
 كمتعلقين عند علم المكان لا يقع بينهما المعية كما في
 الوجه لا يستحال اجتماعهما في مكان واحد قال في شرح
 في ذكر النوع المتقدم وما علم حال المتقدم مع علم حال المتأخر
 والملح الا ان المتأخر بالكلية لا يصدق عليه المعية الزمانية
 كغيره ليس زمانياً بالمكان لا يقع بينهما المعية كما في
 الوجه لا يستحال اجتماعهما في مكان واحد وقال صاحب
 الشرح الا ان المعية والجود للمادة بالكلية اذ لم يكن بينه وبين
 شرف تقدم او تأخر زمانى بزم ان لا يكونا معاً في كل ما ليس
 بزمانى لا يصدق عليه التقدم والى في شرح المعية ان سبب البه
 والسكان اللذان يصدق عليهما المعية الزمانية يجب
 ان يكونا زمانين كما ان اللذين يصدق عليهما الرضخ والمكان
 يجب ان يكونا مكانين الا ان المعية لا يكون بينهما
 مع الجوه اراد المتأخر بالزمان
 لم يستطع الفرق بين العلم الزمانى التقدم والعدم العلم

المكانية

م

العدم

سببه ولم يتعرف بهذا الحادث الذي تحت الكمال العبد
دعا هو حادث زمني يتخصص الوجود بزمان المعنى
مستوفى المهر بعد الزمان المستوفى قبل زمان وجوده
لأنه لعدم تركب الواقع فهذا الاعتبار انما يتقدم عليه
الوجود في الزمان قبله على الوجه الممتنع الزمان لا المتعاطي
غير عالم الزمان المكان فهو من هذه الجهة لا من جهة المكان
الاول حل ذكره دلائل منها في الوجود اذ هو محسوس هذا الاعتبار
فخرج من حيز النسب اليه سبحانه بالقيل والعبدية المعينة
وإساده حادث وهو مستوفى الوجود بالعدم
الصرح في الدهر متاخر الذات انما هو الحق
سبحانه في الوجود متاخر ادهر بان غير علمه في وجهه
سائر حوادثه من قبل من بعد تحت انما هو الصريح في الوجود
منه وهو الباطن النفع سبحانه فثبت من من على الكمال
الناهي كما لا يخفى لهم حقيقة فاحسن خاتمة العبد الحق
على معلول الزمانية والزمان على ان شيا السري فيه ادهر

من الزمانيات وقال في الكمال المستوفى والمحمول شرح حول
الحادث المستوفى من الزمان المستوفى ان عدم الحادث الزمان
متقدم على وجوده في الزمان المستوفى في الوجود المستوفى
في الحادث المستوفى من الزمان المستوفى في الوجود المستوفى
على وجوده في الزمان المستوفى في الوجود المستوفى
على وجوده في الزمان المستوفى في الوجود المستوفى
كذلك اليوم في الحادث المستوفى في الوجود المستوفى
ان يكون في الزمان المستوفى في الوجود المستوفى
بينا ان الحادث المستوفى في الزمان المستوفى في الوجود المستوفى
القبلية في الحادث المستوفى في الزمان المستوفى في الوجود المستوفى
والزمان المستوفى في الوجود المستوفى في الوجود المستوفى
بعد وقبل الزمان المستوفى في الوجود المستوفى في الوجود المستوفى
ولا عدمه بل هو المستوفى في الزمان المستوفى في الوجود المستوفى
على الكمال المستوفى في الزمان المستوفى في الوجود المستوفى
ولا عدمه بل هو المستوفى في الزمان المستوفى في الوجود المستوفى

قالوا انهم قالوا بالفاظهم عا واما انهم شككوا في المقصد
 وقالوا فان كانت المتغيرة في المتغير هو الزمان والمتغير
 الى الثابت هو الوجود فثبت ان ثابت الى الثابت هو الوجود
 قلت هذا القول يخل من التحصيل لاني قد علمت
 ان مفهوم كالي يكون لو كان امراموجودا في العالمين لكان
 اما ان يكون قارا للذات فليس ان لا يوجد المستقر وان لم
 يكن ثابتا استحال وجوده والمتغيرات وهذا القول يخل
 بالعبارة فاعاد عليه القول فاعاد البرهان فنفى فقال انك
 في وقوع الحركة مع الزمان ليس كوقوع الجسم في الزمان
 المستقر الوجود مع الزمان وليس كوقوع النار في الذات الثابتة
 مع النار والذات الثابتة كالحا مع الارض وذلك لقول
 مقصد هو ان كان هو يلا او غير هو يلا وليس هو المتغير والذات
 مستحيلة فانا نقول نوح عليه السلام عاش في السنة فانطق
 به بقاء على الف سنة من نفس اذ انقضى واختلاف المتغيرات
 فليس على نفس اذ يبرو وهو كمن يمتد بقاءه بدون انها سببه

رط
 انبار

لذلك المفرد لا يمتد بالتحصيل هناك غير ذلك العبادات
 المتساوية قوله في تحقيق ان المتغير مستقر ما هو حاصله
 لا بما هو واقع في الوجود مع الثابت بالحق بل بالحق الباطن
 بل بالحق الزمان كما تكلمه مرارا قال ان محقق الحق لا يمتد
 ان شككتم في انهم شككوا في التحصيل عا الى انكم من مرار
 الاستقامة مرارة لم تعرف ان تقدم اجزا بالزمان بعضها
 على بعض تقدم زمان في نفس ذات التقدم والمتغير كقول
 حصة متغيره مجددة والله سبحانه تعالى الذات غير ذلك فخال
 في جميع حركات العالم اذا جاز ان يكون تقدم بعض اجزا الزمان
 على البعض لا بالزمان فلو لا يجوز ان يكون تقدم ذات المتغير على العالم
 لا بالزمان بل بالحق الخارج اعاد عليه القول الفصل في التقدم على نفس
 التحقيق فاعاد عليه بان تقدم اجزا على العالم تقدم بعض
 اجزا الزمان على البعض الآخر قد سبق ما يرد عليه الحق ان الزمان
 تعالى ليس زمانا في الزمان من جهة عا والوجود متيسر ولا يكون الزمان
 عا في الزمان كما هو المكان والحق كما في كل اطلاق تقدم

وجوده ثابت ولاقى ثمرتها انه موجود في الزمان في كل
 منها انه موجود مع الزمان وقرن بين الاثنين فان كل واحد
 من الافراد الموجودة لثلاث ان موجود مع الزمان والاخر وليس
 ثمرتها موجودا فيه ولتبه هذه المرحه والى القسم الاول
 ان المرحه ذات المتغيره المتغيره الاخرى بالمعنى والقبليه
 البديهيه لتسرد هراوين لمثل هذه الموجودات انها
 موجوده في الدهر والماضي من قنوع عبادته عن سببه استمرار
 بعض المبدعات الى البعض الآخر بالمعنى والقبليه البديهيه
 كنه بعض العقول الى البعض الآخر من هذه الامور التي
 هذا ما قاله الشارح في التفسير كلامه في هذا المورد ايضا
 في شرح المحمد ثم في قوله انه المصنف في الابرار عليه
 ثم بين وجه انه فاعده ونحن نقول ان نسبة الشارح الى المتغير
 بالانحرف في الدهر عن عقول الملأنا نسبة الى القبليه المعنيه
 وكذا نسبة بعض العقول الى البعض القبليه البديهيه من مقوره
 بل ان نسبة العقول الى بعضها الى بعض المعنيه الغير المقدره لا غير

لا غير نسبتها باسرها جميعا الى بارئها العقول بالعباده الدهر
 بحسب سبب مدحها الصريح في الدهر وعلى ظن الذين الذين الى
 تسرد المبدعات نسبتها الى مبدعها من المعنيه بديهيه والبعض
 مضاييف القدم السردى هو ان الدهر لا ان خرافه تسرد
 كما ان مضاييف القدم بالمعنى هو ان خرافه بالمعنى
 فلهذا روي في المسالك في بعض المعنى في سبيل الطلب
 الرفع الكمال في سبيل بعض منها بعض ثمرها المقدس
 في شرح الموقف حيث ترعى المصنف في كلامه في
 في المعنى عن سبيل التفسير في الشارح في
 في كلامه في شرح انه اذا كان هو به انصافه فانه كما ذكره
 كان كلامه مقدمه او خافه لا يحتمل هذه الايجابه
 غير ان هو ان ملأنا من المعنيه مدرك المقدره ويكون خرافه
 المتقدم مطابقا لان تقدمه وخرافه التي مطابقا لان تقدمه
 مثل هذا الموجود ليس شغره انه يحيا لا يوجد بدون الانطباق
 على الزمان والتميزات الدقيقه انما تحدث في ان طرف

الزمان فهو ايضا لا توجد دونها والامور التي لا تغير معها
لا تدركها ولا دفعها فهو وان كانت مع الزمان العاقل
الا انها مستغنية عن هذا فليس هو الزمان بحيث انظر الى ذلك
يكني ان يكون موجودا بلا زمان فلو انسب متغير الى متغير عليه
او قبله فلا بد هناك من زمان في كلا الجانبين واذ انسب
تمت الى متغير فلا بد من الزمان في احد جانبيه وان افرد
ثم ثبت ان ثابت عليه كان الجانسان متصلين عن الزمان
وان كانا متغايرين لم يقدرا على مقابلة متغايرة غيرهما
محملة بينهما على تفاوتها واذ انما يلقى فيها المنفع ما ذهب اليه
ابو البركات من ان الزمان مقدار الوجود حيث قال ان
الشيء لا يقصور عنه الا في زمانه وما لا يكون حصوله في الزمان
وكونه باقيا لا يكون ابتداء متداخرا في الزمان فليس من
قد ينقطع من المتدين قال في رسالة المنهج العلوم في الحكا
ان من الموجودات ما هو في زمان الوجود كما لو كان منها كنه
ما هو في الوجود بل منها ما عند من ليس في الوجود الزمان

الزمان ولا الان في شسبون وجودها الى الدهر والسر بها
نسبة المتغير الى المتغير هو الدهر ونسبة الثابت الى الثابت
هو الدهر كما لا يخفى على العارف بقواعدهم واذ كان الوجود
اعلم من الازمان فلهذا هو المقصود في اثنين منها مسرور
تقدم الوجود على ليس فلهذا ما زانها فانه ليس في زمانه ولم يبق
الاحكاما متقدرون بذلك فانه لو كان الموجود ليس في الزمان
بل في الدهر والدهر هو الزمان محيط به كالابن في الرحم
عنه الازمان والزمان في عدم تباينه كذلك استلزم في الزمان
الازمان او الزمان عدم تباينه فالوقت انما هو حيث وعلم العلم
والا فقدم الزمان والوقت في الزمان انما هو لا فخر العالم
ببعضه على بعضه في الزمان والحيث في الزمانات فليس منها تقدم
وما هو في زمانه كالمسألة في الزمان كما ان ليس فوق
المحدد خلا ولا ملائمة على ان لا فوق ذلك كالمسألة
العالم وجوده ولا عدمه وقت بناء على ان ليس له قبل ولا بعد
ذلك عدم تباين الزمان كما لا بد من الاول عدم تباين المكان

في العبد الذي يرد المصلحة السريه على سبيل واحد وكذا
 المصلحة التي لا يرد منها طبع واحد السريه واللا
 اختلاف حال المصالح في المردود وليس يستلزم ذلك
 اختلاف في المردود هو طاع المصلحة وميران توجهها ذلك
 كما اذا كان المصالح بالمصلحة المنقذة الزانية قدس بالزانية
 او عايشي حدودنا زانية ونسبها او مقتضى طول الوجه
 او بغيره فان نوع المصلحة الزانية في ذلك كله غير مختلف اصلا
 بل اذ المختلف حال المصالح في الاستوجب اختلاف طاع
 تنوع المصلحة فان قد استتب الى المصلحة تسبب الاثر
 على كل المصلحة البعيدة يثبت ان اذا
 التقدم بالمصلحة والتاخر بالمصلحة بالمصلحة او بالمصلحة
 وفي انبائها فهي بعض الاثر بعد تارة واحدة معلولان
 في درجه واحدة ولا المعدل واحد عقلي ثبات اصلا
 وقد استتب السبيل في تلك الايات والقرائن
 ولعل الكلام ينساق اليه من في مثل ان الله العزير

رسم

العزير
 على حد ذاته لان في الكبير وهو العالم الاكبر كجميع افعاله الطبعي
 من سبيل القبله السريه اما تنبؤاته اذا انقضى ان الى رب
 انفسا على سلطانته تقدم على هذا الحادث اليوم مثلا
 قدما مطلقا سرديا وبهذا الحادث متاخره سبحانه فورا
 صريحا وبما يتبع بحسبه ان يتخلل بينه وبين الدار التي سبحانه
 زمان او دفعه لو ان محمد موهوم او طرف محمد موهوم
 والازم ان يكون العبد وس المولى زانية ابولانا كمنه
 علايق الماده وعوارض الطبيعة يتاخر ذلك علوا كبيرا
 انه يجب ان يكون جميع العلويات من المبدعات والكانيات
 يسهل بان في درجه هذا الحادث اليوم في ان اخر المصالح الفعل
 ما خراجي غير متقدر كمنه سبب العدم الصريح في الدهر والازم
 لقصور الامتداد في الدهر فيدم ان خلف الدهر زمانا وان يت
 متغيرا والذات سبب الا لا سبب الابهة له شبه منقذة وذلك
 خلف حال بالكلية العظمى والضرورة البرانية ليس في نظر

السر والسر

العالم في الكليات والابداحيات بالحدوث الدهر والسر
الوجودية كان للحال التام والاضافة الى الحدوث المعية
الازلية السرمدية وبالاضافة الى الكليات المعية الحادثة
الدهرية فكانت حد كالمعية الازلية في الدهر منها ما اعتق را
عنه حد هذه المعية الحادثة فقد وقع في الدهر حد وحد كالمعية
الازلية المعية الحادثة وحدوث الكليات الموجودة مع الدهر
فترجم في الدهر قد روي انما كالمعية الحادثة الممازجة
عنه الاخر احد سبب المعية الازلية المستمرة بالوجود في الدهر
اولا فلما لا محالة من حد الحقوق المعية ان ثبت الى الوجود بالوجود
الحاصل في الدهر اخيرا وترجم ان يكون نسبة الباري الى
فما تجده الى اعداداته نسبة مقدرة وان يكون ان هذه
المبدعات وادوات الكليات وصنعت لدا الحق
من كل جهة على السبيل الحق فيترجم النور والسبيل في
شئونه وانما فانه فلم تكن انما فانه بالانفاضة الى كل شئ
على النسبة ابدية وسنة غير متبدلة وان شئونه ذلك تمام

سر

تمام في السر والحد في المودة والاثبات السرمدية لدا الحق
المعولة ضرب من الاشتراك لحقوق بالجلالية
فان في الحرك الوهم ان الامتداد في الدهر والتجدي في صفات
الرب غير موهوم الاختصاص بتسري المبدعات بل واد
الزوم على كل حال فان الله سبحانه على قدر حدوث العالم ايضا
موجود اول مع عدم العالم في الدهر ثم هو موجود مع العالم
بعد حدوثه في الدهر اخيرا فترجم ان الامتداد كالمعية
في الدهر وتحدو وصف الانفاضة للرب بعد الانفاضة
ثبتت كالمعية الحق باذن الله سبحانه اما اولها
العدم شيئا فيقسم تحت المعية نسبة اليه او حقيقة
صرف الوجود والانتفاء لا يعبر عنه بالنسبة الانتفاء
خلاف الامر في الاشياء المبدعة الموجودة اثباته والاثبات
فلان الله سبحانه ليس بحد في الدهر بل هو تعالى الله
عنه الزمان والدهر على خلاف الامر في المبدعات فانها موجودة
في الدهر والسرمد وان اشتركا في سبيل صريح اثبات

والا تخرج عن انق التعريف والتجديد والاعتداد واللا امتداد
لانها تختلف في حال سبق العدم الصريح في الدهر بالفعل او
بالامكان لان السبب في ذلك كانت المتغيرات بسبب ما موجوده
لان السبب بدل في الدهر ولكن بما هي ثابتة لا ما هي متغيرة فانها
بما هي متغيرة موجودة في الزمان لا بغير فاذن او المبدعات
والكائنات موجودة جميعا في الدهر فلو كانت تختلف بالعدم
والحدوث في الدهر لزم ان يصح عدم الاعتداد في الدهر
وتختلف النسبة في الموجودات في الدهر باليسر على
البار هو سبب بالحب واللامحبة فيكون سبب متغير
اعتدابه بالضرورة فاما اذا كانت سبب بسبب وجوده
في الدهر بعد العدم الصريح فيكون سبب جميعا محب على المحبة
على نسبة واحدة وفي درجة واحدة والبار الفاعل سبب
محسب فانه المحسب سبب في المعنوية متغير عليها بسبب ما
تقدمه ما سببها ومحسب فانه المحسب المحلول الموجوده التي تبت في
الدهر بعد عدمها الصريح هو ما عليه وهو فلا اعتداده

في الدهر ولا تقدير في النسبة وانما ثلث ثلث سبب غير محسب
يتغير على محسب مسلوب ومسلوب منه يتقدمه ما عليه وليس في
يتغير المسلوب منه فقط وكذلك اضافته في شيء في الصنف
شيء في هذه امور لا يتحقق عند وجوده واحد لا غير في سبب
وجوده على اشياء يتقدمها ورايات واحدة فاذ كان
البار على سبب ما موجود بسبب متغير لا غير فتم تحقق اضافته
سبب ما في شيء ولا سبب في شيء اصله انما ابدع جلد الموجودات
واضافتها في وعاء الوجود والبار في وهو الدهر مرة واحدة
فصنف عند كل الموجود عليها محسب بالاطلاق العام الدهر
فان هناك لاذقه سبب في صفات يحكم عليها بالسبق
والحق في الدهر وعلى القدر المشترك بينهما بالحصول على
سبيل التباين والتلاحق وذلك هو الدهر بغير حده
عندهم بالتغير والتبدل والديج والتعاقب ومنه هناك
حق في فاعل غير ما في الشئ وفي الالهيات منه ان في
العدم والتغير بالزمان وفيها اشبه ذلك بغير ما في ذلك

التقدم السردي ومضاهيه هو انما هو الدهر وانما هو التقدم
 وانما هو المتفانيان اذ نحن في وجود ذاتي بالمرور ضمن
 جميعا لا يمكن ان يكون طرف الاضداد غير موجودين معا في الوجود
 المتقدم انما يقع التقاطع بالتقدم بالغير اذ انا قد دخل في الحاضر
 في الوجود كانه يكون مابعد ان طرفي المتأخر قد سبق مع
 وجود المتقدم وبالمعنى وجوده الثابت الحاضر في الفعل
 مع وجود المتقدم واما ما جاء في الوجود المتعديلات فانه
 كما تقدم استيعاب حدوث الدهر اياها بالمرور في وقا
 الثبات الذي هو الدهر بغير التقدم الصريح واما في
 خبره لا في حدتها زمانا غير هذه فلا يمتاز في الدهر حد
 الا في حد نفسه فلا يمتاز فلا يتصور هناك وتلاحق كحد
 في الدهر كخلاف ما اذا انشأ من بعض المحولات دون
 بعض فان ذلك يستوجب الاضامين الوجودية من حدتي
 متاخرين في الدهر وان يكون تفرق الاضامين في ذات
 المتغيرين في حصول اضايقين كسب ذلك على سبيل

السابق الحق بانه وبالحدس هو ان استيعاب حدوث الدهر
 لمع الجازات واختصاصه بالكميات منها دون المبدعات
 زمان ليس من سبيل من زرع منه بالبيان التبيان فان
 انما الذي قد في لوم عليه سلطان هو ان يقال لم لم يفيض
 المتغير في الفعل محولاته ومولاته جميعا على الدهر في ذلك
 ليس بغيره انما في الجاهل ان من جهة نقصان هذه المحولات
 وتصور مهيأ بها من قوة قول المتغير حيث طامع الامكان
 فليست في ذلك استيعاب في كنه سبيل
 المستبين فقد اظهر ان الامر في نوعي التبدل لا يمكن ان يكون
 الزمان والتبدل السردي من حيث استيعاب التبدل والتبدل
 في النفس في الفعل والتبدل على سبيل واحد فانه من ركة
 اخر بينهما والى ذلك ركاز التبدل استيعابا ذكرنا وذلك
 لا قد يبرهن ان لا يوصف بالتقدم والتأخر بالزمان على حقيقة
 الالهيات اخر الزمان في خلق احوال الحقيقة النظرية
 ولذلك لا يمكن ان يخطئ المتقدم بالزمان متاخر الزمان

كما يمكن ذلك في المقدم والماضي في المرتبة بحيث انقلب المبدأ
 في الوجود فكل ذلك لا يصدق في الوجود الا في الوجود
 ذاتي من غنى وجودها حيث انما في السردية
 جهة نفس طابع الاكوان وبالنسبة السردية الا انما هو الواجب
 بالذات على ذلك فانه نفس ذاته في الوجود
 كمال الحقيقة الوجودية وايضا كل من غنى طابع المطلوب
 يسع اكون موجودا في مرتبة ذات عليه الواجب بالذات
 ومرتبة ذات الواجب بالذات هي عينها الوجود العيني
 في حلق الخارج وتساويها في كل من الممكن بالذات
 بطابع المطلوب ان يكون متساويا بالوجود في الوجود
 جاعلة الواجب السردية في الوجود في الوجود
 جاعلة موجودا مع وجوده الواقع في الوجود في الوجود
 الواجب بالذات على عكس ما انما في العالم فاعمل على
 خواص اجزاء كجانب في الوجود في الوجود
 جاعلة العالم في الوجود ما سره يا واجب هو ذات

ذات العالم موجود مع وجود العالم في الوجود في الوجود
 بانه جاعلة العالم الواجب بالذات في السردية في الوجود
 والوجود في الوجود جاعلة على السردية في الوجود
 وجوده الى ذات التي في الوجود حاصل الوجود في الوجود
 وجود جاعلة على الواجب الموجود في السردية في الوجود
 على سبيل الردم كجانب في الذات كسبيل كمال
 ولا يمكن الى بطي الاذريت ان التقدم السردية
 هذه الباطنية في الوجود في الوجود في الوجود
 به احد في الوجود في الوجود في الوجود
 ان ينسج كونه في الوجود في الوجود في الوجود
 والفرق في الوجود في الوجود في الوجود
 الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 الفضة في الوجود في الوجود في الوجود
 من اوصاف خالصة في الوجود في الوجود في الوجود
 يستفيض العقل المضاف في الوجود في الوجود في الوجود

ان العقل هو الذي لا يحد له في العلم ليس له في العلم ان يحد له
 التفكير الى ان يحد له من سبيل فيخرج به كنهه من الحجب عن
 التعطيل والتشبيك ولا يتبعه العقول في الابطال فيعقب
 انك فيما استنتج من سبيل العقل ان دعاء
 الثابت وهو متيقن انه من العقل غير ان لا يحد له في العلم
 والافهام والالفاظ وبما استنتج في متاهل من سبيل
 البرهان ان الواجب بان لا يحد له في العلم من جهة
 انه العقلية المحضة المتعالية عن شوائب الغرض من جهة
 يتفرع ان ما يقع عليه سبيل بالمكان العام فهو حاصل له بالاعتبار
 واجب له بالذات وليس يتصور له حركة وتغيره في حال
 من حيث احوال او شأن الى حيث احوال او شأن اصلا
 ونسبة الى حله ما عدا ذاته ومركباته من حيث لا يشبهه
 احاطية غير متغيرة ولا متبدلة ولا تدرك ولا تجدد في
 جنسها على احوال بل انما التجدد والتحقق والتدريج والتعاقب
 في جهة المعدلات والمجتمعات من نفس المصنوع لا حال او شأن

يمين

٤٠

آدم على خلقه لا يحد له غير ان الله سبحانه اكن بعينها بعين
 والقدر وان في انما يتبع ظهورها من سبيلها دون حدودها
 وجودها وانما اخذ هذه الحقائق من احوال الكون والظهور
 العاكسة والكرشيد الى تفرده من الطبعين منهم دون الكسب
 قلت ليا علام توكل من ان غشت به في هذا القول في خلق
 وخلقك ان اخذت من هذه الحكايا لا كسب من سبيلها
 يتولد عنه واحدة الوجود الالهي والمرتبة الزمانية على كونهها
 المرة الواحدة الدهرية المخصصة فيها المراتب الزمانية والذوات
 الالائية المرافعة الوجودية سواء الاله وكان قول القدر وان في
 انما يتبع في جهة الزمان دون حدودها الدهرية في ظهورها
 في الزمان دون وجودها في الدهر مكان قول انما يتبع في ظهورها
 دون حدودها وجودها كان قد احاطت بالامر ومقتل
 القول في الحق ودخل الحكم وكان اخذت من هذه الحكايا
 القائلين الراسخين في العلم دون العجبيين احوال القول بالكون
 والبروز من عبادة ارسطو طاليس في انه لو جاز على هذه

بغيرها لم يزل في الميراث ان الله لما احداث اناس
 وصور باكلها وفضل وفضل واهله والميراث في الميراث
 ان العالم كسب شيئا يتبدل بعضها ببعض فيكون العالم كالميراث
 الواحد الذي لا خلاف فيه ويكون اذا علمت العالم علمت
 لم يوجد ذلك كما لا يتخذ اجزاء العالم كان بعضها ببعض
 تلك تسمى كمالها كما انها واحد لم يكن احد فاعلم بالآخر
 وقال في ان الاشياء اذا لم تتبدل وانما كانت
 من الباري الاول لم يكن بعضها على كل من بعض بل يكون الباري
 الاول على كونها كلها اتحدت عبارة ما فيها
 فلهذا ان اذن ان جلد اجزاء الاله الكبر وهو العالم الكبر
 من الاشياء والقدرات والنفيرات والمجذبات
 والنجبات والنفحات والزمانيات مما صمد فرائدها
 الزمان لا على الوفاء ولا على التدرج بقضيتها وصرفها
 وكبرها ودرجتها وبما يسمي مجزئ الى كل من خلقه فخلق
 على الاطلاق من غير ان يكون ابراهمه واجهه اباها بترجيبها

رينيف

ان
 را

او شئان لما على القياض القديم ويستعين ان جلد نظام الوجود
 من المخلوقات الحادثة في الدهر من جلد الازل ملاسنة
 الابد ومن جلد الابد الى انهم الكون في خلقها واهلها
 المبعوث من فرست الدهر مرة واحدة وهرية وكذا كانت
 ابدية على الدوام الدهر لا على السبل الزمان اما منطقت
 الوضع والمتر من الكليات في الازل الابد والازل
 من مركز العالم الى محيطها العظم كل في خيرة وكما في
 الازل السبل الزمان في الغير انما من ازال حركة قدر
 السبل الى ابد ابادها كل فرة وقته واما منطقت
 عوالم الزمان والمكان من الازل العنيفة والواحد جانية
 الابد احيات فز كبر الواقع وحق الاحياء كلها بقوا
 بويه ومراج وجوده لاني زمان ولاني مكان ولاني وضع ولا
 في خيرة ولاني اين ولا فرقة نهو الله سبحانه على الوجود
 في ملك النظام ابد اعل جلد السبل فلو لم يكن على الازل
 لا تترصق ثبات الدهر وانفس جلد العالم فز كبر العالم

١٠٠
 ١٠١

كما لا تمدد انما ليس بجمع افعال في حدود
 من حدود المكان كالوسط في طرف البعد على افعال قارة
 الوجود في طرف الزمان وهو في القوم والمحدود لا يتجاوز الحد
 في الزمان الذي هو طرف الامتداد الزماني فكل الامتداد
 الزماني هو الفاعل على سبيل السيلان افعاله الوجودية محتملة
 في كل من الامكانات التي هي حدود الامتداد واطرافها وهرقارة
 المحل زمانا الوجودية المحتملة في وجود الزمان وهو
 الدهر فلا امتداد في المكان والزمان كل ما هو في الامتداد هو محتمل
 ثابت بنما في الدهر والامتداد سبعا مع كل شئ متغيرا
 غير متغير ليس فيه وبين شئ من الامكانات امتدادا مكانيا ولا
 طرف امتدادا مكانيا ولا فيه وبين شئ من الزمانات امتدادا
 زمانيا وطرف امتدادا زمانيا وهو بكل شئ محتمل
 قال صاحب الملل في كل شئ ترجع افعالهم في سبيل اساطير القوم
 في الامتداد في شئ محتمل في الوجودات وفيه واحدة على ما
 عليه الآن صاوي وبنما وحوادثا في الامتداد في شئ محتمل

الامتداد

الامتداد والكثرة الواحدة لا يتجاوز ذلك انما كانت
 النفس الواحدة والعقول الكثيرة العدد وانما لا يتجاوز
 من شأن في فعل من فعله في شئ من ذلك انما لا يتجاوز
 كل صفة في شئ من شئ في شئ من ذلك انما لا يتجاوز
 بعضها من ادراك بعض فكل شئ في شئ في شئ
 قال في سطره في سورة الرحمن كل يوم هو في شأن
 في الكثرة في كل وقت وفي كل مكان في كل زمان
 كما في سورة رسول الله صلى الله عليه وآله انه تعالى في شئ من ذلك
 ان في شئ من شئ في شئ من شئ في شئ من شئ في شئ من شئ
 اخبرني عن ابي جعفر الدهر عند الله يومان احدى اليوم الذي
 هو مدة الدنيا في شئ في الامور والناس والامانة والاحياء
 والاعمال والمنس والافراد في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ
 زلت في اليهود حين قالوا ان الله لا يفرق بيننا وبينهم
 وقال بعض الملوك في زيارته عندهما ما ستمهله في القوم في شئ
 كذا في كذا في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ
 الزمان

انما يتجاوز

بسم

لعل اسد بهل كس عايد نراخه فقال اما فخر الملك فاعرف
 ايها الملك شي ان الله انزل في الليل في الزمان روي في النهار
 في الليل ويخرج الحكي من الميت ويخرج الميت من الحيا ويستحي
 يستقيم سبيلها ويقتل صاويها في مبتلا ويغير ذليلا ويبدل
 عزيزا او يغير فقيرا او يغير غنيا فقال لا غير احسن واما قوله
 ان يخرج عليه ثياب الزينة فقال يا بهل لا يدرى ان شي شي
 الله ومن عبد الله بن طاهر انه دعا محسن بن قنبر فقال
 اسكت عني آيات وعجائب فكشفها لي من بين يدي
 كل يوم وهو في شي ان وضع ان العلم جفت يا بهل كاني
 الى دم البقر فقال محسن يا قنبر كل يوم هو شي شي فانهما
 يبرهما لا تشكون بشئ لهما انهم ان الكف في قلوبهم
 ولا تغير ولا تارة ولا تارة بل ولا تارة ولا تارة في الايام
 وسند اليه سجدته وجوده والحمد لله والحمد لله
 اما الله ربح والتعاقب فيها كجانبها وباعتبار وجودها
 في الزمان لا يلبس اليه سجدته وكجانب وجودها والحمد لله

ران

ثم ربما ضلقت على الزمان المنه على الحركات الطبيعية او فيها
 حاصلاتها في حد غير نفسه بعينه من حدود الزمان كما ان
 ان ينال حدوث او زمانيا متعلق بحدوثه او الزمان
 لا على سبيل الانطباق عليه كالحركات الطبيعية وما
 على كنهها بل على نحو آخر واما سبيل الوجود في حد
 ذلك كله وان افادته سبحانه للقول القديس والعارف
 المحقق منكم العلم الصريح ابداع والواجب المادي اخرها
 والكل ما ليس به الوجود بالعدم المحقق والمرجونه بالمكان استعداده
 كنهن وانه انوقت ذلك ومكثته كنهن لك ان قول
 اليهود قد فرغ من الامر زنج وفضل وخلف وحال انما كان
 يعني ذلك لو كان في اقليم عالم الله ورحم جبال الجود
 افنداد موهوم وحدثه فخره فيكون العنق والاباوية
 حد والزاوية والتعطيل في سائر الدود وذلك من اخطا
 التراجيح السوداوية وهو شي شي الا واما الظلال
 وليس الامر هناك الا على سنن الثبات العرفية

٢٠

والحق على المحضه هناك ابراهيم الخليل والنبي
 والفضائل من دون تصور فراغ وتطويل وتوهم اقداد
 ومساويه الاشياء كلها مخلوقة له سبحانه فانيفس غير ابد
 على سبيل الدوام اثبات الدهر والالتقال القار والوقوع
 على سنة متعاليه مساك الاوامر والاكسار
 السبيل الاشداد والالتقال المتقدر الزمان قال عز
 من قدر على قلت الميعود بيله الله مغلوله غقت
 ابد لهم ولعنوا بما قالوا بل يذاه مبسوطان
 فيه استنها ومن كارت
 الكريم الحكيم ومن سدر رسول الله الكريم واحاديث
 الادب والنبأ قبيل العديس صلات استندت
 طرادهم وحسادهم جميعين قال فرس قال
 في سورة النعام ما خلقكم ولا بعثكم الا كنفس
 واحدة ان الله يسميكم بغير قال معده محشر في
 اكث في الاكث واحدة الاكثفها وبعثها رسولا في قدر

المنشئ

مفسر

قد روي
 القيد

والدم على قدر تفرقة مرار المستودعة قرون مرة واحدة
 قال بل ذكره في سورة البقرة وهو معكم انما
 تاتيكم كنز انكم السيف ويجعل عبد الاكثف في رما فيه الكفايات
 في هذه الحية على من رقيب واحد رقيب خطاب جمع
 يتخص به نبياء غير محصور بل يتم اضافهم العصور والادوار
 بل جامع تظان ساهرة عالم الاحكام في الصدور والرسالة
 والازال والابا وجميعا غير الله الزمان وكجرح صرح الازمنة
 بثوب ما فيها الزمان يات على انفس الابد في ميقاد
 شبه واحدة وكذلك سبيل قوله جل مجده في سورة البقرة
 ما يكون من نجوى ثلثة الا هو والذين هم ولا خفية
 الا هو سادسهم ولا اذن من ذلك ولا اكثر الا
 كحومهم انما كانوا ابيهم سادسهم الحية لا بالعدد
 لعدم دخول الحق في الاعداد واضافة الكون اليهم في انما
 كانوا وانما كنتم لا اية سبحانه خفية على ان الحية الدهرية
 اليهم بحسب وجههم سبحانه اذ العلة موجودة لا محالة في
 ذات المخلوق والعقول ليس بوجود في مرتبة ذات العلة على طوعناه

انما هو على قدر تفرقة مرار المستودعة قرون مرة واحدة
 قال بل ذكره في سورة البقرة وهو معكم انما
 تاتيكم كنز انكم السيف ويجعل عبد الاكثف في رما فيه الكفايات
 في هذه الحية على من رقيب واحد رقيب خطاب جمع
 يتخص به نبياء غير محصور بل يتم اضافهم العصور والادوار
 بل جامع تظان ساهرة عالم الاحكام في الصدور والرسالة
 والازال والابا وجميعا غير الله الزمان وكجرح صرح الازمنة
 بثوب ما فيها الزمان يات على انفس الابد في ميقاد
 شبه واحدة وكذلك سبيل قوله جل مجده في سورة البقرة
 ما يكون من نجوى ثلثة الا هو والذين هم ولا خفية
 الا هو سادسهم ولا اذن من ذلك ولا اكثر الا
 كحومهم انما كانوا ابيهم سادسهم الحية لا بالعدد
 لعدم دخول الحق في الاعداد واضافة الكون اليهم في انما
 كانوا وانما كنتم لا اية سبحانه خفية على ان الحية الدهرية
 اليهم بحسب وجههم سبحانه اذ العلة موجودة لا محالة في
 ذات المخلوق والعقول ليس بوجود في مرتبة ذات العلة على طوعناه

اصحاب

وحدة

والقديم الرسمى

عليك كذا الاشياء وانك سميت بها وكان الله ولم يكن معه
 وبالحمد المعلى المقصود عليها لا يجر مكانه ولا يجر زمانه بل انما
 نسب احاط به غير متقدرة ومعها ابدية غير متقدرة ولا كسبية
 والاشياء المتكافئة في المنبسط من مركز العالم الى محيطه العكس
 الاقرب بالنسبة الى سلطان احاطه سبحانه في حكم نقطة واحدة
 والاشياء اذا زلت في المنة من زمينة اذ لم يترك معدل النهار
 الى انقراضه بل بالجملة المتصور عدده سبحانه بالفعل في حكم ان واحد
 وجاهه قاطبة سواء كان في هذه النسبة وفيه المتصور
 في حكم موجود واحد فالاجزاء لا ينفصلان عنها باقها من رقة
 انصافه ولا ينفصلان عنها من انصافه مكانه او زمانه
 كما قال تعالى كبرياءه والله بكل شئ محيط
 قال عز وجل قاتل سورة الرعد بحج الله ما يشاء
 ويثبت وعنده ام الكتاب كن المحمود والاشياء
 الزمان فيه بحج الله التماسات ويثبت الكائنات
 ولم الكتاب الذي عنده الله هو انما من كائن لا يوجد
 مكتوب فيه علم الكون والعقل على حق وهو انفسه والقال

عبر

والقال قيل وقال سبحانه في سورة الحج وان من شئ الا
 عندنا خزائنه وما ننزله الا بقدر معلوم في انصاف المحزون
 الموجوده عليهم على الشبكات العراج في الله هو النفس في
 في القدر كليات الاثبات في الزمان وقال تعالى ان
 في سورة الحج هو انما امره اذا اراد شئ الا يقول
 كن فيكون عز وجل انما كان الله اعنى الافراج من حرف
 العدم الصريح والبقية الشبكات الى من الوجود والاشياء
 في الله هو بالامر وقول كن واما وقع التعريف بالشيء الا
 في بعض الاصطلاحات وعز وجل انما كان الله هو الا
 في انفس القوم والتجدد الزمان بالانزال والنسب لا ذلك
 من افع الكائنات وانتم التعريفات واكثر اذ لا اطلاق المحقق
 الوجوب على كل الكثرة المتكررة في الله بل لا يبعث في انفسهم
 وانفسهم في الشئون والاحوال اليكس الى هو ارجاب
 الربوبية وقال جل من قاتل في سورة الواقعة قل ان لا يكون
 والاخرين المحمدين الى ميثاق يوم معلوم وهو يوم الجمع

معلوم ان الموجود انصاف

عز وجل انما كان الله هو الا
 في انفس القوم والتجدد الزمان بالانزال والنسب لا ذلك

لانه يوم وهر شخص في الغابر والآتي والاول والاخر لا يكون رجا
 يختلف في المستقبل لا في الماضي والمجدد من المنعم والموت
 الجسد ان حقيقة انتقال جوارح النفس ان قد مر انفس الزمان
 الى عالم الدهر من الميرة الظاهرة الى الميرة الخفية وقال
 على سلطان في سورة الكهف يقولون ما لهذا الكتاب
 لا ينادي صغير ولا كبير الا احيط بها وجددا
 ما على احاضرا ولا يظلم ربك احدا لان الكتاب
 وهر كتاب في ماني والنفس اجد الى سنة عالم العقل
 عن مضيق كونه الطبيعة وماني الزمان الحكيم العبارة عا
 بزقصة وقوة الزمان المستقبل عند الغابر والماضي
 الاخر مثل فنة يلينا بهم فنادى اصحاب المحبة
 اصحاب الشارح قد اوتيت رسولك يا موسى
 ونظير ما المكنة المكنة بلاك الامر وفيه ميزان
 ان ذلك كله واقع في الهند في الدهر وان لم يوجد بعد
 في الزمان لان الامر والمستقبل والمآخرة كلها

وهو يقينهم

في الحضرة عند البعير المحيط بكل شئ درجة واحدة على سبيل
 واحد عند ادراكك الى القاض الفاضل في سلطانة محبة
 بحال المنيع في شئ الروحاني عاين العبد والذو هو الدهر
 ابراهيم واحدة في زوال بدع ويعني ويعل ويجعل لا يعل
 ولا على الاستيفاء بل على الفار وان كانت في قبض العالم
 باسمه واحدة واحدة في زمانه ولا آية ما عالم الامر واحد
 فتركه الواقع وتنس الاعيان لا في زمان ولا في مكان
 مكان ما عالم خلق والكس في الآزلة والآيات والآيات
 والامكنة كل هو في شئ في شئ في شئ في شئ في شئ
 فصح بتو الرقعة المستفيض عن سيد الرابا
 صفة الله عليه السلام قال جفت الاقدام وطوى العجف
 وقال عليه السلام ان ما خلق الله القلم قال له اكتب
 ما اكتب قال القلم ما كان وما يكون ما هو كذا لا ابر وقال
 صلوات الله عليه وآله الطاهرين ما من نسبة كاشية الى يوم
 القيمة الا وهي كاشية وقال عليه وآله العترة التي هم جف العلم

يقين

العالم

وسبع

ومما نده هو احد سبحا وله استغنى بقوله اما هم القراء
 ان كانت اعيان العلوم في العالم بطام الوجود بحلته تصغير
 فاعزبت به الكلام واعلاد لاطام العلم لوجود كون الله
 المبني على التباين في سبب قابلية طابع الامكان في جملة من
 استحقاق المسببات استعدا للمواضع وتخصيصا ولا صغيرة
 ولا كبيرة الا احصينا ما داند سبحا هو مصنف هذا الكتاب
 وحالده فخره ثم ان هذا الامام كلك الملك العلاء
 سلك العترة والاختلاف فقال قال الرفعة العلاء
 جاز على الله تعالى وهو احد سبحا ثم يظهر لاني الامر كذا في
 ذلك الامور كذا يجوز الله ما يشاء وقت ويزيد على
 علمي لادفد انه اخص به ما كان كذلك فان قول النبوة اقبل
 في الحال هذا قوله بكلماته وانما لم قلت في الامام صاحب
 ترك اما تعرف لغيره فيك الله مسئلة العلاء وعرفته
 وجاهدته انتم المحسنين على انه واروني حديث رسول الله
 محمد الله عليه وآله مكررا او مجعلا الحمد رسول الله وسائر محكم

واما صركم تنفع على دانية وانما تدهم ليس معناه عند الرفعة بل انهم
 وتعود الخلاف بل سبيل فخره انما سببها والمتميز والمتميز
 في الاطوار والامكان والاحكام التكوينية على الباري تعالى وتقوم
 لاني التفكاك والاني الدهر في الزمان وفي بعض مراتب القدر
 من غير انهم تغير وتبدل وتوافق وتناقض بالقبول في الموجد
 الكون على سلطان واطال قول النبوة في غير الامور كذا
 انتم واما كبري سبيل تفصيلها كذا في ضلال بعيد
 ذلك الحق في كتاب تراسس الغيا في شرح بار الله اوانا
 جدي الدعا باذن الله سبحا انما كذا احاديث في
 حيتية بيضاء الا انما ذكرها كذا متواترة الكتب المتولى شفاها
 منها من طريق رئيس المحدثين ابو جعفر الكليبر رضي الله تعالى
 عليه عا جاهد الكافي في الصحيح من نوان في خبر عن عبد الرحمن بن
 ومن عدة اسناد عن حسن بن محبوب عن محمد بن داود عن
 من الخلق ب عن بعض رجاله عن عبد الله القضاة في الحديث
 انما سئل عن قول الله عز وجل الرحمن على العرش استوى

ريف

كان ولا من خلق ما كان في غير قلوب لا من غير كان معحدث
 وكيف اوقع على احد من خلقه والافتراع على اصل
 ومثال انما قول من قال ان الله شئان كلها محدثة بعينه بعينه
 والبيان قول الشريعة ان الله محدث شئان كلها اصل
 الا بقوله انما قول من قال ان الله شئان كلها محدثة بعينه بعينه
 جميع جميع الشريعة وشبههم لان اكثر ما يعتد به في حديث العالم
 ان قول الله تعالى ان يكون خلقا لا شئان من شئان الله
 هو في قوله من شئان خلقا وتوهم من شئان شئان الله لان قوله
 شئان لا يخرج منه ما خرج اية المؤمنين عليه السلام بنده المظفر
 على ابلغ الاغراض واحتمالها قال عليه السلام من شئان خلق ما كان
 فغير من شئان كانت قد جعلت ما في قوله ان الله كان محدثا
 اصل احده ان الله انما كانت الشريعة ان خلق من اصل قديم فلا يكون
 مدبرا الا باقتضاء مثال قوله في خلقه في سبيل ما هو لا
 صلوات الله عليه وسلم انما خلق الله البليغ هذه التي هي
 هناك فخره المستحق ولا سرف لا في الماستين

خبر

في المستبين الى ما في قوله من شئان خلق ما كان
 وادع على من قد طعن في قوله من شئان خلق ما كان
 ولا دخل من قوله من شئان خلق ما كان في قوله من شئان خلق ما كان
 على قوله من شئان خلق ما كان في قوله من شئان خلق ما كان
 كل من قد قد ولا شئان خلقه من وجهين احدهما انما هو
 او جده شئان او جده شئان او جده شئان او جده شئان
 من شئان او من شئان او من شئان او من شئان او من شئان
 او من شئان او من شئان او من شئان او من شئان او من شئان
 جميعا واعتبار قسم آخر ثالث هو انه خلقه من شئان
 ان الله من شئان او من شئان او من شئان او من شئان او من شئان
 المحض او من شئان او من شئان او من شئان او من شئان او من شئان
 وبالقائه نادى قوله من شئان او من شئان او من شئان او من شئان
 الجميع من شئان او من شئان او من شئان او من شئان او من شئان
 لكل حادث انما شئان او من شئان او من شئان او من شئان او من شئان
 او جده شئان او جده شئان او جده شئان او جده شئان او جده شئان

اصلا على ما هو مستلزم انما العقل فيه فما المحدث الرضا
 هو الامم و هو ان يخصص وجود الشرائع بزمانه الذي هو فيه لا وجوده
 اخصيصه به بعد ذلك المخرج من تحت الواقع فهو لا يكون الا بايجاد الله سبحانه
 بانه في زمانه الذي هو فيه عزادة موجودة في الزمان الثابت
 لا محالة وان كان يستلزم ان يمتد بالزمن الى الابد
 والبدن كما افترق المادة في هذه المادة جعلا للبدن
 مادة ولا يمتد في الزمان ولا مكان اصلا
 فليقتصر على شيئا ارجو ان يكون في غير الزمان والوقت
 قوله ليس عندنا في ذلك تقرب لم يقيد الا في المثال
 واحد لا يكتف في ان القرب يتوقف على الزمان ولا محالة وكذا قوله
 على السلام الذي لا يمتد بعد الهم ولا يمتد في الزمان
 على السلام لم يمتد في الاشياء يقال هو في مكانه ولم يمتد
 متناهي هو منها باي فهو على السلام بها بين الكائنين
 هذه الاعراض والادجسام لا هي صفة الاجسام انما هي
 والملائكة و هو صفة الاعراض الكونية في الاجسام بالملوك غير

في زمانه وجايزه ان اجسام على تراخي المسافة ثم قال عليه
 لكن احاط بها علوه وانتم صنفه ان هو بالاشياء بالاحاطة
 والله يبر على غير ذلك انتم كلامه قوله عليه السلام
 الله ليس له وقت محدود ولا اجل محدود وقوله ان سجد
 على الوقت والزمان والكنه والقدر في داه وفي صفة
 وفي خلقه واصنافه وبذلك في جميع جنساته وادب الله و
 واصنافه وقوله عليه السلام احاط بالاشياء على كل منها
 ان عليه شيئا بالاشياء كلها مرفقا علمه انما نفس في الحق
 التي هي العدة ان علمه انما في نظام الوجود برطبه وبياضه ولا
 لوجوده العلم بالعلم في علمه سبحانه بجهته ووجوده في علمه
 سبحانه بكل شئ قبل وجوده وكونه كعلمه بجهته ووجوده في علمه
 هو سبحانه لم يمتد في الزمان ولا في المكان وكونه على وجهه قوله
 عليه السلام ولا من محرو لا في الزمان في خلقه في خلقه
 وخلق ما علمه لا في التفكير في علمه في علمه في علمه في علمه
 بمراده ان علمه لا يمتد في الزمان ولا في المكان ولا في العلم

وفاقت

لا يمتد

مرتقا ، على ما بنفس ذات نفس فانه سبب من حكمه بما
 بكل شئ وسبيل له بعد ان كان له سبب في كل شئ ارادة الله
 سبحانه في كل شئ في كل وقت في كل نظام الوجود في كل وقت
 رحمة ورحمة انما خلقه الله لم يخلق خلقه ليعرفه ولا ليعلمه ولا
 لاني بالبر والحق على كل شئ بل ليعلمه انما خلقه ليعرفه انما خلقه
 الى الاكابر والاعيان الاولين وسر عليه بالنظام الاكابر في
 الامكان الذي لا نظام له في كل وقت الا ان كل شئ في
 خفي عن غير الله لا يعلم الا الله ولا راد وكذا كل شئ في كل وقت
 من اجزاء النظام كما جعل الله في كل شئ من اجزاء النظام
 للوجود فوق هذا النظام فاني سمع وانما يسمي الله تعالى
 فذلك ان كل شئ في كل وقت في كل نظام الوجود في كل وقت
 في كل وقت ومنه ما يسمي الله تعالى في كل وقت في كل نظام
 الكسوة واما كل شئ في كل وقت في كل نظام الوجود في كل وقت
 وفي كل وقت في كل نظام الوجود في كل وقت في كل نظام
 الكافي محمد بن عبد الله رفته عشر ليله عبد الله عليه السلام

السلام قال يا امير المؤمنين عليه السلام بخطيب على منبر الكوفة
 اذ قام له رجل في كل وقت في كل نظام الوجود في كل وقت
 الغلب قال يا امير المؤمنين كيف رايته قال في كل وقت في كل نظام
 ما كنت اعبر بالامانة قال يا امير المؤمنين كيف رايته قال
 في كل وقت في كل نظام الوجود في كل وقت في كل نظام
 رايته الغلب كفا في الايمان وبك ما في الغلب في كل وقت
 العطاء لا يوصف بالخلق عظيم العظمة لا يوصف بالخلق كبير
 الكبير لا يوصف بالخلق جليل جليل لا يوصف بالخلق عظيم
 كل شئ في كل وقت في كل نظام الوجود في كل وقت في كل نظام
 لا يسمي الله تعالى في كل وقت في كل نظام الوجود في كل وقت
 منها في كل وقت في كل نظام الوجود في كل وقت في كل نظام
 لا يسمي الله تعالى في كل وقت في كل نظام الوجود في كل وقت
 عدم فاعلم ان لا يسمي الله تعالى في كل وقت في كل نظام
 بصيرة لا يسمي الله تعالى في كل وقت في كل نظام الوجود في كل وقت
 الغضات ولانا هذه الست سبب في الاوقات كونه

اية
 في البيت ربكم

في كل وقت في كل نظام
 في كل وقت في كل نظام

فترى هذه ثم قال قد استحسن هذا الكلام الشريف على من
 والاكلام الرعويها ارفع علم الكلام فنت وحق مقامه
 الشريف فامض الى فلسفة الربوبية على بديهيات العلم لا تفرق
 الطبيعة من غير تفسير في الحمد يثبت في شرح ومنها طريق
 مجموع من مراعاة ثباتها من المحققين لا جبر الكبرياء
 وحرقة الاسلام الى جبر الصدوق في كتاب التوحيد بطرق
 متحدة وتكثر فيهم كمالا في التفسير في كتابه على ادراجهم
 بوجه احدى احدى الدلائل هو ان خلقه محيط بانفسه علما وقوة
 واحاطة وسلفا وليس على ما في الارض باقل من انفسه
 لا بعد من شرا والى انفسه كمالا وسواء اعلا وقدره كمالا
 واحاطة ومنها طريق الصدوق في الصحيح في محمد بن الحسين
 مستند اعزالي في حق الرضا عليه السلام في طريق الكاشغري
 عن ابي عبد الله عليه السلام انه خلق الله المومنين عليه السلام
 الحسن بن الحسن فقال الحمد لله المومنين في هذه الدنيا
 معونة ربوبية الدلائل على وجوده بخلقته وبعث خلقه

الحمد لله
 على ما هو عليه

على انفسهم على ان لا يشبهوا الله في شيء
 قد رتب في الصفات ذاتة وهي لا تعبر بوقت محض
 الاحاطة به لا يمكن ولا غير ذلك لا يشبه الله في شيء
 المثل هو ان لا يكون له من خلقه خلقا باهم لا فناء
 ذواتهم في خلقه في كل شيء ولا فرق بين المصنوع والمصنوع
 والمحمد والارباب والمحبوب الواحد لا يملكه غيره ولا يملكه
 لا يخرج من كماله ولا يملكه سواه لا يملكه غيره ولا يملكه
 في كل شيء والى انفسه كمالا وسواء اعلا وقدره كمالا
 مستند اعزالي في حق الرضا عليه السلام في طريق الكاشغري
 عن ابي عبد الله عليه السلام انه خلق الله المومنين عليه السلام
 الحسن بن الحسن فقال الحمد لله المومنين في هذه الدنيا
 معونة ربوبية الدلائل على وجوده بخلقته وبعث خلقه

يحبها هم
 لا تشبهه

والحبوب
 لا يمكن انهم

لا يمكن انهم
 لا يمكن انهم

لا يمكن انهم
 لا يمكن انهم

مائة

وذكر مثل ما رواه ثم انتهى منه زيادة وهي اول الدلائل منقولة
 وكلا منقولة بوجهة في الصفات غير السواء لا في صفات الاله
 الموصوف وسواء في الموصوف ان في الصفات وسواء في الصفات
 بالثبوت المقتضى لها اذ لا ينفك وصف الله بصفاته من صفاته
 محله ومجده بصفاته اذ لا ينفك وصف الله بصفاته من صفاته
 حالها في صفته وبقدره على ما في صفته وبقدره على ما في صفته
 ومما قال به هو في صفته وبقدره على ما في صفته وبقدره على ما في صفته
 وخالف اذ لا يخلو في وصف الله بصفاته وبقدره على ما في صفته
 فوق الصفات الموصوفين ومنها ما في صفته وبقدره على ما في صفته
 وليست في صفته الموصوفين ومنها ما في صفته وبقدره على ما في صفته
 ان يكون اخر اظهره اقبل ان يكون ما طنا لم يخل في صفته
 من هذا ما في صفته وبقدره على ما في صفته وبقدره على ما في صفته
 عليه في صفته الموصوفين ومنها ما في صفته وبقدره على ما في صفته
 في صفته وبقدره على ما في صفته وبقدره على ما في صفته
 لا كان في صفته الموصوفين ومنها ما في صفته وبقدره على ما في صفته
 بدار وبقدره على ما في صفته وبقدره على ما في صفته

كلا في حقه م

في صفته الموصوفين ومنها ما في صفته وبقدره على ما في صفته
 في صفته الموصوفين ومنها ما في صفته وبقدره على ما في صفته
 في صفته الموصوفين ومنها ما في صفته وبقدره على ما في صفته

من حوادث الدهور ولا يترك احد من الملائكة عجب الامور
 ثم خلفه وانه من صفاته واجاب على دعوته لم يعجز عن ذلك
 الباطل ولا امانة المكي وفي خطبة تفيض اصول التوحيد وتجمع
 التمجيد والصفحة الاوقات ولا تتردد الاوقات بسبب الاوقات
 كونه في الصفات وبقدره على ما في صفته وبقدره على ما في صفته
 وهو كونه وكيف يجر عليه ما هو اجراءه ويعود فيه ما هو اجراءه
 وكذا في صفته ما هو اجراءه اذ في صفته وبقدره على ما في صفته
 كونه ولا يمتنع من ذلك صفاته وبقدره على ما في صفته
 امام ولا يمتنع من ذلك صفاته وبقدره على ما في صفته
 في صفته وبقدره على ما في صفته وبقدره على ما في صفته
 ليس في صفته الموصوفين ومنها ما في صفته وبقدره على ما في صفته
 لا تتردد الاوقات بسبب الاوقات ولا تتردد الاوقات بسبب الاوقات
 لا يترك احد من الملائكة عجب الامور
 في صفته الموصوفين ومنها ما في صفته وبقدره على ما في صفته
 في صفته الموصوفين ومنها ما في صفته وبقدره على ما في صفته
 في صفته الموصوفين ومنها ما في صفته وبقدره على ما في صفته

في صفته الموصوفين ومنها ما في صفته وبقدره على ما في صفته
 في صفته الموصوفين ومنها ما في صفته وبقدره على ما في صفته
 في صفته الموصوفين ومنها ما في صفته وبقدره على ما في صفته

في صفته الموصوفين ومنها ما في صفته وبقدره على ما في صفته
 في صفته الموصوفين ومنها ما في صفته وبقدره على ما في صفته
 في صفته الموصوفين ومنها ما في صفته وبقدره على ما في صفته

ركني لا يمكن ان لا يخلو من صفات في خلقه
 خلق الله عليه لا يشهد شاق ولا يغير زمان ولا يكون مكان
 ومنها من الرقي الصدوق رضوان الله تعالى عليه في كتاب الحمد
 بعد ذلك سنا من سنان الله الموصوف الموصوف الصديقين
 محسن الرضا عليه السلام حيث البياض في قاتل فقال من ينام
 يا الحسن الصديق فليفتن الله تعالى عليه الله عليه فليفتن الله
 على روحه وحده فليفتن الله لا يكفر من قاتل من قاتل من قاتل من قاتل
 قاتل الله عليه وعلى من عليه وعلى من عليه وعلى من عليه وعلى من عليه
 عبادة الله معرفة واصل معرفة توحيد وخلق توحيد من
 الله عليه في شهادة العقول ان كل صفة وموصوف مخلوق وشهادة
 كل مخلوق ان لا يفتن الله ليس بصفة ولا موصوف وشهادة كل
 وموصوف بالافراق وشهادة الاقتران بحدوث شهادة
 حدوث بالاتباع من الازل الى الابد من حيث الله من حيث
 بالاشياء ذات ولا ايات وعقد من الشهادة والتمسك بالاصاب
 من شدة ولا بصدق من شهادة ولا بصدق من شهادة من شهادة من شهادة

ايات من شهادة الله تعالى من شهادة ولا ايات من شهادة من شهادة
 بنسبة مصنوع وكل قاييم من سواد مخلوق بغير الله لا يستدل عليه
 وبالمخلوق في معرفة وبالمعرفة ثبت حجة حقيقة الله الحق ب
 بينه وبينهم وجانية قاييم من شهادة في شهادته اياتهم وبياناتهم
 ان الايات في الشهادة الايات بقاء المخلوق فاسماء بغير
 والافعال فيهم وادلة حقيقة وكيفية فيهم وبين خلقه وعقود
 كدليل سواد فليفتن الله من استوصف وقد قدما من شدة
 وقد خلقه من الشهادة من قول كيف فليفتن الله من قول الله
 قد ومن قول الم من فليفتن الله ومن قول من فليفتن الله
 من فليفتن الله من فليفتن الله من فليفتن الله من فليفتن الله
 بانفيا للمخلوق كالاتيد وتجدد المخلوق واحد لا يتاويل بالبشارة
 يتجلى لا يستعمل روية باطن لا يفرق بين لا يفتن الله
 قرب لا يفتن الله لطيف لا يتجسم موجود لا بعد عدم فاعل
 لا يفتن الله لا يفتن الله لا يفتن الله لا يفتن الله لا يفتن الله
 ولا يفتن الله لا يفتن الله لا يفتن الله لا يفتن الله لا يفتن الله

الله لا يفتن الله لا يفتن الله
 غيره زاد الله اياتهم وبياناتهم

ومن غياهه

ومن غياهه

لا يتاويل عدد نظاير

والله اعلم

[illegible]

٢١٢

[illegible]

المسند المطلق لا قيد التقيد بالانطلاق والارسل محاش كذا
التقييدات التخصيصية والاعتبارية والتقييدية فان ملحوظة
في الاعتبار نفس الطبيعة المسند النوعية الجوهرية او النفسية
المنفردة في حد ذاتها لا تحاط بالخطا التجميعي عن الاشياء
التي تحتها وهر عينها في الوجود من الارواح والاشخاص وهر اعم
من ملحوظة في الاعتبار ان الاول من الملحوظات في الشرط الثاني
الحيثية تالية وراعتها اعتبارا نفس محرم بما هو مشترك بينهما
اكانت ملحوظة تحتها من الاشياء الطبيعة التي افرادها
ملحوظة على سبيل المثال في الوجود اذ منتهية عنها عند العقيد
الخطا التجميعي لهذا الاعتبار ان كان هو جسيما واعتبارا في الشرط
اذا المشرع الممكن عند الاعتبار بن نفس الطبيعة المسند
محيث هو لا اعم ورا نفس الطبيعة المحملة حيث
هو من الضروريتين ان الارسل في الشرطية هو حال
نفس الطبيعة المنفردة ملحوظة في الحكم غير الارسل في الشرط
فهي وراعتا في الجاهل من غير غفقت اليه ونفس الطبيعة

الطبيعه باسمه لا بالشرع الحكمي منه ولا بشرط والحقايق
اصلا فالاعتبار بها كانه اوسع من هناك والخطوط في هذا الاعتبار
وغيره في ذلك الاعتبار راعيه بالاعتبار لا راعيه بالنسبة
فذلك كانت الطبيعه المرسله لا بشرط شرعي النوع الطبيعى
الجنس الطبيعى او الفسل الطبيعى لا الطبيعه باسمه كما يكون
متمم الموضوع الاخص بالنسبة الى خصوصه لا بالجنس الموضوع العام
بالنسبة الى وجوده كذلك يكون قد يقع الاعتبار الاخص بخصه
لا بالجنس الاعتبار العام لعموم موضوع النوعية الطبيعه فذلك
طبيعه الانسان المرسل لا بشرط شرعي النماذج غير نباته و
وحصوه واول طبيعه الانسان بما هو هو والى كل على الافراد
وتحفظ الحوايات وموضوع الجنس الطبيعه طبيعه الحيوان
المرسل لا بشرط شرعي الحيوان بما هو حيوان وموضوع الطبيعه
العموميه هو الطبيعه بحسب الاعتبار الاخص وموضوع
الكليه هو الاستيعاب الطبيعى حيث تصل السرايه الحكم عليها
الى جميعها تحتها من الصفات بالنسبة الى الاخص لا بالحيوان

موضوع الحاشية المولية الطبيعية حيث لا سر لمعها الله
 الاختصاصات لتناول علمها او حقيقة منها فقط اذ ان الاختصاص
 بالاعتبار لا غير مرسد الاعتقاد وهو موضوعها نفس الطبيعة
 بالسر حيث نزلها الماحضة كذا او غيرية والمطرات
 سواء عليها كانت من المراتب التالفة او من الاختصاصات
 بالاعتبار فاما الشخصيات فال موضوع فيها المولية الشخصية
 بشخصية ما فانه ان كانا لصدق الانسان نوع الحيوان
 جنس مثله طبيعية فكذلك لصدق مرسد وجوبية ايضا
 بحسب الفرد الاعتبار الاضيق لضرب من الاعتبار كالا
 لا من النوع بالان ولا من الجنس كحيوان لصدق
 بعض النوع بالان وبعض الجنس كحيوان بحسب الاختصاص
 بالان ولا كذلك لا يصدق لان من الان نوع
 ولا من الحيوان بحسب لصدق بعض الان نوع
 وبعض الحيوان بحسب الاختصاص لمرسدة الاعتبار ولا يكون
 من الحيوان والتركيب الرباست قد تميز على ذلك ونسب

في موضوع الحاشية المولية الطبيعية حيث لا سر لمعها الله
 الاختصاصات لتناول علمها او حقيقة منها فقط اذ ان الاختصاص
 بالاعتبار لا غير مرسد الاعتقاد وهو موضوعها نفس الطبيعة
 بالسر حيث نزلها الماحضة كذا او غيرية والمطرات
 سواء عليها كانت من المراتب التالفة او من الاختصاصات
 بالاعتبار فاما الشخصيات فال موضوع فيها المولية الشخصية
 بشخصية ما فانه ان كانا لصدق الانسان نوع الحيوان
 جنس مثله طبيعية فكذلك لصدق مرسد وجوبية ايضا
 بحسب الفرد الاعتبار الاضيق لضرب من الاعتبار كالا
 لا من النوع بالان ولا من الجنس كحيوان لصدق
 بعض النوع بالان وبعض الجنس كحيوان بحسب الاختصاص
 بالان ولا كذلك لا يصدق لان من الان نوع
 ولا من الحيوان بحسب لصدق بعض الان نوع
 وبعض الحيوان بحسب الاختصاص لمرسدة الاعتبار ولا يكون
 من الحيوان والتركيب الرباست قد تميز على ذلك ونسب

وبسط القول في موضوعات شتى من فوائد الشفا ربي
 سابع جملة الفصول الرابع في التوطيع الاول وقال
 ديد الفهم من العلوم هو العلم بعلومه بحسب الاحتياج
 الاحمال وقد فهمت في امر اذ في غايته في النوع الاول
 في الاجل قال بالعلوم في مختلف في الامور العامة والعلوم تكون
 بحسب الموضوعات الجارية كالعلوم التي هي من العلوم
 ومنه ما هو كالحسابات والاحصاء كالعلوم التي هي من العلوم
 اعلم من الحيوان وهو ما هو جيب وهو حيوان وهو ما هو جيب
 ومنه حيوان وهو ما هو جيب وهو حيوان وهو ما هو جيب
 بان يصدق زيدا وان كان حيوانا وهو ما هو جيب
 زيدا والانسان جنس واحد بغير تكرار الحد الادنى
 قد اوردناه في الاقوال ليس ونفصلها القول في ما ذكرنا
 نفصلها كما ذكرنا في الاقوال ليس ونفصلها القول في ما ذكرنا
 مثلا لا يكون فردا حرة ذاتة اخصي الا من هو بانه كالحويان
 والطور وان لم يكن كذلك شلا واما حقيقة من الماهيات

في موضوع الحاشية المولية الطبيعية حيث لا سر لمعها الله
 الاختصاصات لتناول علمها او حقيقة منها فقط اذ ان الاختصاص
 بالاعتبار لا غير مرسد الاعتقاد وهو موضوعها نفس الطبيعة
 بالسر حيث نزلها الماحضة كذا او غيرية والمطرات
 سواء عليها كانت من المراتب التالفة او من الاختصاصات
 بالاعتبار فاما الشخصيات فال موضوع فيها المولية الشخصية
 بشخصية ما فانه ان كانا لصدق الانسان نوع الحيوان
 جنس مثله طبيعية فكذلك لصدق مرسد وجوبية ايضا
 بحسب الفرد الاعتبار الاضيق لضرب من الاعتبار كالا
 لا من النوع بالان ولا من الجنس كحيوان لصدق
 بعض النوع بالان وبعض الجنس كحيوان بحسب الاختصاص
 بالان ولا كذلك لا يصدق لان من الان نوع
 ولا من الحيوان بحسب لصدق بعض الان نوع
 وبعض الحيوان بحسب الاختصاص لمرسدة الاعتبار ولا يكون
 من الحيوان والتركيب الرباست قد تميز على ذلك ونسب

المحمولة عليه كالابيض والاسود والاحمر في مرتبة بعد مرتبة
حيث توضع جسيمات تلك المسميات فيسود بعضها ويبيض
الامرير من افرادها بالعرض وانما لا على مطلقا فيكون هو مراتب
الاطبيقة المرسل اليهم على المصنفات فوجدتها اليهم فان
كانت مرتبة مرتبة جود الذات فمقتضىها كما في حلالها بالذات
والاخصية اخصية على الذات ومرتبة الذات
وان كان ذلك بعد مرتبة الذات كان حلالا بالذات
على العرض على المسمى والحق وكما الفصل الذي هو من جود مراتب
المعية ليس هو الا مفهوم المسمى كان على الذات اليهم
المستحق لا دراك الكليات فذلك هو المسمى للمعيات
انما هو مفهوم المسمى كالابيض والاحمر والمراد بالذات اليهم
المستحق اليها البياض والاحمر به مرتبة التقيد لا على
التقيد فالبياض والاحمر بالتقيد به فاجاب عن نفس المسمى وهو
مطلق الذات المصنوعة بانها الموصوفة للبياض والاحمر فمقتضىها
فقد لا يبيض على الذات يبيض حلالها بالذات وعلى الذات ان الذي

والاخصية اخصية بالذات
وعلى تقيد بالعرض

المراد ان صام من هذا الابهام على العرض يكون هذا الابهام
في الابهام طبقة الابهام المرسل بالذات وهذا الابهام من المصنفات
بالعرض انما الابهام الفصل كان على مراتب اليهم
والتي كالحجرات والذات ان كالحجرات هو مطلق الذات
المرسل المقتضى على المسمى الوجود فاما كالحجرات يكون بالذات
في الوجود بالعرض وان يكون اعتبارا طبقة المسمى المسمى والابهام
اذ مقتضى الفصل المسمى المسمى فاما كالحجرات في المسمى
والا يكون لغرض المسمى المسمى فاما الابهام كالحجرات اليهم
للا انواع والابهام المسمى كالذات ان بالذات المسمى
نفس المسمى كالحجرات في المسمى المسمى فاما كالحجرات في المسمى
من حيث هو مرتبة مبيعة لا يابى ان يكون في الوجود
اشخاص كثيرة فاذن الفصل ليس هو طبقة المسمى فاما كالحجرات
المرسل المقتضى المسمى المسمى المسمى المسمى المسمى المسمى
المسمى المسمى المسمى المسمى المسمى المسمى المسمى المسمى
فاما كالحجرات في المسمى المسمى المسمى المسمى المسمى المسمى
فاما كالحجرات في المسمى المسمى المسمى المسمى المسمى المسمى

انما الابهام المسمى المسمى المسمى المسمى المسمى المسمى
فاما كالحجرات في المسمى المسمى المسمى المسمى المسمى المسمى

رضه

انواع

بفضل

مفرد

التحليل حيث ينطق بعبارة واحدة من الطابع المرسد ومفرد
 فيلتزم **السبب الحاصل المسبب**
 لبعضهم ان الوحدة العددية من الالف التي هي المطلق واحدة
 على ضربين وحدة عددية تخص موضوعها هو باب الخاص
 المنفرد فكل على كثر من سواها كانت وحدة تخص بهته
 كالمبرر في الواحد المفسر لعالم الكون الف وادام وحدة تخص بهته
 محصية حيث كان اياها في نظام الوجود ووحدة عددية كبيرة
 موضوعها الطابع المرسد كل شيء شبيهة من سائر الطابع
 في مرتبتها بحيث هو المتعارف غير غير ما وجدتها الى ان
 من الطابع بالاذن راجع تحتها وحدة عددية لا محالة لانها يجب
 في تلك الاقار واحد من الطابع المتماثل بعضها على بعض كثرها
 اقرب الى مهيئات والخاص من فرقها حتى ان الوحدة
 العددية التي لها في درجة جوهرية بالبرهان على تلك المهيئات
 والخاص تبه كثرها كثرها متفردة بها في تلك الوحدة بعضها
 ليس في الطبيعة الواحدة لا تتأني في حد واحدتها لتكون

الحالة

اكون في الوجود من تلك المهيئات الاشياء من المنزلة
 تحتها فان وحدتها العددية مبرر بالخاص الى تلك المهيئات
 والخاص بل كثرها كما انك اذن متفردة اذا
 وجدت جوهرية تخص في الاعمال او في الذهن فقد كان
 ذلك التوحد الوجودية بعينه وجود جميع ذاتيات تلك الجوهرية
 ووجود عرضياتها بالعرض وتبرر سقوط ان يكون الطبيعة بشرط
 المتغير عنها بالزود التي الطبيعة موجودة من دون ان يكون الطبيعة
 المرسد لا يترتب في المتغير عنها بالكل الطبيعة موجودة بعين ذلك
 الوجود فقد رتب في تلك عند العقلية من في الطبيعة
 ليس اذا كان الزود موجودا الطبيعة ليست كوحدة الزود
 الشرائع مارق جوهرية في ذلك شئ وانما وايضا الحيوان
 المرسد جزء من الحيوان متماثل في تلك النفس والاهام والوجود
 مطلقا من حركات المهيئات وتبه في العوارض لا يكون مبدل في اقام
 مهيئات المورض ومبطل جوهرية في اقام جوهرية المهيئات وحررها
 واجب الاتفاظ في جميع انحاء الوجود تبه على ما قد في ذلك

ح
بعض

فاذن منبأه بعد هذا الجواب حسب السكون الحيوان المرسل بالحيوان
 منقطع هو من غير تمام واذن كمن وصف جريد والبيضة من الجوال
 العارض بحسب الحيوان خصوصيات الحيوان الوجود فلا ضير
 تبدل تبدل نحو الوجود فمن ثم كان الطبيعة المرسل بالحيوان
 جزء متباعد في خصوصياتها القيقن والالهام وعين ذاته
 في سائر انحاء الوجود وهو متباعد بالذات عن الوجود الملك
 هو الذي يطبق العلم على المركب وهو سبيل ان
 ليس اذ تمت مشكلات وجوده والشرائط لا محالة
 حصول الوجود بغير الطبيعة المرسل بالحيوان بالحيوان
 لا بشرط في اصلا انما يتباعد بالسبيل الوجود وشرائطه واما
 ان يتحقق حصول الحيوان مثلا سواء كان في ذلك المكان
 هناك شرط واحد والالف لم يكن يتحقق شرط آخر
 نفس ذات الحيوان اصلا فاذن اذ اجمع وجود الحيوان
 بشرط في فقد تم لا محالة بذلك ما يتحقق بمقتضى وجود
 الحيوان المرسل بالحيوان لا بشرط في كونه الحيوان المرسل

المرسل بالحيوان المرسل بالحيوان الوجود الوجود بالحيوان
 في سبيل رابع ليس طبيعة الحيوان المرسل بالحيوان
 فالنفس متعلق الذات باذنه وبقوة ولا هو من الوجود
 بالمكان استعدادا وحال متوليات فالامكان الذي
 هناك ملك فضائل الوجود عنده مدبر العالم وحسب النظام
 غير الغاية الا انه لا كنه فاذن اذ كان بالحيوان
 فافين الوجود عنده ليس هو المتباعد بل ذكره باستعداد
 استعداد المادة كان الحيوان المرسل بالحيوان
 بالفيض من غايته الباري من غايته لا سيما
 المكان الذات فقد استبان ان الطبيعة المرسل
 بالحيوان موجودة لوجوده في الطبيعة وانها الموجودة
 بان وجوده الوجود الاكبر والوجود قبل الكثرة لان تفرده
 ووجهه ليس الا بغايته سبحانه فاما هذا النفس الذي
 على المادة وحوار في الطبيعة فانه وان كان سبب وجوده
 غايته الله تعالى الا ان يصح استناده الى غايته سبحانه

في الوجود هو الزمان في حدود مرتبة ذاتية
 باهر متعلق الوجود وكذا بالمرتبة ثابت في الذات
 كانت موجودات زمانية متغيرة بالتغير والتعدد
 كما ان وجود الشئ نفس الامر هو وجوده في حد ذاته
 لا يتغير العقل على غير المتغيرات الطرقات
 والادوية والى ان كان ذلك عين وجوده في ظرف
 بغيره فان بغيره عينه في ظرفه اسما وكذا
 الصورة العلمية الذاتية في العلم بالذات كحاضر
 نسخ نفس العلم بالذات في ظرفه عينه
 الذاتية الذاتية
 لا درجة التشخيص في الذات كغيره في قبل وجوده
 قد استبان بغيره ان لا تشخيص في ذات الالهية
 هي عينها انية يكون وجوده في ذاته كغيره في مرتبة ذاتية
 والاكال في مرتبة ذاتية وجوده في مرتبة ذاتية
 فكانت درجة التشخيص في وجوده في ذاته كغيره في مرتبة ذاتية

بغير

محال فان لا تشخيص في ذاتية بغيره في مرتبة ذاتية
 في عالم المكان واسما بل التشخيص في مرتبة ذاتية
 مرتبة ذاتية في الذات كغيره في مرتبة ذاتية
 الوجودية في مرتبة ذاتية كغيره في مرتبة ذاتية
 الاستدلال على وجود الذات وعامل حقيقة الوجود والتشخيص
 الوجودية في مرتبة ذاتية كغيره في مرتبة ذاتية
 فان زوج كغيره في مرتبة ذاتية كغيره في مرتبة ذاتية
 ومن الطبع المرسل والكونية التشخيصية ولا واحدة ولا واحدة في
 عالم المكان بل في الذات كغيره في مرتبة ذاتية
 والاحدية على الحقيقة وبالجملة كغيره في مرتبة ذاتية
 كذلك التشخيص في مرتبة ذاتية كغيره في مرتبة ذاتية
 على كثر في الذات بل في ذات كغيره في مرتبة ذاتية
 الوجودية وانما على كثر في مرتبة ذاتية كغيره في مرتبة ذاتية
 في ذات كغيره في مرتبة ذاتية كغيره في مرتبة ذاتية
 الوجودية في مرتبة ذاتية كغيره في مرتبة ذاتية

الى الوجود الحق المتعقبات است. انما زعمت است. و
 سائر الهويات والحوادث المتعقبات اما ان الشخص
 لا العلة المفيدة آية. والى ذلك الحق المتعقبات قد عاين
 نظام الوجود المتعقبات بالان الكبر الحسب غاية الاوس
 بالذات. على العقد الاول او متعلقها بالذات نظام
 الالم الاكل ولا نظام في واية الامكان ان من هذه النظام اكل
 وهو فاعلى شخصيات الوجود بما جاز. النظام المتعقبات الى
 الكمال. لهذا النظام المتعقبات في البسط في كمال
 كالك اذ قد ثبت ان الاعتبار في العلة
 البشر في شبيه البشر في كماله. والى البشر في كماله
 لا يجوز في التعاقب المتعقبات المتعقبات في بعض المتعقبات
 كالك في كماله الانسان في كماله العرض كالبشر في كماله
 في كماله كالبشر في كماله في كماله العرض كالبشر في كماله
 في كماله المتعقبات في كماله في كماله العرض كالبشر في كماله
 في كماله المتعقبات في كماله في كماله العرض كالبشر في كماله

ريف

كالموضوعات في طباع منهن مات محولاتها العرضية كالك
 اذ في كماله في كماله في كماله العرضية كالبشر في كماله
 الا في كماله في كماله في كماله العرضية كالبشر في كماله
 موضوعها محول الى كماله في كماله العرضية كالبشر في كماله
 موضوعها محول الى كماله في كماله العرضية كالبشر في كماله
 فاما كماله في كماله في كماله العرضية كالبشر في كماله
 والامثلة في كماله في كماله العرضية كالبشر في كماله
 ام في كماله في كماله في كماله العرضية كالبشر في كماله
 اصلا في كماله في كماله في كماله العرضية كالبشر في كماله
 العرضية في كماله في كماله في كماله العرضية كالبشر في كماله
 سواء في كماله في كماله في كماله العرضية كالبشر في كماله
 قد افصح لك باعراك ان كماله في كماله العرضية كالبشر في كماله
 موضوع الواحد في كماله في كماله العرضية كالبشر في كماله
 معين وجوده موضوع الواحد في كماله في كماله العرضية كالبشر في كماله
 كثيرة بالعدد وبالحوادث المتعقبات في كماله في كماله العرضية كالبشر في كماله

ريف

وجودها واحدة بالعدد ولا بالشمسية ولا بالعدد في الحقيقة
المفردة من قول الكثر الطبيعي الموجود ليس وجودها كما في متعدد
في الاعداد بالذات بحسب تعدد الكائنات كما بان
ميراثان المتعدد في الاعداد بالذات متعدد نحو الواحد في
فأذا كانت الطبيعة موجودة بالذات في الاعداد ليس
وجودات الكائنات المتعددة فكانت لها الاما في الاعداد
وجودات متعددة بالذات فكانت متعددة في الاعداد
على حسب تعدد الافراد وكلما الافراد لا توصف بحسب الاعداد
بالوحدة فكذلك الطبيعة لا يفرق على ذلك ان كان يفرق صدق
الموجب من مسلمات العقول كقولنا الحيوان انسان
يصدق موجب جزئ فكذلك يصدق صادق الاله كقولنا
كقولنا الحيوان ليس هو بالانسان يصدق سلبه جزئ
وليس مستلزم ان الطبيعة كقولنا تحقق تحقق فرد ما
افرادها ولا تفتقر الى امتداد جميع الافراد وان كانت اذ ان
ان على سبيل المثال ان ميراثان متعدد في الاعداد

بمفرد

في الاعداد متعدد في الوجود والعدد هو ما هو مشترك
فما عدتها والطبيعة كمال الوجود في الاعداد غير متناهية
في مغلوطتها بحسب الاعداد في مغلوطتها في الاعداد وان كان
العدد مغلوطها بالطبيعة كمال الاعداد الاله اذا تميزت العقول
في مغلوطتها في الاعداد مع استناد الوجود المتعدد في الاعداد
الى الاعداد بما هو مشترك في الطبيعة ولا يفرق استناد ذلك
الوجود على وصف التعدد الى الطبيعة بما هو مشترك في التعدد
عنه الافراد في حقيقة ان الافراد متعددة بحسب الوجود
في الاعداد بالذات والطبيعة متعددة بتعدد الاعداد في الاعداد
بالوجود في الاعداد والطبيعة بتعدد الافراد كما بان في الحقيقة
فانما رعاها استغناء عن خام المحققين الرغبات في الاعداد
وهو ان طبيعة الالهانية بما هي الالهانية لا يفرق الى
بالوحدة ولا بالكمية لانها محيية من الاعداد ولا يفرق
والقول الفصل انه ان ريم ذلك ان طبيعة الالهانية كمال
محسوس منها لا واحدة ولا كثيرة ولا جزئية ولا كلية فهو حق

لا يتراب منه دمي استكره فقد فارق الفطرة العقلية فان لم يه
 من حيث هي ليست الا هي فلو سئل عن طرف الحقيقة كان
 السلب المطبق لثبوت كل شئ من شئ ما بعد الوهميات
 على ان يقع السلب قبل حيث لا يجد ما وانه يقع قبل
 الارتباطية فذلك الضمان ان لم يكن موصولا لكلام العقل كما هو
 بعض متون المتقدمين كقول السلب في وادع ان السلب المطبق
 فاعلم ان هذه الاشياء لا يتوحد بكمالاتها الا ان ذلك ايضا يرمي
 الى ان السلب حقيقته لا ان يتطابق جوهرها بها والسلب
 ليس هو جوهرها بها فالصواب ان يكون السلب واردا على الربوب
 فمن تلك الحقيقة لا غير وان ديم الى طبيعة الاشياء به
 ليس تعرضها الوحدة العددية بل هي في الحقيقة العقل اياها متناهية
 عن حيز الافراد ووضا متاخر اخر مرتبة الذات حيث
 هو كالمهوية الفردية تعرضها الوحدة العددية الحقيقية في
 العقل اياها متناهية عن الطبيعة المسند ووضا متاخر اخر مرتبة
 المعروض بامر العقل المخرج حكيم عليه بالاطلاق الترتيب

والمعنى

ويصف

والترتيب الثاني قد مرنا في تبين ذلك كله فليست
ويصف قال في حاد عشر اولى ربنا شفا والاقدم
 عندنا الاشياء الزاوية في نفسها اولاد الاقدم عندنا
 هي الاشياء التي اذا رقت ارتفع ما بعد ما من غير الحواس
 والاعرف عندنا ايها الاقدم عندنا والاعرف عند الطبيعة
 هي الاشياء التي تتقيد الطبيعة تصدق في الوجود فاذا رقت
 الكليات بازاء الحركات المحركة كانت الحركات المحركة
 اقدم عندنا واعرف عندنا معا وذلك لان اول انفسهم
 ونفوسهم المحركات وحيالاتها متفرقة منها ثم منها
 لتغير حركاتها الى اقصى الكليات العقلية والاعرف اربع الكليات
 النوعية بازاء الكليات المنسية كانت الكليات المنسية اقدم
 بالبطح واعرف عندنا والكليات النوعية اشدها خرا
 واطل معرفه بالحواس البنية وذلك لان طبيعة الحس اذا رقت
 ارتفعت طباع الانواع وان كانت طبيعة الحس من جهة تا
 هي كية لا من جهة هي طبيعة ففقدنا به بالانواع فطبع الحواس

وليست اعرف عند الطبيعة
 الكليات المنسية اقدم بالبطح

اقدم بهذا الوجه من طابع الانواع لكن الاعرف للطبيعه من طابع
 الانواع فان الطبيعه انما تنقسم لا طبقه بحيث ينفذ ان لا يوجد
 طبقه النوع فيزنها طبقه الجنس على سبيل المقصود بالعرض
 وذلك لان النوع هو الكمال المحض اما طبقه الجنس وحده
 فلا يمكن ان يوضع له وجوده كوجود الطبيعه فنقسم الكمال المحض
 الذي هو الغايه والافعال الى كمال المقصود وطبيعه الجنس في انهما
 كثرات النوع الجنس في الطبيعه وقوع الانقسام على نوع واحد
 وبعبارة اخرى فان ان طبقه النوع هو اعرف عند الطبيعه
 من ابيض في السواد وغيره مما بل الطبيعه الكلية المنكسرة لنظام
 العالم فنقسم الطابع النوعية والطابع الجزئية التي ليست ذاتية
 لنظام العالم فنقسم الطابع النوعية والجنس اخص في المقصود
 او بالعرض فنقد بان ان طابع الانواع اعرف من طابع
 الاجناس في الطبيعه وان كان الجنس اقدم بالطبع من النوع
 لكن طابع الاجناس اقدم عندنا من طابع الانواع اعرف
 لما عرفت اننا نقتل القول من الاعرف والادوم عندنا

بالضرورة اوص

عندنا وعند الطبيعه السبيل والركبات ثم قال فحجب
 الواقع في هذه الامور على هذا المآخذ فان قال قائل ما بقوله
 بعضهم ان الجنس اعرف عند الطبيعه لانه وان لم يعرف شي
 فهو منسب اليه فليس حق اعرف فيقال له لا غير فلو كان
 اعرف لان اثره يميزه واما بعبارة اخرى انما نحن العقل
 او كل ما هو في عقل واما الطبيعه فنقسمه لنظام اكل فيكون الاعرف
 عندنا فنقسمه لنظام الكمال فان اعتبرنا بالعرف الحقيقة والطبيعه
 الجنسية لا تكون مودقة بذاتها الا بالضرورة اما بالعرف فانها تعرف
 او غرضت بالعمول وانما يكون مودقة بذاتها بالضرورة على النحو
 الذي نريد ان نصير مودقة بالعمول وليست كذلك احد ان الطبيعه
 الجنسية اعرف عند العقل فان الطرق البرهانية تأخذ مما هو
 اعرف عند العقل بل ما هو اعرف عند الطبيعه على ما يعرف
 المعلم الاول في ابتدائه في الطبيعه ونحن نقتله بها كقوله
 الامر في انظر كلامه وقال في السماع الطبع ان الطبيعه الكلية
 لنظام الوجود والمنكسرة لنظام العالم فنقسمه غايات صغرى لنظام

على سبيل الكمال و قد

صا فطوره و صا طبيعيا كان للتفكير حيث قيل ان غايته
 وان لم يكن له من حيث هو طبيعيا ان يفارق واما ان غايته فاعترض
 الى ان الصور من الخارج واما القديسات فانهما محال على
 وبين المايات فانهما وان غايتهم بالحد فليس كمنزعه
 ان يكون بعد قايما لا فرادة لانه اما ان يكون متساويا ولا غير
 متساويا فان كان غير متساويا فذلك يلحقه لا يجوز طبيعة كانه
 كل بعد غير متساويا فان لم يكن له وجودا لانه كانت المادة
 متغيرة للصور والصوره وكذا الوجهين محال وان كان متساويا
 فاكفاده في حد نفسه و هو شكل متغير ليس الا لافعال عن نفسه
 من خارج لا نفس طبعية و لكن تتغير الصوره الا لا و انها تكون
 متفارقة و غير متفارقة و هذا محال فمحتمل ان يكون متوسطا بين
 بالخطه **قلت** الخلق الا لا طوريه في المشهور والداير على
 الالسن متفرقة في هذا الموضع بالطبيع المرسد الموجوده
 الدبر وحق الاليمان على طبيعتها من حيث هي من مادة
 من ثبات الالف و في عالم الارور و اما انما هو موجود في عالم

على وجوده في عالم الارور

عالم محلي ليس وجوده الا في زمانه فطوره بها من شجرة عنها
 و زمانه علم الله تعالى بالاشياء بالصورة المعلقة الموجوده
 موجوده و لا في محل و لا في زمان و لا في مكان و في اتصال العالم
 ان في المتوسط من عالم الغيب و عالم الشهادة و برزخها بين المحسوس و المايات
 و في مقام ثبات الصور و البرزخ و هو العقدة التي اراد بالاشياء المحسوسة
 على حده يمكن ان يكون من نوعين نوعا بالسمك و انفس الموجوده بالسمك
 على تدبير يمكن ان يكون عينيه و ان هو الا ضرب من الملاك الموجوده و خلقه
 رب النوع المتفارق للطبيعة الحسية و الجسمانية و الصور الجوهريه
 المنطقية و منهم من الملاك الجسمانية فليعلم انها باحد الشقين الاجز
 باطله بالبراهين **فمنقول** اما نحن الان **رسالة** ثانيا و لا ندان
 الطبيعة المرسد الموجوده في الاليمان بالوجود الدرس في حد سرها
 باهر من البراهين على العكس اليه و هو غير محكم الا في صلاحه و الاعتبار عنه
 الا في هذا العقل اياها من حيث هي لا في شرط اصلا بالقرود و العظمه
 و ان تعجز السلاخه و تجدوا في الاليمان على العوارض الجسمانية و العقلية
 البيولائية فان ذلك يفسد وجودها و انما هو في غير ذلك اسرها في

التدبير

فطوره محال في الاليمان

لا بشرطها المطلقة وإنما باعتبارها في ذلك الوقت
منها درجة الشخص فاعاد حوت الطبيعة المرسلة كانت في
وجودها مخلوطا بشخص فكيف يتكاثرت ووجدت
فخرج على الارسل والطبيعة منها زرة عن الهوى الشخص وغيره
مخلوطا بشخص وايضا فيكون عددتها بالعدد ووجدت
بوجه فاني في هذه فليست وإنما في طلال الطبيعة
اذا كان في شخصها كاستت لها الشخص في دولها
بالحواشي بحسبانية واللوحى السيرة كافر المفاخر العرفه
تسخر ان تكون مخلوقا شخصها بالاده كاجب ان لا تفسد
في الطال بعد المجد وبالبلد كاتسخر اختلاف الطبيعة الواحدة
مطلقا بالوجود به والعرفه كذلك تسخر اختلاف الطبيعة
المحملة النوعية بالوجود والهو لانيه واما رايها فلان وجود
المهية الاله احدى في الله برزخين مختلفين مرة في الله برزخ
زمان ومكان ومرة اخرى في الله برزخه الوجود في الزمان
والمكان لان الله برزخه الالهية والالهية بجميعها

والطبيعة في نفسها واحدة
بالعدد ووحدة عددية

وما معها ليس مما يستقيم اليه الدهن المستوي والعرفه
الموزونة فبذلك اسجل الفحص النافع من تلك المادة البرزخية
والقوة العقلية فلما لم يكن الشك في ان الله على هذا الحق
يرجع للبارئ طرية الى البشر طرية فلا تعبر عليه كما هو

المستبين قال بعد كلامه المنقول وانت اذا فكرت
وجدت انه السبب الغلط في جميع ما ضل فيه هؤلاء
القوم خمسة اعمدهم ان الشئ اذا اجروا من حيث الغرض
اعتبارية كان مجردا في الوجود عنه كما اذا التفت الى
وحدة ومعرفة من الغايات خلا من الانشغاف المقترنة
فقد جعل غير مجاور لغرضه وبالمجمل انظر اليه بلا شرط المعنى
فقد ظن ان نظر اليه بشرطه غير المعارفة حتى انما صلب

ان ينظر فيه لانه غير معار ان بل معار في اشهر كلامه
لست ادري من اين علم وقوعهم في هذا الخلق ليس
مقالهم الا ان الطبايع المرسلة بحسب انفسها بلا طبع
المعارفة والامعارفة كما انها موجودة في الاعيان

والله اعلم
بما لا يعلمون

والله اعلم
بما لا يعلمون

عالم
التي ر

کروایم
مرا بیاورده
فصل الطبیعی
الطبیعی

ثم انما الطبع كلاما مستخفا على النافيس الصور التي بقاها
قادر في عالم الاخر ففائدة وقد بيننا في هذا الكتاب
مثلا في ان توجد هناك خطوط وسطوح و اجسام وكوثر الملائكة
ثم توجد هناك تلك الاشياء والادوار وان توجد هناك علوم
مثل علم الخلق وعلم العدد وعلم المليون وهيات مؤلفة ولب
وهذه وما دبر مستغبرا في اخر فوجود اشياء باقية في اشياء
عارة وما يوجد كغفلة وكيفية متعدي وكما في بعض الامور
وهو قد وجد ان اساطير ليس في بحر من الارض بل في
المعروف تحت الصور اذ حانية وصرح بانها موجودة في عالم الاخر
فلا تخف هذه الا في الدنيا اذا اخذت على طوايرها من احد تلك الحالات
اما ان يكون متعديا واما ان يكون متعديا في صورة بعضها ليس له واما
ان يكون لها معاني فينا وعلات تنقو بها الطواير واختلفت الطواير
فستطابق وتنقو بها الطواير في اساطير ليس مع براعة وشدة
تتخذ وجالته هذه المتعدي في الصور اذ حانية اذ متعدي في
علم واحد وهو العلم اذ في بعضه مستنكر واما ان يكون بعض

کتابخانه خطوط و سطوح
دربار و محرمات و انشاء

لا رسلوه بعضه ليرى انها بعد جدا اذ اكلت النار طعة تنكث الانا ديل
 من ان يلقى بعضها المتحول فيبقى اسكون لما نادى بيات ومعان
 اذ اكلت منها ارتفع الشك والخبرة انه كذا ثم ذكر وجه الثاني
 على شئ محقق والتعقيد وجهه المتناقض في المطارحات
 وفي هذا التناقض يبرهن بوجه مقننه ومنه ما حب الشجرة
 الا كنه على ان الشبه المثل مفرد وجو واكليت الطبيعة لطبايعها
 الرشد في الاعيان عن التماثل على التمايز والافراد والاد
 الى الله على منزلة مستنكرة واما البعد المقتضى للطبيعات
 والتعقيد وبما جمل المثل بآحاد المتواليات فلهذا يجب ان يكون
 مستورا وفيه ما هو الاول من الاقداس في هذا المثل فانما نحن
 نقول الحق ما قاله الشريك المعتمد المستبعد المستكران
 نظير ما جمل المثل الا ان في منزلة طبيعة من انهم المقتضى اليقين
 انهم يوهون له بوجه واحدة تخفيه او لطبيعة واحدة في حقيقة
 فرضي قبايس الذات فمقتضى حقيقة من الوجود في الاعيان
 مجرد و هو له و هو هو وزبانه وقد استبان لك ان الوجود

التعقيد

الوجود وحكاية الذات المستقرة المستقرة ولا يتحقق الا بالاختلاف
 الى الموضوع ولا يتحقق حصة الا باختلاف الموضوعات
 فان ان هذا الاختلاف عليهم المرحوم في ثلثي الفلسفة
 اولى وجهها فتميزها من الزبانه على المرحوم او بعد ذلك من كان
 حقيقة من العلم ان ندم هذا الوهم ثم استند ذلك على الكارم
 الحكماء تروى لانه الماسد وهذا كما ان بعد المثل في المجرى
 قد اطلعت على البرهين وان شئت انك لن تنقل ذلك عنه
 في الشك ونشراح الاشارات الى المثل ككس في المثل فمقتضى
 ثم نسب فرقى من هو لا التحق بآحاد اليه وكذا في الاستدلال
 الزبانه المجرى من الماده وتقدم النفس على البدن والوجود
 غير ذلك من الماهيات فلهذا يلزم ان سبيل التماثل على ما
 الشك المعلوم والحق من الزبانه انهم جبره من الطبيعات
 المستقرة العاكسة والماديات الدائرة الزبانية محسوس
 المحسوس عند استندت وعدم الفرد عنه ودوام المثل من يدى
 جمل واحد فلهذا قد رتبه وارادته على شبيه ايدى به غير مقتضى

الوجود وحكاية الذات المستقرة المستقرة ولا يتحقق الا بالاختلاف
 الى الموضوع ولا يتحقق حصة الا باختلاف الموضوعات
 فان ان هذا الاختلاف عليهم المرحوم في ثلثي الفلسفة
 اولى وجهها فتميزها من الزبانه على المرحوم او بعد ذلك من كان
 حقيقة من العلم ان ندم هذا الوهم ثم استند ذلك على الكارم
 الحكماء تروى لانه الماسد وهذا كما ان بعد المثل في المجرى
 قد اطلعت على البرهين وان شئت انك لن تنقل ذلك عنه
 في الشك ونشراح الاشارات الى المثل ككس في المثل فمقتضى
 ثم نسب فرقى من هو لا التحق بآحاد اليه وكذا في الاستدلال
 الزبانه المجرى من الماده وتقدم النفس على البدن والوجود
 غير ذلك من الماهيات فلهذا يلزم ان سبيل التماثل على ما
 الشك المعلوم والحق من الزبانه انهم جبره من الطبيعات
 المستقرة العاكسة والماديات الدائرة الزبانية محسوس
 المحسوس عند استندت وعدم الفرد عنه ودوام المثل من يدى
 جمل واحد فلهذا قد رتبه وارادته على شبيه ايدى به غير مقتضى

وكل واحد بجزءاته فذات صاحب لان الاشياء هناك
 في صلبها تلك كانت كلها بغير عطفها ولا على بعض من
 لطف البتة وليس نظرم بالامر الدائر واللب وانه الواحد على
 سطح الاجرام الكون في اننا نظرم بالامر العقيد الواحد
 انما صحت في تلك الواحدة جميع الخواص التي للمركز
 مع قوة هيمنة ان يسهل في تلك البتة هناك في
 نفسها مستغنية الاطراف والآلة التي ليس في مركز
 ابره العقل ومن مركز دائرة ابعاده الجارية والخطوط
 خارجة من المركز الى الدائرة لان هذه الصفات الاشكال
 هي صفة في الاشكال الواحد بغير تفاوت ذلك من ان مركزها
 وتخطو التي تبتدئ وعلوها واحدة وليس منها ايها في انفسها
 بانها في رقال في الميراث في ان ما هو في هو في العقل
 في واحد لا في تلك في العقل على لم ياتي في تلك ما هو
 ولم ياتي في الاشياء الطبيعية التي هي في العقل واما ان
 الان في الحرف انما هو صفة لان العقيد والان في العقيد

روحا وجميع صفاته روحا ليس موضع العين على موضع اليد
 الا صفات كلها مختلفة لكنها في موضع واحد فلكل
 هناك لم كانت العين كانت اليد فاما ههنا فمن اجل ان
 كل عضو من اعضاء الان في موضع غير موضع صاحب
 عليه لم كانت اليد ولم كانت العين فاما هناك لما كانت
 اعضاء الان في العقل كلها معا في موضع واحد صار
 ولك في الاشياء واحد انهم في العقل فلكل صفاته
 ان الان في مركزه هو في الان في المركز لا بحسب
 الشئ الى ادر انما اياه وحسب وقوعه في عالم المكان وفي عالم
 الزمان وما اقبل في عالم خلق صفة لان العقيد وهو هذا
 الان في المركز المحسوس صفة بحسب بته الى باره وملك
 جل مجده عليه وياك على عالمه واحاطة بجميع حركته العلمية
 والا حاطة بجميعه وبحسب حصوله في حلق ارض الواقع
 في من دعا الله به الله هو في صفاته عالم الامر فلهذا الان
 الشئ ما هو في مكان ومنه في موضع كل عضو من اعضاء

مكرر من صفات الروح في العقل
 البتة صفاته الروحانية في العقل

اسی طرح

تقدیر الیہ علیہ السلام فی القدر الیہ السلام فی القدر الیہ السلام
عالمی معراج اعظم فی القدر الیہ السلام فی القدر الیہ السلام

کتابخانه خانوادہ اسلامیہ

الحمد لله الذي جعل القرآن
موسمًا للذكر والذكر

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

متقلب الافراد الغير المتناهية في امتداد الزمان لا معنى لبقاء
 زمانه كما هو متقلب الطائفتين فيقدم العالم كان كل من هذه الافراد
 الغير المتناهية حادثة زمانا يتحقق به الكون بعد هذه الحكم الزمان
 على الاستيعاب المستحيل فيكون هو في حال حادثة وبقية ايضا
 يتحقق في الصنع من بعد هذه الصنع الغير المتكتم في الدهر بالضرورة
 العقلية واجماع زمنية العفوية فاذا في بالخط الاجابة
 لمصدق الحكم سبق لعدم الصنع في الدهر على جميع الافراد
 بحيث لا يشك منها فزمن صدق سبق لعدم الصنع
 الدهر على الطبيعة المستمرة والاكانت الطبيعة المستمرة
 موجودة في الدهر مع عدم وجودها من الافراد فيكون موجودة
 في الاعمين اولاد على التقاطع بالاداة والمخروطية بالزمن
 على سائر هذه ارسال والاطلاق بالاشراط فيتم انتم في الظاهر
 في الوجود وتتحقق مع الافراد اختيار ذلك قول بالمشكلة
 على طوائف المختصين قد استبان بطلانها بسبيل البرهان
 فنقد افصح اذن اثبات حدوث الدهر بطائفة الكليات

الواقعة تحت الكون والوقت ولا يلزم من ذلك حدودها في الزمان
 بعد عدم الممتدة الزمان كما قد يشك في ايام المختصين لا يمتد
 لا تحت وجودها في عالم الزمان على ذلك الصنع من قبل
 الافراد المتعاقبة لا معنى لبقاء زمانه ولتبع الامر بوجود الوجود
 فزمنه من فصل الوجود ونقد زمنية تدرى على تعاقب الافراد
 كما تكون عدم الافراد والوجود يسبقا قبل التدرى يستلزم
 عدم الطبيعة الوردية لا تنفع كتم الطبيعة لا يمتد حتى
 من افرادها فكل ذلك عدم جميع الافراد في الدهر يستلزم عدم
 حصول الطبيعة عدمها في الدهر باو كما تحفظ وجود الطبيعة الوردية
 المستتقة في التدرى باستمرار تعاقب الافراد على الابد
 فكل ذلك كتم الطبيعة تحفظ الوجود في الزمان مستتقة
 الاستمرار بتسلسل افرادها المتعاقبة الوجود في الزمان على
 الاتصال لا معنى لبقاء زمانه وبالجملة اولاد حدوده ولا امتداد
 في الدهر فلا تنافي الافراد المتعاقبة الوجود في الزمان مع سبق
 عدم الصنع عليها بما يسبقها جميعا في الدهر فالانسان في نفسه

قدم وجود الطبيعة في القدرية حيث ان الزمان محدد لكل
 من الافراد الزمانية المتصلة السابق والتابع حركته
 فانه كانت الافراد الموجودة على هذا السبيل فترتبه
 السابق والتابع في امتداد الزمان الزمان كان في
 انفسه وجود كل منهما كغيره من الامور الزمانية فترتبه
 كون وجود الطبيعة متعظا مستمر في امتداد الزمان
 فيستوفى **بحسب** ان صاحب المنطق قال في
 ترجمه افلاطون في كتابه في العالم فانه قد اصاب واجبا
 لذاته عالمه في معلوماته على نفي الوجود الكلي كان في
 الاذن وليس في الوجود ورسم ولا ظهور قال في حاشيته
 ان سطرطاليس في حدوث العالم فان افلاطون يحمل وجوده
 لا اول العالم كذا في ان كل من هذه الحوادث قد ثبتت
 لكل واحد ما ثبت لكل واحد حيث ان ثبت لكل قال
 وان صير بالابنه ان تكون حادثة لكن الكلام في كونها
 ثابتة عن اقل وجودها فليكن بمعنى ان يكون بالابنه القدم

سيد حام

فصل

الافلاطون

ما تقدم وبعده في الوجود واجب الوجود لذاته والحق في الابدان
 والشيء على العنصر فترتبه الزمان في كون وجوده
 وجب الوجود في الابدان الزمان في كون وجوده
 ولا حده في حدوثه في الابدان في كون وجوده
 والركبات حده في الابدان في كون وجوده
 العالم في الابدان في كون وجوده
 الامر لا يحدث له وما في الحادث في كون وجوده
 الموجود في الابدان في كون وجوده
 فانه لا يحدث له وما في الحادث في كون وجوده
 فالمراد حده في الابدان في كون وجوده
 وفي الابدان في كون وجوده
 فيكون الابدان في كون وجوده
 فيكون الابدان في كون وجوده
 فيكون الابدان في كون وجوده
 فيكون الابدان في كون وجوده

بيان

الطبع والخلق ان الكلى يمكن ان لا يكون قد خلق في العالم
 هو اول وقت وجد فيه اول شخص او عدة او ايل انما من يحل عليها
 ذلك الكلى وكان قبله وقت وليس دلاوا احد منها موجودا فيه
 والوقت انما يتاخر بل بعد ان هذا الوجه ان الكلى من قول ان هذه
 المبادىء المشتركة لا تكون لا لنفسه و هم القوم الذين يوصون
 العالم انما يكونا وقتا واحد كماله مادام العالم موجودا انهم
 قوله وكل قول الاصل في اثبات البقاء من جهة حدوث
 و بقاء الكواكب هو قول اقله على الاكلى انما اذا ثبت الالباب
 لكل واحد من الكواكب فقد اثبتنا لكل واحد وقد ادرنا ان
 ان ذلك مستحيل في حدوث القديم سواء في الحكم كانت
 قدوة الكواكب ثنائيا ام غير ثنائيا به ولا ذلك الامر في
 حدوث الزمان فان الفرق بين اثباته في الزمان في مستحيل
 على ما قد اوضحناه والمتكلمون لا لا يعينهم بحرفون الحكم من بعد
 مواضعه فيكون اجواب هذا الكلام في حدوث الزمان وكفى
 من ذلك قول نيل لانها ممتدة الزمان يستل اعدادا و حدوث

انما في الزمان
 انما في الزمان

الحدوث الزمانية المتعاقبة لا لانها لا بد بالزمان انما
 العزرا العليم على علمه بان النهاية او الانهاية في الزمان
 لا تستوجب ولا تستتبع حدوثا او انقضاء في القديم في القديم
 المكان والزمان على مضافا بانه في القوازم و ما واه في
 الاحكام كما في شققتين في الزمان ولد اخر مولد واحد ورضا
 من شققتين واحد و البعد الكلى ليس مستوجبا لاستتبع حدوث
 او انقضاء في الزمان بل في النهاية او الانهاية في المقدار فكذلك
 الامتداد الزمانى في القديم **بعض** قال التام كليس
 في المحصل قوله لا انما في الزمان كذا في نفسه فلفظ هذا باطل لان
 كذا ما يثبت بحسب الزمان كذا في نفسه فلفظ هذا باطل لان
 هو يتبعه متعلقا بالمتعلق بالغير و بهذا الاربعة ثمانية لهذا الامر
 فليجمع منها على ان يقال خاتم الحقائق في قدوة كان على مضافا اليها
 ان ليس ممتدة الزمان من شققتين في الزمان كذا في نفسه فلفظ هذا باطل لان
 كذا او اما كذا او قدوة في نفسه فلفظ هذا باطل لان في الاول قدوة
 بعينهم بمتتار وجوده في الزمان مقدرة غير ثنائيا في زمان

ولا شك ان كل احد من حركات يكون اذ يد على انفسه
 به الا ان كان كذا في ابطال القسم الاول في الوجه الاول
 انما الكلام في كون حركات الترتيب الاول لها كما عبر عنه صاحب
 الكتاب في ان حركات حركته التي يكون له في ان لا يكون
 في وجود حركته في كل حال الى ان يكون وجود حركته في ان لا يكون
 حسب علمها من حركته في حركته في حركته في حركته في حركته
 متعلق بغيره في حركته في حركته في حركته في حركته في حركته
 بمبدأ لان النوع باق مع الامور المتغيرة والامور المتغيرة
 لم لا يوجد على ان ذلك النوع مسبق بالعدم ومبدأ حركته
 يمكن ان يوصف بالعدم وانما حركته لا يمكن من ذلك فحين
 ان الحركه حركه في حركته في حركته في حركته في حركته في حركته
 نوعها فان في حركته في حركته في حركته في حركته في حركته في حركته
 الزمانه جاره حركته في حركته في حركته في حركته في حركته في حركته
 الزمان مشط حركته في حركته في حركته في حركته في حركته في حركته
 بهر ان لا يتغير حركته في حركته في حركته في حركته في حركته في حركته

اصلا فاما الاثر في السرد به فكون الوجود ثابت لا الاول في حركته
 ومفاده ان لا يكون قد سبق وجوده في حركته في حركته في حركته
 في حركته في حركته في حركته في حركته في حركته في حركته في حركته
 ان ثبت في حركته في حركته في حركته في حركته في حركته في حركته في حركته
 عدم الحركه في حركته في حركته في حركته في حركته في حركته في حركته في حركته
 قال في حركته في حركته في حركته في حركته في حركته في حركته في حركته
 فانه سبب حدوث الوجود متعلق بالزمان وقال في حركته في حركته في حركته
 المحصل في حركته في حركته في حركته في حركته في حركته في حركته في حركته
 متعاده الوجود لاكثر من زمان واحد بعد الزمان الاول وذلك
 لا يمكن فاما لا يكون زمانا في حركته في حركته في حركته في حركته في حركته
 لا يمكن ان يقال ان حركته في حركته في حركته في حركته في حركته في حركته في حركته
 ان حركته في حركته في حركته في حركته في حركته في حركته في حركته في حركته
 عليه حكم كالحركه في حركته في حركته في حركته في حركته في حركته في حركته في حركته
 زمانا فكيف حركته في حركته في حركته في حركته في حركته في حركته في حركته في حركته
 بالزمانيات انتهى في حركته في حركته في حركته في حركته في حركته في حركته في حركته

سلك الترتيب بل الحق ان ين انما اطلق البقاء على سبيل كون
 ارفع واعلى منه وكنت في الباب ثانيا كسجانه فاني كسجانه
 الكفاية الوجودية والاعتقادية والواقع وحق السرد غير متغير
 الواقع اصلا وهو واقع في باب البقاء كسجانه الوجود
 واستمراره واعتداد الزمان بحدوده السرد من البقاء الزمان
 وبالجملة فقد تحقق ان الزمان الزمانية لغير كونها لكل الحركات
 لا ينفصلها حدث كل واحد منها ثانيا لزمان فانما ازاي وجود
 لم ينفصل كونها لكل الحركات في الزمان سبب الانشراح سببها
 سبب عدم العرض في حدوث الدهر على شكل واحد ثانيا
 على الاستيعاب لعدم فناء في قد ثبت ان الحركات
 بمراتبها كالحا حها وانما اعلمها ومنها كونها المستمرة في الزمان
 على الزمان على سبيل الحركات والظواهر وانما اعلمها
 وادومها وانما هو الاحكام المعدل منها رجاء في الوجود في الدهر
 من غير عدم العرض المستوعب اياها جميعا وبل من ذلك
 حدث جملة الافلاك المتحركة كونها المستديرة في الزمان

في باب البقاء كسجانه الوجود
 واستمراره واعتداد الزمان بحدوده السرد من البقاء الزمان

والارم سكونها ولا قبل حدوث سبب مطلق كونها في
 كونها لها غير الوجودية الوجودية الوجودية الوجودية الوجودية
 من جهة الزمان الاعتقادية والواقع في الدهر من جهته كسجانه
 في الحركات ككونها في حكم الحركات على سبيل
 المستبعد في ان الغاية الاولى التي هي من نظام الوجود
 تمام العالم وتلك هي الغاية التي تتعلق بالذات في البقاء الاول
 شخص الانسان الكبير وهو بكل جملة نظم الوجود ونظام الكل
 من اجل البدء الى انقضاء النهاية ومن سبب الصدق في اعتبار
 والاسبيل الى المركب الجاد وخرائه كما قد تفرقت
 وليس في ذلك طبع الكثرة ان يصح صدورهما من الواحد الاحد
 الحق من كل جهة في درجة واحدة على سبيل سبب كونها
 ان الله الغفر العليم فلا يمكن ان يكون الاول درجة الصدور
 المسبب للاحد الذي انما هو افضل اجزاء الالهي الكبرياء
 والسبب حقيقة واطلاعه وجوده هو العلم الحقيقي الذي هو العلم الاول
 الامر الذي قد في عالم العقل المتغير عنه بالعلم المحفوظ والكل في طور

في باب البقاء كسجانه الوجود
 واستمراره واعتداد الزمان بحدوده السرد من البقاء الزمان

في باب البقاء كسجانه الوجود

والمصلحة قد صرح بوجودها في عالم الامر الى اقصى عالم الممكن
 ولذا وجبت تلك الصفات في الامكان بالذات والوجود
 بالغير وتقتلذات المبدأ او عاقلة لذاته والمبدأ لا يتفكر
 كمثل تلك شئونها اعتبار متصافه ومتصافه عاقله
 لذات المبدأ الواحد حتى انما سلطانها في مرتبة واحدة
 فيجب بحسبها صدور كثرة متنازلة في الوجود متصافه بالاعتبار
 سبحانه في درجة واحدة فتعبر بها كل المراتب بالعلوية
 الكثرة المعروفة عليه بالمعولية بمرجوعها من العقل الى
 وجودها من النفس الاولى وجزم على امرها في الانعكاس
 الكرات وتحد الجهات فنده بالعلوية بالمعولية
 فذلك فينت الصريح ان تلك الامور هي على ما قال
 في قوله الاوسط المستدركة الواقعة في جميع السموات
 باسمها عاقله الذات مستأنفة الوجود في الدهر
 المعولية بالعدم الصريح الدهر من سن الواقعة على ما صرح
 ان ما صدر في الدهر ومما تقدم في المرتبة عاقله الوجود والعدم

تعبيراً عن ان تلك الامور هي على ما قال

في الدهر بسوق الذات بالعدم الصريح في الدهر مرتبة وكذا كانت
 عاقله الوجود ليس في المرتبة العقلية في لحاظ الدهر لا غير
 الصفة الاولى العقلية في عالم الامر قد استبان اذن حدوث
 العالم الامكان في بالاسرة الدهر وسبقه وجوده وان ثبت
 بالفضل بالعدم الصريح الدهر وذلك ما علمت من فضل
 والله ذو فضل عظيم **ومفهوم** فذلك اذن بان عاقله
 باذن الله سبحانه فيكون له في تلك المراتب فترى ان
 المعول لا بد ان يكون باوجوده في كل مرتبة يكون
 المطلق في مرتبة ذاته بحسب الامكان بالذات من جادى
 حدوثه الذات سنة وجوده الابد على المعول الضعيف لا يوجد
 وهرى لا يجد في مرتبة عدم الصريح المتنازلة لوجوده بحسب
 عاقله الواقع من مبادى حدوثه الدهر وجوده الضعيف وكفى
 بالذات على العرض وكذلك المعول الضعيف لا يوجد
 زمانى وموجوده في ذاته لا يتغير في مرتبة الابد
 المستمرة الزمان القبل من المبادى الوضعية لحدوثه الزمان

في الدهر

فهو لا انه حادث و هو لا اقل من الكون بعد صريح الا ان كان كونه
 بالعدم الصريح الغير الزمانى و بما ان كائى متحقق كونه في
 بخصوص من الاوقات و لكنه عينه من حدود الفنى المبدئى
 والامتداد الزمانى فهو مسبوق بالعدم الزمانى الامتدادى
 المستمر قبل زمان كونه فقد الضاع و غير الاعتبار
 فقبل من الزمان المستمر من جوار الطبيعة هو العدم
 والتركيب الرئيس لا حظ الاعتبار رائى فادخل في ذلك
 العدم الزمانى المستمر فان ذلك كيف يقع جل العدم الصريح
 فخلقوا للبارئ من سببانه وراسن رؤس الطبيعة
 وبعدها من جوارها كما قد سلكه مفيد الضاع و العدم ما هو
 و برصف بنزله من ذلك قلت انما ذلك هو الموم و بالحي
 العفنة كما على سلك التركيب الرئيس في العدم الزمانى الامتدادى
 العقلية المعنى لانها في العرض والامتداد بالبرس مختلفتين
 فخطا من سلك التركيب من قايمة الى الصورة التابتة و الما
 المدة و الامكان الاستعداد للمادة بالمفارقة و الى الصورة

و الى الصورة الكلية باليسى الزمانى و الى المادة الراسى طاقية
 التبريد و الانفعال مع موضوع الامكان الاستعداد و عمل الصورة
 الكلية بالية في بناء مشيئتها و على سلك مفيد الضاع و
 الى الصورة المماثلة بالافاضة و البرهان بالبرهان و انها و سلك
 و كونه متبوعا للاحترار و بزررة العنق من الدهر و حق الوفاء
 بوجه و الامارات و حصولها العاقب و تكونها المستأنف
 و انبساطه في لحاظ العقل كونه سابقا عليها بحسب ظرف الحدوث
 و و عاها المحرر سببا مطلقا و كذا سببا مستقلا
 زمانيا بالان المنقسم و بالان الغير المنقسم فالعدم الصريح
 بهذه الاعبارات و خصوصيات اخرى من مطلق العدم العزى
 البسيط المستوعب لغير المتخصص و لا يتخصص بالافاضة
 خصوصيات الموضوعات من مطلق العدم الصريح المتخصص في
 لحاظ الذهن بالافاضة من موضوع مخصوصه و لكن اهم
 ان يكون بطلا فاقبلها لجهه الذات و سببها مستقلا
 لجهه حقيقة على الاطلاق ان لا و ابد او عدا و كذا في غير هذا

في قوله تعالى
 لا اله الا الله
 محمد بن عبد الله

ارض الامنة التي مع سائر البقاع في الوجود على الكبر والاش
 باحوادث وهرقة ما وهر بارها هو حادث زمانة
 فاما بالزمان وليس يمكن ان توجد في الدهر ما هي بالقوة فتد
 عن مطلق الصورة فاما ما هو بالوجود فيس السلا فاما الصورة
 في الدهر مطلقا او في النفس فيسوغ ذلك في تلوين
 النفس قال التركيب ارباب في فصل القوة والنعمة
 وهو ما في رابع البسائط الشفاء بهذه العبارة ان هذا القول
 في اورنا ما في ان القوة هي السلا اطلاق قبل الفعل
 وتعد في لاف الزمان وحده وهذا في الاربعة
 من العدم في بعضهم جعل للمبدأ وجودا قبل الصورة وان عمل
 السبب الصورة بعد ذلك ابتداء نفسه واما الداعي وعاليه
 كما ذهب فانه مطلق من غير ان يمتد ولا له وجود فاف
 في شدة فقال ان شيا كالنفس في نفسه ان شئ فعل
 المستوي ونصور ما في نفس التدبير ولا كل نفس الصورة فاما
 البدر ونفس فاما ان كانت صارة بانها فاما ينشأ

في قوله تعالى لا اله الا الله محمد بن عبد الله
 كان في غير ان شيا السبب مطلق في ذلك الطرف في الوجود
 بالاشياء وادخل في عليه لفظ العدم فاذن مطلق العدم لا ذات
 ولا طبيعة ولا حقيقة الا في لفظ منه في اصل النفس المستوفى
 الانشاء والاطلاق واللبس السبب الذي كونه النفس هو اما
 الطبيعة بالظهور بما بالعدم فيعبر عنه الى المبدأ والذوات
 المحل المتأخرة في حد النفس فيستوفى في حقيقة الوجود لها
 متمايزة عن القدر حسب ما في تلك الذوات والحركات حسب
 ما يتم في النفس لا بما اعد له في شيا فاذن يحصل
 الاعداد واللبس في الوجود يحصل ما اعد له في شيا لها
 ولا يتم في الوجود على الفعل الاعداد يحصل في الوجود في شيا
 مع ما في نفس في الاعداد في شيا في الاعداد في شيا في شيا
 ثم ان الاعداد في الوجود في شيا في الاعداد في شيا في شيا
 ما هي في شيا في الاعداد في شيا في الاعداد في شيا في شيا
 ايضا في شيا في الاعداد في شيا في الاعداد في شيا في شيا

حاله عند الحقى العلى ما لم يستبق منها على سبيل واحد
ويبين فقد انفع ان ان الالف الكبير ويحكم العالم
 الجلى وان كان ثابت الذات حاصلى الوجود ليس من جهة الحق
 الحق على محله فهو باطل الذات بالكلية المحيية بحسب سبيل
 اقدم البطلان من مرتبة نفس الذات من حيث هو مرتبة
 التوثر بالفضل في حلق الاعيان من تلكا فيض الالف والفعال
 وذلك بحسب حدوث الذات من حيث طبع الالف
 بالذات والى القدر المصير اليه من شىء الالف والى
 قبل فيض الذات وصدور الوجود عن ابداع الحق على ما
 اياه وذلك بحسب حدوث الالف وهو ايضا من حيث
 قصور طبع الالف من استحقاق الوجود الرمدى لوجوب
 تافره من حيث طبعه المحيية من مرتبة ذات جاعلة على الحق
 من جهة وجوده العنصر الوجب بالفضل من كل جهة خارج الاذيان
 على عرش السرمد ولقد حسن التركيب في الالف حيث قال
 في التعلق تعلق الحق ما وجوده له من ذاتة فذلك ان الالف

ان يرتفع وما سواه باطل وكان واجب الوجود لا يبرهان عليه
 الا من ذاته فهو كما قال الله انه لا اله الا هو وقال
 ايضا يلقى الشهد في المكان ان تفسد رتبة شىء من الملك فيكون
 كل من هو اقرب اليه يكون اشد تفسدا من النفاذ في ذات
 يكون مكان اقرب اليه يكون اشد تفسدا من الزمان ان تفسد
 ككل زمان اشد من ذلك يكون اشد تفسدا وتقدم احوال على العالم
 هو تقدم بالوجود وبالنسبة اليه لان الوجود من حيث هو
 وانما تفسد في ذلك ثانيا اشد تفسدا بالذات ومعنى هذا ان
 التقدم بالوجود هناك هو التقدم الرمدى من شىء الخارج الى الوجود
 في حلق الخارج على عرش السرمد هناك هو عينه نفس مرتبة
 الذات المتقدمة من حيث هو كما قد استلطفنا في التوثر
فليستين القسوس السادس
 في اتصال الزمان فيكون سباق الالف في اتصال
 كذا الزمان على العلم بطريق سبيل ثم انما سبيل
 المتعلق المتقدم في المقدار به وباطال الا انها به العودية والمواد

الزمان المتعاقبة **مستط** اعلم ان سائر انشاءات
الزمان مسكنين الاول ان يبان ان الصورة الحسية
تقتضيهما ممتدة بنفسها ثم جعل ذلك مبدءا لان
ان الزمان سعة حصة بوجه مقدارية متصلة ان سائر
ان الزمان في حصة مقدارية فمعرفة مقتضيهما التدرج
من ذلك بان انشاء الصورة الحسية الممتدة بنفس
ذاتها المسكن الاول يقول ان جسم معقول بذاته يكون
بموازاة السطح والاضواء والالوان والاشكال
وبالرؤية فاذا كان تحت تلك الارض واوداها
لا تظهر الحاصل حكم العقل ان يترك موجودا متغيرا بالذات
معرضا لها هو ان غل الخيرة بالذات والمختلطة
الذات ساطعة وتاوية في الجهات فهو العرف بل جسم
فالذات منه يكون ما في ذاته ان هذه الخيرة لا جهة ما غيرها
الى سائر الجهات والامكن على الامكان ونسطة الجهات

في الجهات بالذات حيث ليس بالذات فليس بالوجه
الصيا او بالوضع او بغير ما بالذات بالقدرة العظيمة فيكون
ان لا يكون هناك سعة في سطر الجهات اصطلاحا بالذات
والا بالوضع وذلك من غير البطلان فانه ليس يكون هو بغير
الخيرة بالذات غير مقتضيات فطرية ولا يصح الخيرة سعة
الوجه به فمطلوب ان يكون الجسم بغير سعة اصطلاحا من
قد بان ان سطر الجسم الخارج عن جهة متصلة بذاته
بجهة الجوهرة بغير سعة في الجهات ونسطة ذاته فانه
سبيل العلم الذي فرق الطبيعة لاجل الكمال في الطبيعة
مستط ان انما السطح لا لا يميز يعرف
النظام بوجه ان الجسم نادر او غير نادر فانه متصل بالذات
بالفضل لا حسيوي كما لا يمكن العقل وكذا الى نهاية بالحدود
لكل من الاجسام اجزاء متناهية في الحدود والسر بها
منسطة بالذات منسطة بالوجه بالفضل فشركن في الازمنة
سبيل سائر كمال الفاعل الزمونه بالجزء الذي لا يتحرك ككون

المجد حاصله بمسراة الفعل فلا يصح انتم من شرط في الوجود بل
 كون محسب المجد وليس السطوح غير متساوي المجد اركان الجزاء
 المجد ودية غير متساوية العدد بالعدد وعندى الله هذا الاكوار
 غير مستقيم الا نظام اصلا ليس قد وضع ان انتم انتم على انتم
 لاني درجته واحدة وانما هي من كل مرتبة ينقسم بالفضل على انتم
 فكل جزء من الاجزاء المترتبة الغير المتساوية على وصف انتم
 بالفضل فمن انتم انتم انتم من الاجزاء المجد ودية
 متفرقة كقول من اكل فالانتم انتم من الاجزاء المجد ودية
 في المجلدات وفي جهة انتم انتم انتم انتم انتم انتم
 هناك في خلاف جهة الترتيب انتم انتم انتم انتم انتم
 في جهة انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم
 بالعدد والا انتم انتم بالعدد انتم انتم انتم انتم انتم
 ولا متساوية في سبيل انتم انتم انتم انتم انتم انتم
 ذلك المجد انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم
 بل انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم

والمجد وكلها واحدة في المجد انتم انتم انتم انتم انتم
 لاني انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم
 وبالجد السطوح والمجد ودية انتم انتم انتم انتم انتم
 والمجد انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم
 متساوية من انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم
 فانه انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم
 انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم
 انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم
 فان انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم
 حصول الكثير بلا واحد هو انتم انتم انتم انتم انتم
 انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم
 من انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم
 من انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم انتم

ومن

من البرهان المتوكل عليك فان من حسن ان الجسم
 يكون بمراد ان قيل انفسه الجسم غير المتناهي لست اقول
 الى لا نهائية بل اقول لا الى نهائية وما يمكن ان يخرج الى الغنى
 من انفسه انما في طبعه قوة فهو لها شبيه الله ولا يفتقر
 ولكن بما غير متعينة من الشاهد بالوقوف عند نهائية اخرى
 لا شدة لها واذ كان الله على هذا السبيل فكذلك يمكن
 على المسألة المتقدمة من الحركة والزمان فان اتصال الجسم
 وهو لما العتمة على الانهائية لا يتعينة من كنهه على المسألة
 من المقتضى دبر النارة والمقدار الغير اني روي كارت المتقدمة
 قد استنتج القائل الزمان من هذا المسلك
 فاما المسلك الثاني فنقول ان من المحلوم المشاهير وجود بعض الاشياء
 بل من بعض ذلك عدم بعض الاشياء قبل وجوده وقبله كمنه انما يكون
 القيل والبعد بحسبها على حد من تمايز في غير محض نفسه من الجسم
 احسن او غير قادر فلهذا المحلوم القليل من الوجودات او من عدم الوجود
 بحسب على الاشياء والاعيان لا يصح الا بان يكون في الوجود

وشه

هو بمتقدم غير قادر على تعينه بالعدم والوجود بل هو في انفسه المتأخر
 في عدمه انفسه بمرحله من انفسه المتأخر في عدمه واحد على القليل
 والعدد والعدد والذات والوجودات والعددات كمن المتأخر لها
 وصف بالقلية والعدد والعدد والعدد والعدد والعدد والعدد
 الزمنية والعدد في نظر الحكم البعدي في الغزوة ان هناك حسب
 طرف الاعيان قبلات وبعدات ومعيات من غير
 فان قد يكون من قبله من قبل ومعيات القول فاما من جهة الوجود
 فكذلك عند العقل الا اذا ثبت ان في الاعيان كمية متقدمة
 لا على قرار الذات لا في انفسها القليل والعدد بالذات لا على
 من راس المتأخر بحسب الاختصاص في المقارنة الا على قية الوجود
 اذا انوار المتأخر في الوجود اذا حفظ وجودها ما من غير
 انفسها لا في انفسها القليل والعدد والعدد والعدد والعدد
 كمن المتأخر في انفسها القليل والعدد والعدد والعدد
 فان في هذا المسلك من انفسها القليل والعدد والعدد
 المتأخرة المتأخرة في نفسه باوقاتها المتأخرة والمتأخرة

وشه

فان قيل ان الذات وجميع الحياتي وهو الصور واما
الوجودات فكيف ندوم وجوده بربك كنهه تعالى المجد برصو عات
مسئله ان السجل المجلد لا يمس التغير في ذاته وخصاته وارجح
التغير في الذات والوجود في جميع جهاته وليس يستحيل ان يخرج الكم
المختار احد الامور المشابهة في كل جهة لبعض اذ اداته لخرج
في استرجاعه لا يخصص فيخصص في سخر منه التخرج واما
استخرج ان يخرج فليس في الاداة او متعلق بها التغير في ذاته
في بالخطا لاجابة لا يخرج ويخصص في احد الطرفين فليس في
لا يخصص فكون التخرج خارج مستلزم التخرج فيخرج منه
تعلق الاداة وذلك في نظير السجل في احوال الاستحالة
فان السجل يستخرج في الامور المتغيرة الا فيما يكون في
الوجود في سبب متغير في ذاته في التغيرات المتغيرة
فول النفس على التخرج في الاستحالة المتغيرة فكونه في
حالة الاستحالة في الاداة في اللاحق فيكون لا محالة فيكون
السابق واجب الوجود في اللاحق خافيا ولا اعتناء في ذلك

ذلك لثبوتها المتعددة بالوجود والعدم كل واحد منهما
 يكون منطوقا لتعلق وجوده بآخره منها البتة فلم يثبت
 وجوب التثنية الى الاطلاق فلم يصح ان يكون السابق علما
 لا لاقى لانه انما يصح تحيد المقدمات المتعاقبة وجوده
 تحيد المقدمات بانه على النوع وان هو الا هو كعدمه
 انه ليس منظم امر حدوث الزمان الا بالتركيب المتعدد
 المتعاقب الاتصال لما بين فضاء وجودها وحدث
 في ان التغيير لا هو كعدمه بين وجوده على حدث
 الزمان الزمان ووجوب كنهها متعلقا بالوجود
 والزمان ان هو الا متغير بحركة معدل الزمان واتصالها به
 سائر الحركات واتصالها بغيره ثبت اتصال الزمان
 بها السبل وغير ذلك ثبت اتصال الصورة الحسية بغيره
 انطبق الزمان والحوك على المسافة
 مسافة آخره في ذلك المسكن يجمع به اثبات اتصال الصورة
 الحسية واتصال الزمان وبغيره اتصال الحادثة بغيره

ووجه واحد سوا آهيها كانت قارة ام غير قارة
 اذا كانت الزمرة مستعدة الاستضافة الكيفية الاستضافة
 يكون المستضيف لها انه تم بحصل الامتداد من الامتداد الواحد
 من الامتداد فانما انما كانت الكمية المتعددة المتعددة
 المتعددة الاخرى من جهة اخرى وجب من الامتداد ذلك ان كانت
 المتعددة المتعددة المتعددة ولا ان يكون له المتعددة كانه متعديا
 فليس من المتعديين الامتداد فاعقل العزم حكم بل هو متعديا
 كانت ام غير متعديا لانه اجالية اذ لو كان يحصل من متعديا
 امتدادا جرمنا وامتدادا زمانيا كان الامتداد متعديا
 والامتداد من الامتداد اذ ذلك خلف في هذا المسلك
 ان الفرق البرهان اولى البراهين وهو ما يكون سببه
 من لحاظ وجود ذات الموضوع ونحوه سكتا في
 الباب الرابع عشر من فن كنه فيقوم الامان وهو كتاب
 التوقيعات والتفريعات مرة في اثبات ان الامكان
 فاعلا فيقوما واجبا بالذات لا فيمنعه طبع الامكان سلب

والنقص

سبب ضرورة الفرق في الذات متعديا لبيت الذي في الذات
 غير متعديا معرفة من غير نفس الذات كسبها في مفهوم
 ما بالضرورة وقد تفرقت من غير طريق البرهان ان الزمان
 لم يوجد له وحد المتعديا المتعديا المتعديا لا متعديا
 وجب بالذات لزم على طبعها جميعا متعديا كانت ام غير
 متعديا لانه اجالية لا يكون له حصول الضرورة من الامتداد
 من المتعديين واثبات الضدية من الامتداد والعقل العزم لا يحصل
 تنوع ان يكون المتعديا متعديا ومصدره الامتداد متعديا
 الضدية من طبعها والافارقة تنوع الضرورة وعلما ومرة في
 اثبات ان التشخيص من امتداد الكل على كثرى لا يمكن ان يحصل
 من مضاف الكليات وتقام الطائفة سلبا لم يكن يترك
 استناد الى المتعديين من جهة انه متعديا والامر لم يكن
 الكيفية من طبعها ونحوه الامتداد من طبعها فانه مستبان
 انه ليس يحصل جرمنا وامتدادا من مضافه اجزاء غير متعديا
 واثبات انات غير متعديا فانه ان الصورة المتعديا

الحقبة

بیان

1

[illegible]

وہ

بوجوده و هو الماده و هو من جنس الوجود و حال النفس المهيبة
احد الوجود بن العيز و انه ينفى في ذلك التسلسل مطلقا بقوله
الاربعون ان النفس لا يفرق بينه وبين الاعمى و هو جسمه
و الرصد العقلي الكلي و الرصد في عرض في ذلك
الموضع كافي للثبوت انه موهبة الجسم الطبيعي المهيبة
في وجوده جسمه على الحقيقة العقلية و هو الاقرا في مهيبة
المادة التي بدأ المحقق اليه في عرضها في المادة على الحقيقة
و هو مهيبة الجسم المهيبة في نفس المهيبة في مهيبة
المهيبة و التعبير الاقرا في العقلي الكلي و ان كانت
الاختلاف الصلح و هو الحق مطلقا او المهيبة
نفسه المهيبة في حد ذاته و الاجسام باسمه في قبول
مضروب النعام من حيث طبيعته على شكله و احد
فان اتفق ان كان جسمه كجسمه كالعقل مثل حيث نزل
في الوجود و اجاب عن ما قيل في الفرقان الاول
فليس و لكن من جهة الجسمية في الفرقان الثاني و هو

حافظه كما لا ريب فيه و كذلك المهيبة في المستقر من الوجود
ليس مثل الانفصال في الحد و في انما تقع فيه التسمية
و الرصد الكلي فخط لا لا مهيبة اربعين في جهة جسمه مختصة
و هو انما في المهيبة في جهة على الدوام و الاستمرار في
النفس التي تعلق به جسمها فمهيبة
كان الانفصال في الاطلاق في النفس على مهيبة
اللفظ اضافي لا يعلق الا في شئ من نفس متصل و يعلق
كون المهيبة في جهة المهيبة اربعة و هو كونه جسمه
بذلك جسمه اربعة و مهيبة في جهة المهيبة
غيره و هو انما في جهة المهيبة في جهة المهيبة
مصادق في جهة المهيبة في جهة المهيبة في جهة المهيبة
متصلا و اتصالا بافتراض المهيبة في جهة المهيبة
الجسم الطبيعي و فصله و الا في جهة المهيبة في جهة المهيبة
فهيبة في جهة المهيبة في جهة المهيبة في جهة المهيبة
نفسه كونه في جهة المهيبة في جهة المهيبة في جهة المهيبة

و

وليس هناك تمثيلان بالذات جوهر وعرضي على انهما الممتد
الذات هو الجوهر المتصور وهو الجوهر الحسي والطبيعي ليس مع كنه
تمثيله ان يتعلق بالمساحة فاذن ان يتبين غاية في العباد
مع اسكون مسوحا كذا كذا مرة او مرات الى لا نهاية
نوم غير متناه لا امتداد وفي ذلك يجب من ان يتبين ان
الامتداد من غير ان يكون له طبيعة الترتيب في مساحته قبول المساحة
والمتناهية والسماح عرض طرفة في الوجود ولا في النوم
السطح اذ لو حط بما هو الممتد في جدي فخط على الاطلاق
كما هو طبع السطح ولا يتبين له القدر ولا يتبين له الساحة ولا يتبين
فيه الالف م واذا اعتبر ما يعرفه نفس التماثل امتدادا
كان مسوحا ليس الممتد اذ كان يقع فيه الالف م كذا
الا اعتبارين خارج عن حقيقة الجسم وعرض من اعراضها
امتدادا في جهة الممتد في الابعاد الممتد مفقود حقيقة
رباعية نقص الامتداد است من عرض ذاته وخط
ايضا في جهة الاعتبار ان واما يتبين الالف م وبالفعل في

جهد واحدة باعتبار النفس لا باعتبار طبيعة الامتداد في وجوده
من غير نفس وهو كذا الاعتبار في عرض في الجسم وبهنا
من ان يكون عندك ان من غير ان يتبين
العرض والتركيب العجيب ان لا يكون الممتد بالفعل متناه
الذات من الممتد انما هو في كنهه كنه ان يكون يتحمل
الموتة الموجودة الى معدومة صفة فاذن الامتدادية
للوجود الموجودة لما في الوجود في الالف م في كنهه
الكون بعض ليس الموجودة بالفعل معدومة متناه وكيف يصح
كون له سبب صفة في جهة متناهية في الوجودات
منه وفارجه صفة كذا او شخص متناهي في الالف م في جهة
بعضه مثلا فيصدق في البعض حارة وذاك بارو بالفعل
بحسب فخرج وصدق الربط الذي لا يستدعي وجود
الموضوع في الفردية وليس سوغ ان يكون من متناهية
الوجود ومفردة الوجود كنه بالفعل فكيف يتبين الاتصال
الوجود في كنهه وجود متناهية متناهية في ذاته

ومع

فبرزة ان الوجه في الذات المنزلة وحكاية الموهبة
 ولا يخصص لا يكثر الا بالافاضة لما هو موهبة
 فاذن ان رزقك منك هو ايات تنبأ به كان لها
 انما كان كسب ذوات متعارضة متباينة كل منها
 واحدة مفصلة ولا يسع الشئ السليم والذات من التو
 ان يتصور هو به واحدة مفصلة بالذات بوجود استكثرة
 متباينة فاذن قد استبان ان الاجزاء المتعددة للهوية
 التخصيصية المتصلة بالذات موجودة لا كما لو كان وجه الكل
 المتصل لا حيث انها موجودة بربها ان كان
 لها الاعمال لما وجود واحد هو وجود ملك الهوي المتصلة
 الواحدة كاسم الطابع المرسل المحو بل حيث انها
 البعض ذلك المتصل الذي هو موجود واحد براسه فاذن
 انما الاجزاء المتعددة هي واما الاعيان بين حرافة القوة
 ومحمولة الضم اذا طرأ الانفصال شوبت ذوات
 متباينة متعارضة فيكون الواحد اذن قد تعدد بالضرورة

بالضرورة وبالمثل الوجود نفس الوجود به المصدر به وليس تصور
 مختص وكثرة الالافاضة الى موهبات متكررة فحيثما
 اتخذت الذات في حد الوجود ودرجاتها كانت كثر فاذن
 انما الانفصال والانفصال مبرر عما الى تعدد الوجود وكثرة مفصل
 المتصل كثر الواحد واصل المتصلين في حيد الكثرة لا يتصور
 مع طرأ الانفصال بقاء الصورة الواحدة الانفصال بالتمتع
 اذن ان به الجعينة الانحلال الواحد له وجودات متكررة
 ومنه ينكح غير من ان الواحد بالانفصال يختلف الحقيقة
 ولا يتصل بالاشياء بالطبيعة به وبه لا يتصل الا بحدوث
 فذلك يبق انها ليست اجزاء على الحقيقة بل على الترتيب
 ومنه قد ذكر في الاسم والحد وتوافقه وموافقه لكل في المبدأ والطابع
 المرسل المحو ايضا في لها انها اجزاء الجوهر المهيبة على
 والمرسح لا على الحقيقة ولكن من سبيل آخر فانه اصل عظيم
 من الاصول البرمانية التي المبادىء لا تنبأ اليها كثر
 ولا تسمى حرافة الغائبين
 المثل على ان حقيقة

ويغير

الكليات لا تنفرد بخلق الكليات الكثرين والكليات المتفانية فغالب
 وبغير غلبة كلياتها واحد فحكم عدم انفراد الشخصية وهو الذي
 ونعينة ووجدته ونشخصه ونفوضه وجود المنزلة كمالها
 في حكم عدم انفراد الشخصية وهو الذي ونعينة ووجدته ونشخصه
 ونفوضه وجوده المنزلة كمالها واحد است اقول فهو
 الشخص هو بعينه فهو الوجود بالكلية الا انه لا بد من قول
 يتوحد الشخص هو مجموع الوجود والشخص الذي هو كونه
 الذي كونه منازعة وجوده اسباب الاشياء بانياتها
 في المحل عالمه من انوار الله اذ من الاطراف الاخذة من
 امارات الوجود الشخصية من انوارها من انوارها او من
 استعداده المادة وانما مبدئية الشخصية هو الوجود واستعداده
 الى الموجودات الشخصية من انوارها وارتباطها به من انوارها
 الوجودات فانه لا شخصية الاشياء كبقية الموجودات
 كما وجودها ووجودها به ونشخص الشخص هو كونه وجوده الذي كونه
 فابعد عن مبدئية فان كان من الانوار المتفانية كان وجوده

حقيقة بحسب حازمه الذي اصاب الى القول الوجود والشخص منقول
 فاعلم انما هي بذاته ليعمل بعينه ونشخصه وان كان ما كونه
 للمادة فبقية الشخصية بحسب انفسها لا بد من استعداد
 وان نشئت من كونه المنزلة فالات ان الكبير والظام
 المحر عالم الامكان حيث انه شخصي الذي هو عليها الكلي
 النظامات المكنة من المتعقبات بالذات نظام اخر فوه
 او من رتبة بحسب الكليات فغالبية الحاد في الحاد في رتبة
 وفي الطبيعة الكلية الذرية الحاد في نظام الكل اذ هو سحابة الفضل
 العظيم ان كونه وعنده وفضل ورحمة وفوق التام قد اوت
 ان كونه وديعة ونفحة ونعينة بذاته الفعالة الشخصية
 وحكمة انما هي الله فاذل النظام الحاد الواقع من لا يوسط
 في تادله بعد خلية امر خارج عنه ورايات الذات الشخصية
 اذ لا خارج عنه اصلا مرتبط بالمبدع الحق وهو سبحانه وتعالى
 مبدع وحده ومعرفته فاعلم فانظام الوجود في الجلي مرتبط
 لوجوده وهو يتبع بالواحد الحق المختص بذاته ومقتضى العدم وعنه

فهو لا محال موجود كغير الذات وتكون وجوده فائضا عن سببها
 هو حقيقة نفسه ومبدأ شخصيته وانما كل جزء من أجزاء النظام
 الكل من المعارف ذات الوجودات فانما يتشخص بالعدد
 عن جملته فجزء من النظام الحلي الواحد لا يتشخص اذ ليس يتصور
 جزاء الشئ الشخصي المتغير غير سائر اجزائه في الوجود بما هو جزء
 الحلي المتغير الا كتحصيله والعدد في نظام عدد التعداد الاول
 والاخر من حيث مر اجزائه فان الاشياء اذا كانت
 وقفا على تلك لحاظ العقل وابتعدت عن المبدأ الاول صح
 تحقيق البعض ببعض فيقال في ما بين الخط من ذلك
 ولا محال ذلك شيئا بلا واسطة وانما التعداد في
 السلسلة الطولية التي سبقتها اجزاء بالضرورة البرهانية
 وانما اذ لا يخط حلتها كجسم النظام المتشخص الواحد الحلي ليس
 هناك الامور وواحدة في نظام يتكسر بان لا يستند
 بجميع اجزائه والسلسلة العرضية للحلي على الفياض سببها
 مرة واحدة وتتشخص سببها مرة واحدة فيكون هو الحلي

انما هو الغالب على الاطلاق وهو الوجود الحلي والشخص القائم
 وكل موجود سواء فهو مطابق في انزع الوجود منه وكل شخص
 غيره فهو مطابق في انزع الشخص منه ولا وجود ولا شخص ولا حلي
 انما يتعد الحلي الواسع لهذا المصلح كما ربطته ام الاصول البرهانية
 وادراكها من الالاتصال والاتصال
 الوجود وتكثره وانما تعدد الوجود كشمس الشمس في الموجودات
 وتعدد الشئ بالشخصية فتثبت في الوحدة الاتصالية
 المحسوس الحلي للوحدة العددية الشخصية وتكثره الاتصالية
 لتكثره الشخصية فان في المصطلح مطلقا كجسم الوحدة الشخصية
 الكثرة الشخصية والاجزاء المقدارية متاخرة عن الكل في الوجود
 والصورة الاتصالية متميزة بقاها بتخصيصها مع طوائف الاحمال
 سواء على ذلك ان كان في الاعيان ام في الوجودات لم يمتنع
 لا يمتنع ان يكون شئ منها جزءا من جسم واحد متصل الا على سبيل
 العرض في التعداد لا بالعدد والشجرة متداخلة واحد بالجمع وحدة
 بالتشويخ ووحدة بالشخصية لادخلة مفارقة في قالوا انما

من بعد الفطرة الثانية ثم انما يتدبر ان لو كان المفهوم ما صنف
ان يكون في اول الفطرة الاولى اما على طبع المكان فمكرر
الاخص والاعلى طبع انتفاع المحل على كثيرين كما يتصور
بناك حاله ثالثة المفهوم هو الطبايع المشتركة بين المربين
وكان انما له الذات ذلك الطبايع المشتركة دونها
فمنه صفتين فلهذا فمكرر من ذلك فمكرر من ذلك فمكرر من ذلك
الفطرة الثانية ثم انما يتدبر ان لو كان المفهوم ما صنف
بخصوصه لا يفتش الذات بل يفتشها بفتش لا يفتش
فان فيكون هو من حيث لا ياله است بل بعد ذلك فمكرر
لا ياله است بل بعد ذلك فمكرر لا ياله است بل بعد ذلك فمكرر
المسئلة طبعه مسئلة لا ياله است بل بعد ذلك فمكرر
وذلك مسئلة من الفطرة فلهذا اصل مستبين في سبيل التثبت
البيولة على تقدير التوكل بالجسم الضعيف الصلبة الذي هو الجسد
ويتم التثبت في الفرق بين الانفعال الطائفة بالفطرة
الثانية والانفعال المحصور في الفطرة الاولى بالاشياء

بالاشياء والامكان على ذلك المقتدر باليقين
والعكس فنقول ان هناك مكانا في الفضل الارضية بالتطبيق
المحيص عنه على المتحدتين هو ان الباعث المنفصل الواحدة موجودة
في الخارج على انه استبان بغير وجود ذلك المنفصل بالعدم
في الوجود عيانا وهو لا يتصور ان يكون بالوجود فمكرر من ذلك
ولا يفتشها عن بعض من فمكرر الوجود في ذلك فمكرر من ذلك فمكرر من ذلك
حل الاجزاء المتدايرة بعضها على بعض وعلى الكل منصفين
قول هذا الذراع هو نصفه وهذا النصف منه هو ذليل
النصف الآخر اذا ما حاك ذلك الاتحاد في الوجود فمكرر
في الذهن وانما هو من كل مستبين في ذلك فمكرر من ذلك فمكرر من ذلك
معدة الاعمال سبيل ان الثانية المعترف في ملك المحل
انما هو انما تغايرها في شئ في الذهن وانما هو في ذلك فمكرر من ذلك فمكرر من ذلك
المحل على ان يكون في ذلك فمكرر من ذلك فمكرر من ذلك فمكرر من ذلك
على الاستقلال في اثبتيتها الثانية بحسب فمكرر من ذلك فمكرر من ذلك فمكرر من ذلك
فمن الامر ملحوظ في مقارنتها في التباس في الوجود في ذلك فمكرر من ذلك فمكرر من ذلك

منها في التفرقة الخارجية ولما ظاهرا لغيره لما كانت في لفظ
الانسيب والحقوقه الذنبية ومطلق نفس الامر في الحقوقه
على ما يتحقق في لفظ الذنبية بوصف الانسيب والانبيا
بالمحقق في طرف لفظ على سبيل المثال وبيان الانسيب
فلا يرحح الاصل الموحدة العرفه او الاتوه العرفه في لفظ
حقوقه لفظ فاذن ليس صحيح لفظ الا اذا كان الانسيب في لفظ
الذنبية قد ظاهرا وانما يجب الوجود في طرف لفظ على
ان يكون ذلك المجرى الوجود بعينه كلف من ذلك الانسيب
براسه وعلى استقلالها بالذات على حقيقة
اليها جميعا وذلك في لفظ بالذات او بالذات الى احد
فقط بالذات وبالذات الى الآخر على المجرى العرفه وذلك
في لفظ العرفه من ان يصف لفظ ان يحكم بان الوجود في لفظ
لفظ واحد اقل من سبيل في كنهها في دعاء لفظ على
بيان الاتوه على سبيل من الوجود لان مناط التفرقة
والانسيب وبيان الانسيب والانبيا في لفظ

اتوه نحو الوجود ورفضه في حصول في ذلك الطرف
واذا ما تنس في كنهها في لفظ انسيب ان ما يكون
بعض وجود المنفصل الواحد على بعض من ذلك الوجود والذات
الواحد وبعض الوجود الواحد الواحد في الذات والذات
ليس يكون بيانها في لفظ في حصول في الوجود او عدوما
عرفه لاس حيث ان ذلك الوجود بعينه قد تنسب الى ايضا
براسه انما بالذات او بالذات كما ان انما لفظ ذلك
المنفصل براسه انما بالذات في لفظ في لفظ
لا يكون محولا على صلا لا محلا بالذات ولا محلا بالعرض في الوجود
براسه هناك انسيب في نفس الامر في الوجود في دعاء واحد
فريق الحكم بان الوجود في لفظ في لفظ على استقلال
ان انما يجب الوجود او بالذات او بالعرض في الوجود
الوجود في لفظ في لفظ واحد ثم انما الى ايضا في لفظ
المنفصل من الوجود ولا يصحح الانسيب في لفظ في لفظ
معتر الحكما الركنين في العلم في تحقيق في لفظ في لفظ

بالنسبة للصورة المحيية انما هو بالنسبة للاتصال والاتصال
 بالنسبة للاتصال انما هو بالنسبة لجسم قدره في الموضع
 في ارضي عالي في ذراعين مثلاً من ان يصل صورة جسم
 من الاعتدال المحب حذو الفروع او ذراع ونصف مثلاً
 فان الامر في التحمل والكثافة الحقيقية ليس على حسب
 التمايز باذناهم المتوحد بل على سبيل الف كاختلافه
 في غيره ومثاله ان السوسا المختص في حده وحدتها لم
 بحسب الصورة الطبيعية المتوحد ايضا ولكن بالنسبة الى
 خصوصياتها الزمنية وعليها ما تحت الوجود
 فوق افق التغير والتبدل وليس لمفرد حكم الكون والف
 والكون
 على ان كل واحد الى كل واحد من اجزاء
 حال بسيط تخفيف هو كون المحرك بسيطاً بين المبدأ والمآل
 كونه تخفيفاً لا مستمر الذي ان تخفيفه ما هو كونه باقية
 مستمر النسبة الى حده وما فيه كونه فلا محالة ان يوض
 في زمان كونه في التوحد موافاة حده وهو لا يكون كذلك

ومعنى

تلك الموانع قبل تلك لان ولا بعده فلا يكون له ذلك كونه في
 اني كما يكون في كل من جهة الطرفين المبدأ والمآل وهذه الحالة
 البسيطة كونه في ذاتها السبيل الى الغير القارة بحسب
 نسبتها اللازمة لها الى حده والمساواة بالموانع يقال لها كون
 التوسيط وليس كونه في حده المبدأ والمآل في الوجود والعدم
 الموجودات التدرجية كونه في حده الموجودات الزمانية
 التدرجية وجودها زماناً كونه في حده موجوده فيه لا على سبيل
 الانطلاق على اعتداله بل على ان يكون تمام هو فيها موجوده في
 كل جزء من اجزائه وفي كل حده من حده على خلاف الامر في
 الموجودات التدرجية ولا يصح ان يزعم ان معدن كونه في حده
 انه ان اول الوجود وان بعدا كونه في حده الموجودات
 التدرجية فالحركة بهذا المعنى لا يتصور انطباقها على ما متقدم
 ولا على زمان ما ولا على امر متقدم الزمنية اجزاء انما يكون منطبقه
 الذات انطباقاً سبباً لا اجزاء على حده منقسم من حده في
 وعلى ان غير منقسم من اوقات الزمان وان في حده متقدم

هو القطع المطلق على المساحة المتصلة بغير ط فيها البداءة والنهاية
 الطبيعية وهما ركني الوجود غير قارة الا بجزء انا دعاء هو منها
 وظرف حصولها الزمان وحده واما الموهوم فيكون النفس الكائن
 من هذه الواسطة كحسب حدوده فهو من المساحة ذاتها
 هو موهوم الزمان فاعلم ان المساحة اول خارج من هذه المساحة بهذا المعنى
 غير قابل للقياس بل انما يقاير بموهوم حركتها في سبيلها
 لها استمرار وانها ليست بالمتصلة بالزمان لعدم استمرار
 نسبتها الى المحدود والموهوم والمساحة كما في الحركة
 امران مختلفان في مفهوم متباينان بالذات فكذلك في الزمان
 متباينان مختلفان احدهما الان سبيل وهو كسبيل الحركة البسيطة
 وما يتعلق به عليه غير متعارفة اياه مادامت موجودة والاخر
 الزمان المتصل المتحد وهو مقدار الحركة الطبيعية وما توجد فيه
 وتنطبق عليه كالحركة السبيلية واما حدود الحركة فيكون القطع
 فذلك لان السبيل غير لان الدر هو طرف الزمان
 والفضل الشك بين نسبة الماهية المستندة في قيامها الى

الوسطية

اياه وقيامه بحركته المتكاملة لا في الدر هو موضوع الحركة الطبيعية
 التي هي محل الزمان فالحركة الوسطية الدورانية هي من طرزه لان
 السبيل وبالنسبة الى السبيل كمال الحركة الوسطية الدورانية والاستغناء
 جميعا كالايمان وتقدر جميع الحركات الطبيعية المستندة وغير
 المستندة والآن السبيل والحركة الوسطية الزمان للزمان
 والحركة في السبيل في الزمان نقطة انما على خط كاذب فرض مرور كان
 محوطة على سطح والآن ان الموهوم الذي اطراف الارض
 والاكوان في حدود المساحة التي هي محدود الموهوم كالحركة الطبيعية
 من اذا انقطاع الرمي اطراف المخطوط بالنظر والانتفاط الموهوم
 في خط المتصل التزم الان الان الطرف ليس الا الان التزم
 في الزمان ولا يكون الا اوصلا والنقطة منها موهوم واصلة
 ومنها موجودة فاصلة كاحد حركات الطبيعة اطرافها
 ثابتين في حقيقتها والافق الجيب الى طبقة
 حركتها لا في الرمي في محل الزمان بخبرها لا طبيعة اية
 حركتها كانت سواء عليها كانت الرمي محل الزمان ام غير

بعضه

[illegible]

المتكثرة المنسوب الى طبيعة واحدة على الامر هناك على العكس فان
 هناك تحصيلات متخفيا واحدة بحيث تكون متكثرة احس الطابع
 المتعددة المنسوب اليها فان في الامر انما المجموع على اقسامها
 المتخلفة بالوجود لا يتحصل على خلاف ذلك الوحدة البهية التي
 هي معيار كون المفهوم طبيعة كلية مرسل متوله على كثير من وجوده
 عديدة الاول ان الطبيعة هناك واحدة بحيث نفس الذات
 متكثرة بحيث يتحصل المتعددة المنسوب اليها وهناك التحصيل واحد
 بحيث نفس الذات متحدة بحسب الطابع المتعددة المنسوب اليها
 الثاني ان المتحصلات المتكثرة هناك تحت الطبيعة الواحدة المتوكل
 عليها حيث يتحصل وهناك الموضوعات والمفاهيم المتحويلة عليها
 جميعا في درجة واحدة من التحصيل واليقين في الماهية واد التحصيل
 ولا لذلك الامر هناك الثالث ان هناك التحصيل في كل واحد
 من الكثيرين هناك خاص غير فرام ما هو هناك التحصيل في كل واحد
 والامر هناك على خلاف ذلك الرابع ان المتحصلات هناك
 الوضعية المتعددة حيث يتحصل والاهتمام وهناك السبب في الامر

تمامه السبل ثم المستوفى من تركه في اربابه وحقق
 هذا على انك لم تكن في الشفا والبطل به عند الشك
 في ما بين الحركة الوسطية لم اسكنه في باب الحكم ما
 على هو مطلقا في ما يتصور في السبل المستوفى
 الست اذ في تحت سمعت ان الموتى تحت اتصال البر
 ان ربي الحركة الوسطية وهو كغيره في ذلك بين
 ان السبل الزمان المتعد ان الاتصال غير المستوفى
 المنفرد والتقدم في الحركة الوسطية والآن السبل انما هو في
 لازم الامر السبل الموجود في السبل المستوفى
 الحدود والمنفرد بالمواضع في الحركة غير النقط والآن المتعد
 هو نفس الجوهر المتصل المتعد الموجود وان الحركة غير النقط
 والزمان المتعد انما هي نفس ذات الامر السبل
 الموجود على سبل استمرار الذات وعدم استمرار
 السبل بل انما هو يتا ما يتصل في من غير ذلك الوضو
 فلا في السبل اراهم لها غير الحركة الوسطية والآن السبل

ومعه

السبل لا يفرقا في الحكم ان الزمان موجودا في الاعيان على
 في الحركة الوسطية في الحكم ان الحكم ان الموتى في السبل
 بل في السبل في من هو موجود على ذلك الوضو موجودا في
 في الاعيان في ان كسالة في حكم من مرض في الحاجة واداء في
 من هو في حكمه في حكمه في سبل في ان في ايضا في
 في حكمه في بصر في فترة واحدة ان ارتفاع الامر الواقع
 من في الدهر في الامر لا متدا في الدهر ايضا الموجود في زمان
 لا يرتفع في الدهر في زمان وجوده والاضحى في السبل وان
 زمان في زمان وجوده لانه لم يكن موجودا في زمانه
 بل انما يتجدد وينت استمر وجود الزمان في الزمان
 في في السبل في الحكم ان عدم في على وجوده في زمان
 في السبل ان وجوده في الزمان الواحد البعد في الامر
 في السبل في الحكم ان الزمان في السبل في السبل في الامر
 في السبل في الامر في الامر في الامر في الامر في الامر

انما ليس من غير السبب في هذا ان كان محركة خارجة عن
 قوتها فان كان السبب كذا بل كان المحركة غايته
 في هذه السعة مقدار فيمكن قطع هذه المسافة ويحرك قطع غير
 باقيا واستمر على ما قد سبق قبل فالاتى الذي تقدم
 وهو ان هناك مقدار في المكان والاشياء في ان اول
 وجوده مطلقا وان لم يكن ذلك على وجوده محض لا فانه
 يتوهم ان هذا النوع من الوجود هو النوع المصدق في
 هذا فحسب ان تعلم ان الموجودات منها ما هي تحققة الوجود
 فحقيقة ومنها ما هي اضعف في الوجود والزمان بل ان
 يكون اضعف وجودا من الحركة وهي في الوجود وهو العكس
 الا في زمان لم يكن الزمان فحينئذ هو زمان مضافا بل قد
 تفرق الاضافة وليكن انت السامع موجودة وحدود المسافة
 موجودة صار كذا الذي مررنا ان يكون عليها ومطابقا
 لوقفها لها ومقدار قطع مسافة من الوجود حركتها
 ليس الوجود فقل كذا فان اراد بحيل الزمان وجودا

قرآن اول جنة وليس في
 الوجود لسبب التعمق فانه
 مو

انما السبب بل على سبيل التحقيق كبحر الا في التوهم فانه
 المقدرة التي عملت في ان الزمان لا وجود له فانه
 وجوده في زمان واحد بل هو ممتنع لا يجمع ان يكون له وجود
 وليس في زمان بل وجوده على سبيل الكون المفضل بان يكون
 اى اثنين فحينئذ كان بينهما الشر الذي هو الزمان وليس
 قرآن واحد كونه بل على طلبهم ان الزمان ان كان موجودا
 فهو موجود في زمان او في زمان او طلبهم متى هو موجود وليس
 يجب ان يشغل به فان الزمان موجود في زمان ولا في
 زمان ولا يشترط بل هو موجود مطلقا واذ كان الوجود مطلقا
 هو نفس الزمان فكيف يكون له وجود في زمان فليس في زمان
 فوهم ان الزمان اما ان يكون موجودا او يكون وجوده في
 ان او وجوده باقيا في زمان فولا الصحيح بل السبب بل قولنا
 انما ليس بوجوده هو انه موجود في زمان او موجود باقيا في زمان
 بل الزمان موجود ولا واحد من الوجودين فانه لا في زمان
 فزمان وما هذا لكن يقول اما ان يكون المكان موجودا

قد ذكرنا انما كانت حادثة انما امكننا غير انما كان
 يكوننا غير مقدره بحسب المحصول في اقطار امتداد المكان للذات
 هو واما حمله الكليات من حيث ان اجزاء الكليات هي اجزاء
 التحقيق في جند واحد وان كانت معرفة الذات والمحمول
 بحسب الوجود فمقتضى التعريف وحقق الوقوع بالفعل بحسب
 الوقوع في فطر امتداد الزمان في الزمان ووافق وجوده الزمان
 بالعرض والتقدير اعني لو فرض صحة حصول الامتداد
 الفعلي الثابت الكافي في الزمان ولا ينقطع في ذلك الحقل
 الشئون ولا احكام باختلاف العلوم والمواضع فلا يفسد
 الذوات من جهة حطب العينة الكائنه ووقوع الذات من جهة ثبات
 الفعلية الدهرية الغير المتغيرة بالفعل والفعلية الزمانية الغير
 فخر من التقدير والامتناع بالعرض والتقدير الى ما هو موجود
 جزوا على حسب ما هو جسم في الزمان واقا كان الامر في الكا
 والكمالات على هذا السبيل فذلك الزمانيات الغير القارة
 فخر من الزمان فارة للحصول فمقتضى وعارضا للمحمول

الذات

الذوات في الدور والاشطاط فخر من اختلاف ما يحكم بحسب انية
 الشئين في الزمان والذات والوجود من جهة حطب العينة المتغيرة
 الزمانية ووقوع الذات في الوجود من جهة ثبات الية الزمان
 الية المتغيرة فليقتضى ان كل من العلوم المنفرد به
 ان الامتداد الية الى الحركة المتوسطة كما ان الية حجاب
 وجود الزمان المتغير في الحركة المتوسطة فمقتضى الية حجاب
 ما بها ما في الزمان ثبات تحق الذات في الزمان واختلاف
 الشئين في الزمان فخر من الامتداد والامتناع في حجاب
 الذات في الزمان فخر من الامتداد والامتناع في حجاب
 الامتناع في الزمان فخر من الامتداد والامتناع في حجاب
 منها في الزمان فخر من الامتداد والامتناع في حجاب
 والامتناع في الزمان فخر من الامتداد والامتناع في حجاب
 الموجود في الزمان فخر من الامتداد والامتناع في حجاب
 متعاقبة في الزمان فخر من الامتداد والامتناع في حجاب
 خطا المقيم المرسوم في الزمان فخر من الامتداد والامتناع في حجاب

غير متناهية النسبة الى المزد والسابقة المحرقة الى محملها
 من كمال على هذه الحجة كما يستحق الى بعض الماوي كما
 في رسم القطر النازل والنقطة الدائرة بسعة امتدادا
 مستقيمة وحفظ مستديرا في المحل لتشكل السيل في المشاه
 في الرسم في لوج الحس هو الحفظ المستقيم والحفظ المنحني
 والرسم لانهما هو القطر النازل والنقطة الدائرة
 فحق الوجود في الاعيان مع تبدل الملائكة والنبوت وال
 والادخلاء على التدرج المتصل فاذن انما المدرك للحركة
 المتصلة بالزمان المتحد وهذا المدرك زمان في لوج لفيان
 في الرسم العرائن السبع طائر الموجودان في الاعيان على
 للشيء المستقيم بانيان وتبين ان ذلك في زمان
 في الفصح المستقيم كس ان كان في ذلك الرسم كايون
 من اذ ارتسام للمدة المتصلة للرسم في زمان التدرج الى الابد
 المستقيمة فذلك كس يكون ذلك في الراج النفس الطبيعية
 التي كسبة ايضا فاذن الزمان المتحد بحل اعتداد المتصل

ان

في رسم حيا انما لم يكن كالحركة مستمرة في الحوادث التي محلها
 في زمان لا انقطاع اليها الغير المنقطعة بحسب وجود اسمها في
 في اعيان غير الحية المستقيمة في زمان لا انقطاع اليها
 في رسم حيا انما لم يكن كالحركة مستمرة في الحوادث التي محلها
 في زمان لا انقطاع اليها الغير المنقطعة بحسب وجود اسمها في
 في اعيان غير الحية المستقيمة في زمان لا انقطاع اليها
 في رسم حيا انما لم يكن كالحركة مستمرة في الحوادث التي محلها
 في زمان لا انقطاع اليها الغير المنقطعة بحسب وجود اسمها في
 في اعيان غير الحية المستقيمة في زمان لا انقطاع اليها
 في رسم حيا انما لم يكن كالحركة مستمرة في الحوادث التي محلها
 في زمان لا انقطاع اليها الغير المنقطعة بحسب وجود اسمها في
 في اعيان غير الحية المستقيمة في زمان لا انقطاع اليها

فاذا تحركت بحسب ما وجد في عالم تحت الجبال ولم يحضر من
 الحركات وبالجمل ما لم يتقدم وعلم ان جسم من اجسام وان
 لم تكن بينية الاستعداد فكلها لا تستحق ان تكون في
 نفس هذا العالم استحقاقا بالوجود والبرهان فالوجود لا يستحق
 ان يكون زمانا في وجوده ولا معتدا بالمستقيم والحق لا يتغير
 لان لم يكن في وجوده وجود مستقيم لكن في الحقيقة لا يتغير
 الوجود ولا في الحقيقة في الوجود وان كان قد وجد
 فرفضه المستقيمت وقد حقق الشريك في الوجود
 ايضا فكل من السواء انما لم يستحق منه الصانع في العلم
 بل انزل اليه من الفلك الاقصر ومنطقه في العلم
 بالنسبة الى بدن الانسان الكبير وهو جمل العالم بنظام
 الشخص في منزلة افوج الراسي وام الدماغ بالنسبة الى
 العالم الصغير وهو الهيكل الميولاني في نوع الانسان كما قاله
 حفيد الصانع ارسطو طالع الشمس والشمس فكلها الكبر ما كان
 من رافد الكبر في منزلة القلب وحجابه والصدور

فإذا

في الدنيا من عدد وشدة المرات والدماغ والامدة والقلب
 في عدد وشدة المرات والعضاء وجملة البدن في عدد وشدة
 المستقيم في كبره في انفسه في انفسه في انفسه
 القليلة والبدن في كبره في انفسه في انفسه في انفسه
 بالعلوية في كبره في انفسه في انفسه في انفسه
 واحد في حيث هو واحد في انفسه في انفسه في انفسه
 ولا على سبيل التوازي في انفسه في انفسه في انفسه
 والتباين في انفسه في انفسه في انفسه في انفسه
 وغيره فليس يصح المينة بالعلوية في مرتبة واحدة في انفسه
 عنهما في انفسه في انفسه في انفسه في انفسه
 واحدة معلولان في انفسه في انفسه في انفسه
 عن عدة نامة واحدة في انفسه في انفسه في انفسه
 برة في انفسه في انفسه في انفسه في انفسه
 اذ لا يصح معان بالعلوية في سبيل في انفسه في انفسه
 المعان في مرتبة واحدة في انفسه في انفسه في انفسه

مفيد

المرتبة العلوية لها فردية واحدة فما اذن معلوم العلوية
 بالقياس الى اخص من بالعلوية وبذلك ثبت العلمان
 شيئين بهما معلولان فردية واحدة فليعلم ان اذا
 صدر الصادر الاول ويقال له العنصر الاول العلم بالآخر
 البارز الواحد الحق من كل جهة غير سلطانة كان في الصادر
 اجتماع حيزيات هذه الافكار المتكافئة بالذات والوحدة بالغير
 والمابية والانية وتعتبر في المبدأ الفاضل البارز الحق
 سبحانه فيحصل من تلك الحيزيات اعتبارات متكررة لثبات
 الميزان الواحد الحق في ذكره فاذا اجتمعت هذه في اعتبارات
 حيزيات تميزية كان الفاعل الاول واحدا بالذات متميزا
 بالاعتبارات التمييزية لكونه قد استلزم للوجود فكان
 سلطان الفاعل المميز على ما به الاعتقاد الاول الممكن بالذات
 والفاعل لانية العقل كما قال الواجب بالغير والمميز بالوجود
 في ذات العقل الاول الفاعل المميز ذاته والفاعل ذاته فاعلم
 فاذا نصح بذلك استفادته اكثر من معنى الواحد الحق

خبر

الحيزيات المتكررة المتصافة فردية واحدة فيكون ان
 في ذات العقل النسخ وجزم العقل الاعلى وهو النفس الاولى
 المتعلقة بيد العقل الاعلى بالنسبة الى البارز العلوية
 بالمعلول فردية واحدة والبارز الواحد لا يستلزم
 تحت الاعتبارات التمييزية التكررة بالنسبة الى تلك
 البارز المتكررة اليه في درجة واحدة المعية بالعلوية
 واحدة فتتقوى له لازم من هذه المعلومات للمحالة
 للاعتبار غير مرتبة فمعرفة جادة سبيل العقل وقدرة
 كما وعينا انطباق الحكماء المتباينين والفلاسفة المختصين
 واذا تقرر ذلك فقد تبين ان اذا ثبت وجود العلم
 والاقتضاء في حروف عالم الفاعل جميعا فقد ثبت وجود
 ما به معرفة المعلول في علمه من حروف عالم المميز
 ايضا بتدريج في حروفه ومجامع جواهره وانوار
 قاطبة لا تمنع تشظي الميزان والسيطرة الفاعلية
 الحصة المتقدمة غير خلاص استقراءات المادة السكونية

الكون بالاكمل الاستعداد من انما ملكه اثباته على ما
 وجوب من العدم الصريح على وجوده في الوجود طبع كالمكان
 بالذات انما هو قوة في الازلية فاذن كل ما يخل
 تحت طبع كالمكان يخرج على حكم الوجود في الوجود
 سلطان سبب العدم الصريح على الوجود سببا ومرتبا
 كما يخرج على حكم الحد الذي انما هو سبب سلطان العدم
 على مرتبة الوجود سببا بالذات على ما هو المستبين في
 استقصاء القول في سبب الوجود بالذات كذا في
 استقصاء بالغا لادرجة في قولنا بالاعضاء والاشياء
 فاذن قد استبان كل من مستضي البصيرة في
 في سباق البرهان بهذا السبيل انما هو كذا في
 الاقادة في الموضع السبيل في طريق هذا المطالب في
 على سنن القوانين النظرية الى مشافهة خوارق العادات
 يستفي في جلد ذكره ان ذلك كله بقوة قدسية ربانية
 لا بعبارة فكرة انسانية لا يتوهم ان لو لم يكن

الدليل

العدم

البعد الزماني هو عدم زمان في عدم زمانين الواقع في
 رتبة معدوم في زمان كذا وليس كذلك في الواقع في
 تحقق المقتضى مع انتفاء المطلق في المخرج من زمانه انما
 الشر في من الواقع ليس بالثابت بالنسبة الى عدم زمان
 او زمان لا اذنه كما قد استغنى به انه وامل الوجود
 الا في رتبة معدوم في رتبة العدم الى رتبة معدوم في رتبة
 ورتبة معدوم في الواقع بالنسبة الى رتبة معدوم في رتبة
 فلفظ الان الى بيان تمام الزمان المنتهى
 في مقدار اعدادته والحركة المنفصلة في مقدار انقضاءها الكلية
 المنفصلة في مراتب اعدادها على ما هو متبع من حيث ان حقيقة
 في ان العقل يشترط في امتناع التماثل في المقدار التسلسل في
 الاعداد الى الامانة بالفعل للاجتماع في نحو الوجود والترتيب
 في جهة اللانهاية فاذا تحقق الشرطان ترتب على حكم كماله
 في رتبة البرهان سواء في ذلك اكان في من رتبة امان ام في
 الا زمان واكان في رتبة البرهان في ان الزمان فيقول

قد غرق ذلك وجود الزمان المتحد بالفعل تمام ابتداءه في الوجود
وكذلك وجود الحركة المنفصلة بالفعل كمال اتصالها بوجود
الاحاد المرتبة المتوافتة المتزايدة بحركة اعدادها لا قد تفرقت
انفصالا حقيقيا بل كمالها بالوجود لا انما ياتي في الواقع الاطلاق
المتوافتة بالفعل فانه يستعرا في نفسه لفظا انه ان الربيع
القائمة على احوال اللامتناهية بالفعل حيثما يستعمل في الشطين
نابضة بالحكم هناك بحسب هذه المراتب بالفعل فمما في الوجود
وتكون المقيول القائمة على سبيل الاتصال بالفعول في الوجود
العلوي والاطلي برتبة الحثيات وبرتبة الوسط والآخر
وبرتبة التضايف وبرتبة الترتيب والبرهان الاستدلالي
الاحضار القائمة بالقطع على استعمال اللامتناهية بالفعل في
الحكم المتصل بقارة الوجود وفي الحكم المنفصل ومروضا في
الوجودات المجتمة المرتبة وضعا وطبعيا واعتقلا او بالترتيب
السببي والسببي بحسب التقدم والناظر بالطبع او التقدم
بالمثلية او التقدم بالعلوية والناظر بالمعلوية منسوبة الى الوجود

بحال الحكم على الزمان والمقدرة الحركة المتحدية بالمراتب
المجتمعة في الوجود بالمتتابع والاضاف في سبيل ان يتاخر في الوجود
استعداد الزمان وانقطاع الحركة في جانب الازالة الى الابدان
اخرى من غير الحوادث المتوافتة المتناوبة الى الابدان
اما برتبة الحثيات فمما في الوجود انما كانت حثيات
اولا في الوجود متوافتة بالاطبع او بالمباينة او بالثبوت
حركات او ازمنة موجودة تترتب بالاطبع بالحدود والازمنة
ومسافات او نقاط موجودة تترتب في الوضع والاعمال
الصحيح بحكم انه اذا كان ما بين حثية ما واية حثية كانت
وما بين واحد واني واحد ما بين حثية ما واية حثية كانت
او بين ابي ما وان آخر من اللامتناهية انما كان وما بين
ما ونقطه اخرى انما كانت لا يتناهي فقدر ان يتناهي
عديم النهاية بين طرفين حاصري الترتيب وذلك في الوجود
الابطالان ومن الغفريات الاوائل الاستغراق في التوافت
الحفاظ الاجل ليس يمكن ان يقع الانتباه فالكلام في الوجود

بتدوير البنية على ان هذا الحكم على كل الجمل برهان على كل واحد من
 الاتحاد وقوله يكذب على ان كل واحد من الاتحاد والجموع من البنية
 دون الذراع فمنه ايضا دون الذراع وربما يكون من جهة
 او اكثر فتناول الحكم كل واحد من جهة الترتيب وكيفية الترتيب على كل
 بل يجب ان يعقل ان الحكم على كل على الترتيب على كل من جهة
 الترتيب بحيث يستوجب ان يتناول الحكم كل واحد من جهة
 النقطة الطرف واية نقطة من جهة او تفرص في جهة المقدار
 دون الذراع فمنه المقدار دون الذراع فانه اذا صحت
 ذلك الحكم على الاستغراق الشمولي كان المقدار بجملة دون
 الذراع وكما اذا صحت على الاستغراق الشمولي ان فيه
 سلسلة الى ابي ما بلغ الترتيب فيها دون الما بعد فقد
 صح بتة ان جملة السلسلة دون ما يميز فاذا ان اذا صحت على
 الاطاط الاستغانية ان من هذا السلسلة الى ما بلغ الوجود
 وجهه الترتيب فيها مناه فقد صحت ان السلسلة بجملة منها
 بالضرورة الفطرية والقانون الضابط ان الحكم المشروط

لكن

بتدوير واحد واذا صحت على جميع تدوير البنية كذا وقد اتحاد
 معلوما من غير ان كان غير غيره او على كل على اجتماع كان
 على البنية الجمل ايضا من غير ان وان احتضن بكل واحد من
 تدوير البنية ان كان حكم البنية على السلسلة والما بعد الى الوسط
 او بنية في فنقول في بيان نظرية كما معلوم في وجهه فان افر
 حذرة فانه حاجة الوسط وان من وراءه لا هي اسباب الحق
 فان له فحذرة فانه خاصية الوسط فان من وراءه لا هي اسباب الحق
 او حذرة اخرى وبالنسبة اليها كالحرف بالنسبة الى الوسط
 لت اقول ان ذلك محض حيث به معلوم مضاف للعلية
 اذا لا يجب ان يكون سدا في العلوية والمعلول جميعا بل اقول ان
 تلك الخاصة بغير ذلة المعلولة العنقا والمفيدة فحذرة
 جملة على خلاف سنة نفس ذلة العلوية فاذا اذغفت
 على المعلول فامرتبة الى النهاية اوجد ودمتاتره الوجود
 في سلسلة مرتبة بغير نهاية تستغرق المعلولة والوسطية
 جميع اتحاد السلسلة باسرها اذا من واحد منها الا وهو معلول

لما فوق وورسجه بالقياس اليه وان كان هو غلظا
بالقياس اليه فلهذا لو خفلت الاحاد فاعلمت طائفة اجمالية بان
انها باسرها قد استوعبتها الوسطية بته فليس هناك الا
اوساط مرتبة بلا نهاية فاذا لم يتقرر طرف ليس هو
وسبب ليس هو مسبب ينتهي اليه الا اوساطا والمسبب
لم يكن يتضح فتدريج عن لزوم تحقق الوسطية دون العرف
وبالحكمة ما دام في سلسلة المعلولات والعلة مثلا للواسطة
كجمله ما فوق المعلول الاخير حكم الطرف الذي هو مبدأ
السلسلة كالمعلول الاخير في حكم الوسطية بحسب جرمها والمرتبة
المعلولة لم يكن يتصور له هناك حصول راسا الا بطرف
ليس هو بوسط فحيث نفس ذات المتقدمة على العاقبة
والمعلولية والوسطية واما برهان التضائيف فنقول اذا
ارتقت سلسلة مسبب تاو اسباب له ومرتبة
وسالقات عليه مرتبة في الرافق الى لانها كانت من
المسبب الاخير والسبوق في اواخر سببية واحدة بلا سببية

واحدة بلا سببية وكل من الترتيب سببية وسببية
سابقة وسبوقية جميعا كانت للسببية كمرتبة
السببية بواحدة والمسبوقيات اكثر من السابقة
بواحدة ومنه الفعاليات ان سببية واحدة لا تكون
بازائها الا سببية واحدة وسابقة واحدة لا تقع في
ازائها واحدة فاذا لم يكن في السلسلة سببية
عالية حرازا سببية ما وسبوقية ما لم يتبرر في
ازاها سابقة ما اصلا فيزيد احد المتضمنين على الاخر
بالعدد وذلك خلف محال بالضرورة الفطرية واما برهان
الترتيب فاعلم ان كل سلسلة من معلولات مرتبة
بحسب ان تكون لا محالة بحيث اذا فرض انتفاء واحد من
احادها استوجب ذلك انتفاء البقية ذلك الواحد من احاد
السلسلة فاذا كان كل سلسلة موجودة بالفعل قد استوعبتها
المعلولية على الترتيب يجب ان يكون فيها علمه هو اول العلل
لولا لا تشخص جمل المراتب التي معلولاتها ومعلولاتها

الى اقصى الترتيب و آخر الاستناد و لا يمكن المعلول على اثر
 قد يستوجب احاد السلسل بالاسر اذا فرضنا سلسله
 لا الى علل بعضها لا يكون لها علل لم يكن هناك علل او الى العلل
 لولا ان بطلت السلسله باسرها وذلك بصادم يتبعاب
 المعلول على السلسله بالاسر ويجعل ان استغرق المعلول
 على سبيل الترتيب جميع احاد السلسله بالاربع حيث لا يشهد
 شئ منها اصلا مع وضع ان لا يكون هناك علل واحده
 لولا ان انقضت السلسله باسرها منها ففرضنا ان
 المعلول لا يتبعات باسرها استجاب علل واحده لولا ان
 لشئ من احاد السلسله المرتبه حصول راسا ولا يتعلق الحكم
 منها السلسله ولا تباينها ولا اختلاف له في الصور
 اصلا فليتبصر واما البرهان الاسد الاخر فنواذ اذا كان
 مانع واحد من الاحاد المذمومه فترتب بالفعول الى اللانها
 الا هو كالا واحد الاخير فانه ليس يقرر ما لم يقرر شئ آخر
 وراوه من قبل كانت الاحاد اللانها مبهمة باسرها يهتد

انما لانها خلقت في النقص فلم يكن شئ آخر من ورائها متقدرا من قبل
 فاذا من غير ان العقل الصحيح يتصور وجود الفطره العقلية
 ان من اين يتقرر ذلك السلسله شئ آخر متقدرا من بعده
 فاما السبيل الطبيعي فلا نقه بحرواه ولا تعول
 على برانته بل ان في تدليها مغالطيا واللانها مبهمة
 فرجه واحده ربما تطرقت اليها المغالطه من الجبهه الاخرى
 هر جنيته لا في الجبهه الشاهر الر جنيته اللانها كما سلسله
 بغير نهاية وسلسله الالف الى اللانها ولا يشترح
 اللانها هر جنيته فرجه اللانها و اخرجه بكنية عذره
 و جنيته و مرتبه و عز الدرجات الراحاده بالاف تلك الجبهه
 فاذا ان اذا طبق طرف احد السلسله الاخر تطبقا
 بالرايه والنقصان فرجه الشاهر على طرف السلسله
 تطبقا وبها او فرضنا انقلت الزاذه من خير احوال
 ودرجه الى جبهه الوسط ومرتبه ولا يزال تنقل وتردد
 الاواسط ما دام الهمم او الفرض معتدلا للتطبيق ولا يكمل

الغالباتين

تنهر الى حد بعيد ودرجته بعينها ابد ولا يتبع الفرض المحذور
 و آخر الدرجات محض فاذا ما ثبت احتمال التوهم اليوم
 عمل التطبيق لتقف التفات على تلك الحد على
 تلك الدرجة واقتر العذر الزايد فمقر تلك المرتبة
 لا حصر للغاوة الى حيث اللانهاية ابد ابرائنا ابد احييت
 التناهي اما فخر الطرف واما فرشي فمجرد ود الاساطير
 فليثبت ولا يتحيط قال بارع المحقق في فقه
 المحصل الدليل الذي اعتمد عليه جمهور المتكلمين فمسئلة المحذور
 يحتاج الى فائدة محجة على امتناع وجود حوادث لا اول لها
 فحاشب الى غير فنورد اولاما قيل فيه وعليه ثم اذكر ما عتقد
 فيه فاقول الاول قالوا في وجوب تناهي الحوادث الماضية
 انما كان كل واحد منها حادثا كان كالحادثة واعرض على
 بان حكم الكثر بما يخالف الحكم على الاحاد ثم قالوا الزيادة و
 النقض ان ينظر فان الحوادث الماضية فتكون متناهية
 وعرض على ما اتى التوهم ومعه ذلك فان الاولى كالتوهم

راد

مع كونها غير متناهية ثم قال المحققون منهم الحوادث المتناهية
 اذا اخذت تارة مبتدئة من الآن مثلا ذاببة في الماء فمارة
 مبتدئة قبله في الوقت من السنة الماضية ذاببة في الماء
 وطبقت احدهما على اخرى في التوهم بان يجعل المبدأ ان
 واحد او هما في الزمان الماضي متناهيين متناهيين متناهيين
 كان وجود الحوادث الواقعة في الزمان الذي بين الآن
 بين السنة الماضية زائدة على المبتدئة من الآن لانها
 ينقص من المتناهيين لا يكون زائدا على كل واحد منها
 فاذا كان يجب ان تكون المبتدئة من السنة الماضية في حجب
 الماضي انقض من المبتدئة من الآن ويكون الانقض متناهيًا والا
 عليه عتد ان متناهية يكون متناهيًا فيكون كالتوهم متناهيًا واعرض
 للمهم عليهم بان هذا التطبيق لا يقع الا في التوهم وذلك يكون
 بشرط ان تسم المتناهيين وغير المتناهيين لا في التوهم
 ومن البين انهما لا يحصلان في الوجود معافضًا غير توهم
 التطبيق لهما في الوجود فاذا كان هذا الدليل موقوف على

فذلك الجانب الذي لا يتناهى
 قبل انتهاء المبتدئة من الآن

بالا يحصل بالزوم ولا في الوجود وايضا الزيادة والنقصان
انما في الطرفين المتماثلين في الطرفين الذي وقع النزاع
فمنها مية فهو مؤثر فيه ومنه احاصل كلامهم في هذا الوقت
وانا اقول ان كل حادث موصوف بكونه سابقا على بعده
وبكونه لاحقا بما قبله والاعتبار ان مختلفان فاذا اعتبرا
لحوادث الماضية المبتدئة من الآن تارة مرجح كالأول
سابق وتارة مرجح هو بعينه لاحق كانت السوابق
المتباينتان بالاعتبار فيستلزم في الوجود والاحتياج
فقطا بقما الى الزوم تطبيق ومع ذلك يجب كون السوابق
اكثر من اللواحق في الجانب الذي وقع النزاع فيه فاذا كان
متساوية في الخارج لو حسب انقطاعها قبل انقطاع السوابق
زايدة عليها بمقدار اعتناء فتكون متساوية ايضا انتهى كلامه
وكذلك بما قد ناك عارف الحق مستزاد في سبب تضار
مزدور قبل انشاء الله عز وجل العلم انما سلطان قضاء
العقل بالبرهان على اللانهاية بالامتناع فيسند النصاعد

والعقل

والعقل مطلقا لا في سلسلة التنازل والمعلومات سبيل
الصدور فمخرج القول الفصل ان في سلسلة التنازل
اللائق التي ليس توجد على تعيين فوطا العقل انما لا يمكن
تكون متفردة او لا ثم من تلقاء تدخل السلسلة المترتبة
في التفرع وان ذلك ميزان الحكم بالحالة والادريس
الزوم على خلاف ذلك فليس قلت كيف حكم على جبر
انما جميعا على هذا السبيل والدرستين مبرر في التباين
والنضائيف ان حكم على الحالة من حيث الزوم على سبيل
التضاد والتنازل سواء من غير فرق قلت لك انما
ان ميزان الحكم بالحالة كسر ان اقيم هو استجماع
الرتب والاجتماع في الوجود بالعقل فوجه اللانهاية في اعتبار الوقف
اذن نبيح تنال غار البيت العقل والمعلومات المجموع في الوجود
انما تكون مرتبة بحسب المرتبة العقلية لنفس الذات بما في الذات
لما كسب الوقوع ومن الخارج اذ ليس لها حقائق الاعيان
الا المعية الصرفة فاذا نقول في صورة التضاد يكون العقل

المرتبة المتناهية عدة الالهيته بحصولها بسرها لا هي زمنية
فان للعلول الاخير فيكون الترتيب والاجتماع والوجود جميعا
وحدة اللانهاية فاما في صورة التنازل فالمعلولات المرتبة
لا تكون متحققة في مرتبة ذات العلل ليس العلول لا يتحقق له
الوجود في مرتبة ذات العلل على خلاف كاد في العلل فانها
واجبة الوجود في مرتبة ذات العلل بانه فاذن لا يتحقق
شئ من العلولات في مرتبة ذات شئ من العلل فضلا عن تحقق
المعلولات الغير المتناهية في مرتبة ذات العلل فاذن في
المعلولات المرتبة الى الالهيته يكون اللانهاية في مرتبة التنازل
والتنازل والترتيب والاجتماع والوجود بالفعل في مرتبة اخرى
خلافا لتلك الجهة وهي الجهة الزاخرة والتفصا في يتبع
هناك ضرب من وجوه الفرق اوردنا في كتاب التبيين
والتقويمات وهو كتاب يقوم الايمان ان الشك في
لما لا يعينهم مرجاه في الشك في وضائع النفس في ترميم
وطونهم الى ان تهاير مقدار اتصال الحركة واستمرار الزمان

وتنازل

وتنازل عن عدد المصادف الزمانية المتعاقبة في جانب الماضي
فرقة اثبات الحدوث ولفظ الازلية ولا يستعمل في
شئ من الالهية واللانهاية في الكمية المتصلة او المنفصلة
له من التعلق بشئ من الازلية والازلية في الدهر بحسب يوم
الوجود او سبق لعدم الصريح الغير الداخل في جنس التقدير
والا لتقدير اليه امتدادات الابعاد المكانيه متناهية
المقدار وهو بحسب ذلك لا يدبرها ان تاتي او تستدعي
ان يكون في حيث الوجود في الدهر حادثة او ازيلت
اتصالات الكمية المستقيمة والمستديرة وكميات الاخذ
المتصلة الزمانية ومراتب اعداد الكميات المنفصلة
النهائية واللانهاية بحسب الكمية امر واد الازلية واللاهية
بحسب الوجود فاما عند العقل معنيين كل منهما صان الآخر
والمفهوم غير مستلزم اياه في التحقيق واتخاذ هذه الاوامر
والظنون من تبعات عدم الفرق بين عدم الصريح الكبر
وبين عدم الحكم الزاخر في حساب ان الزمان لو كان

مودوما اولاً ثم داخل في الوجود اخيراً كان عدمه واقعاً
 الاستعداد المودوم الزمانى زمانه فرجة المبدأ الى الانهائية
 والمنقطع استمراره وحده المستمر عند ان بداية دخوله في الوجود
 ولو كان متناهي المقدار كان انتها مقداره عند ان نقطة
 عدمه المستمر من قبل الى غير ذلك من التوهمات الكاذبة والخيالات
 الفاسدة فلما تكون من مزاياها المتوهمين كحسين
 الزمان مقداراً مستقيماً الاستعداد كما للابعد والمخلف الاستعداد
 والمسافات السطحية الاستوائية فيكون وحسبك ان
 انما الفرق بين كميات الخطوط المستقيمة والسطوح المستوية
 وبين كمية الزمان بالعارضة من الخطوط المستقيمة والسطوح
 المستوية والكمية الغير القارة الزمان بل على ان
 تتأمل تأملادق من المشهور فتعلم ان الزمان هو الزمان
 ان تتأمل تأملاد كما ان محد حركه مستديرة وحامل محد مستدير
 كذلك هو ايضا ليس مستقيماً الاستعداد بل حقيقة انه مقدار
 مستدير وهو كم متصل غير ذي راسع منطبق على حركه مستديرة

هو مقدارها الحال فيها وبه يتقدر الحركات المستديرة والمستقيمة
 على الاطلاق العموم وهو منطبق ايضا على محيط دائرة عظيم
 هو منطقة تلك الحركه ومنطقه الفلك الاعظم المتحرك بها بل
 منطقة العالم الجبراني بآراء وليس ان الكره القصية
 الترخيد للجسمات ابدعت بلا حركه ثم حركت اخيراً بل انها
 اخرجت من جو البيل الطلق ومن جو الفلك الصريح الى
 الابلس الذي هو حركه حركه مستديرة متصلة غير منقطعة
 ولا منقطعة الاتصال وليس لها في الوجود حد معين
 على مبدأ المسافة وطرف الاستعداد فماذا عجز لها في الكون
 الفرض الانه اعرضاً بالفعل من نقطة معينة مودوم من المنطقة
 تحضلت بذلك عند العود اليها دورة باقة واحدة ثم تجرت
 بعد ذلك دورات ثباتات وكل دورة مفروضة من دورات
 الحركه المتصلة منطقية على تلك المنطقة التزمى دائرة متدل
 النهار وكذلك الزمان الذي هو المقدار الحال في تلك
 الحركه ابدعه وخلفه البدع الحقائق سبحانه فاجزه من جوهر

بذاته طبيعة الوجود ويمتنع على ذاته بذاته طبيعة العدم وجوب
الطبيعة لا يستلزم وجوب افرادها كما امتناعها امتناع
بل ربما يمتنع بعض الافراد والمخصوص بخصوص وجوب
الطبيعة فيمتنع عليه الوجود بعد العدم او الوجود العارض
للماهية او الوجود الواجب من تنقاه الغير كخصائص
القيود والتقييدات والممكن بالذات ما لا يجب له ولا يمتنع
عليه بحسب نفسه فذاته طبيعة الوجود ولا طبيعة العدم وامكان
الطبيعة ليس بحد او امتناع بعض الافراد والمخصوص بخصوص
مرتقا خصوصية القيود والتقييدات فيمتنع على كل ممكن بالذات
وجود يكون عين ماهية او مزج من ذات ماهية ووجود لا
يسبقه الميسر المطلق بحسب جوهر الماهية سبقا بالذات ووجوب
لا يسبقه العدم الصريح سبقا وترتبات من له كذا وعلى كذا
بما هو المحرر ووجود قائم وموضوع على العرض بما هو العرض
قائم بالذات وعلى الحركة والزمان الوجود القار وعلى الزمان
العدم السابق المستعقب للوجود والعدم الطارى للذات

بلا وجود

بعد الوجود ثم اؤثر كذا ما اوردته في القواعد
المستقيم ومرتبة الميزان وان لم يكن يلزم هناك الوجوب
بالذات الا انه للعناصر من لزوم استغناء الممكن الباقى
عن فاعله لذاته والبقاء بحقيقة لموتية في الوجود ليس
اذا امتنع العدم الطارى بالنظر الى نفس ذات الزمان
المستبين ان امتناع احدهما في النقيض بحسب حوزة الذات
فرقوة وجوب الطرف الاخر بالنظر الى كسب نفس الذات
فيلزم اذن ان يكون الوجود والتقابل للعدم الطارى
الوجود الطارى او الوجود المستمر او ما شئت فسمه وجبا
لذات الزمان بحسب جوهر ذاته فيكون لا محالة غير متغير
فاستمرار وجوده الى غده فاعله لبقائه فبذلك معضلة
الشكوك وانما عقد اعضاها سبيل حله وابطاله ان يقول
كيف يكون ذلك الخوف من الوجود واجبا لذات الزمان
لممكن الانتفاء عنه نظر الى ذاته ضمن انتفاء الوجود المطلق
عنه بالكلية وان لم يكن ذلك مجرد عرض الوجود له ما خوردا

على الحقيقة بهذه الحقيقة فالوجوب على تقدير مستفاد من
 تلقا الغير ليس بوجوب الوجوب بالنظر الى النفس الذات
 بشتى وشرائط الوجود لا يصح نقيضه للعدم الطارر ولا
 لشروط الوجودات الخاصة اصلا بل ان نقيض الوجود
 رفعه والمقيد قد يرتفع برفع ذاته المقيدة وقد يرتفع رفع
 قيده برفع الوجود الطارر لا ياتي ان يتحقق بالوجود او
 لا يكون طاررا والمنع انما هو العدم الطارر على النقيض
 التقييد لا على الاضافة لا يرفع الوجود على سبيل التقييد
 انما يرفع المقيد بالعدم ولا يرفع المضاف الى الوجود
 على شكل رفع المقيد فاذا ما سمي كذلك ان يتحقق برفع
 نقيضه برفع الوجود فيتحقق برفع غير طارر ويلحقه انما اللازم
 من امتناع العدم الطارر بوجوب رفعه بالنظر الى ذات على
 الارسال هو ان يكون العدم برفع العدم المساوق للوجود
 او برفع طوره المتحقق بالارتقاء ذات لا بعد حصول الوجود
 فاذا لم يكن كماله المخصوصين في بقية الامكان ^{بالنظر}

لا نفس

الى نفس ذات الزمان فيفتقر كل منهما الى علة موجبة
 وكذلك سبيل القول في امتناع العدم السابق المتعقب
 للوجود ووجوب نقيضه الذي هو رفعه ان يكون رفع
 العدم المساوق لحصول الوجود او برفع استعقابه انما يتحقق
 بانقضاء الوجود راسا واللازم واللا بد فلما يقع شرطه
 الازم تلقا علة موجبة فليست تعرف وعلى ما سبق
 النظم سبيل القول في الوجود بعد العدم اية بعدية كانت
 بالنظر الى ذات القيوم الواجب بالذات ثم سلطانية
 يمنع هناك مع امتناع جميع انحاء العدم فوجب نقيضه هو
 رفع الوجود بعد العدم وتحقيق الوجود السري للوجود
 هو من اجل جميع الوجودات وليس هو من بعد عدم بوجبه
 الوجوه اصلا ثم ان لنا عقدة عقده الاعضاء
 هناك سبيلا آخر عسلا ولات حين مناص الالباب قد اتانا
 الله سبحانه عظيم فضل وجبريل طوله وهو ان يرفع الوجود
 العدم الطارر على الزمان بحسب نفس ذاته اما ان يكون

هو القصور والاول واما ان يكون جائز البقاء مع انعدام علته
 الناقصة وكلاهما مستبهما القصور في مجموع على ما ذكره في كتاب
 لانه لما ان يكون القصور الواجب بالذات قبل ذكره هو جاعل
 التمام وعلة الناقصة فيلزم الامر الاول واما ان يكون شئ
 آخر وار الواجب بالذات فمات تتم به علة الناقصة فتكون
 علة تمام امر المكملات بالذات لا بالذات ولا شئ من المكملات
 يمنع عدم الطارر بالذات الا الزمان فكل ممكن بالذات
 غير الزمان فان عدم الطارر يمنع بالغير من بقاء وجوده
 علة فاذا كانت العلة الناقصة للزمان عدمها الطارر مكملها
 بالذات متممها بالغير والزمان عدم الطارر يمنع بالذات
 فيلزم لامحالة امكان بقاء الزمان مع انعدام علة الناقصة
 بعد وجوده وذلك خلف محال اذ كما يحصل المحال محال ككثرة
 امكان حصول محال ثبت ومثل ذلك مثبات في العدم السابق
 المستعقب للوجود ايضا فان هذا العدم ايضا يمنع
 بالذات في حق الزمان دون علة الناقصة فيلزم امتناع عدم

الزمان مع امكان عدم علة الناقصة فيلزم امتناع ذلك في قوة
 جواز وجود الزمان مع عدم دخول علة الناقصة بعد وجوده
 وجود المحال محال فمذهبه المغضلة قد اوردتها بعض المتأخرين
 والمراسلات الى بعض من كان يستحي المحاط به الاول المعنوي
 والاصحاب الروعانية ولست ارسلوا المترجمين ان
 فمستهم بالفعل استخراج سبيل المخرج عن ذلك من خارج
 والقوانين فليعلم ان مسدح القضية عند مس سبيل الاول
 ان فيه خطا للعدم سبيل الزمان بالعدم الصريح البديهي
 فان الزمان انما يمنع عليه بالذات طرأ العدم الزمان طرأ
 الزمانا او سبق العدم الزمان على وجوده سبقا زمانيا اذ
 يتحقق في حق وجود الزمان على تقدير عدمه وذلك في حق النقص
 فملاك هذا الانتفاع خصوصية ذات الزمان واما طرأ العدم
 على وجوده في الدهر طرأ او سبقا او سبق العدم الصريح على جزء
 في الدهر سبقا او سبقا فليس يمنع بالذات الى ذاته امتناعا
 بل انما يمنع ذلك امتناعا بالغير اما العدم الطارر فله حجب

بقا وجوده في الدهر من تلقا ثبات علته الفعالة ودوام
 قياضته ولاستدام ذلك امر مستحيلا وهو الامتداد في
 الدهر على ما قد استبان في مظانه وبهذا الامتناع بالقياس
 يتخصص الزمان بل مطروفاً في حركاتها متباينة واما العلم
 السابق قبالة ما يزعمه المستندون كحدوث الذرات
 الثابتة الصرفة الخارجة عن عالم الممكن الاستعداد للذرات
 ميزان الصلوح بقول الفيلسوف هناك طباع الامكان الذي
 لا غير مستل على كسب فساد ما يزعمون وبهذا الامتناع
 بالغير ايضا غير مخصوص بحقيقة الزمان بل ادت كل ما يكون
 مرموزا بالذات بالامكان الاستعداد من الممكنات الذاتية
 على الاطلاق العموم الثاني ان فيه مغالطة من عدم
 الفرق بين الامكان بالذات والامكان بالقياس الى
 الغير وكذلك بين الوجوب بحسب الذات والوجوب
 بالقياس الى الغير وكذلك بين الامتناع بالذات والامتناع
 بالقياس الى الغير فالممكن بالذات ما يمكن وجوده وعدمه بالنظر

الى ذاته لا بالقياس الى غيره فليس بالذات ذلك ان يكون
 وجوده وعدمه واجبا او ممثلا بالقياس الى غيره فاذن
 بالذات ليس بصيادم ان يمتنع ذلك على العقل نقول اذ اتضح
 عدم الطارر او السابق بالنظر الى ذات الزمان وجوب
 وجوده وبقاؤه من تلقا علته الفاعلة اتساقا لكون ممكن
 الوجود والبقا من حيث نفس ذات فانما يستلزم ذلك ان
 يكون عدم الطارر او اتساقا ممثلا لا محذورا بل قياسا
 الى ذات معلولها الذي هو الزمان فاذن امكان عدم الطارر
 او السابق بالنظر الى ذات العلم الممكن بالذات ليس
 ان يمتنع ذلك على العلم بالقياس الى ذات المعلول بالنظر
 الى نفس ذاتها فبين بالذات وبالغير والقياس الى الغير
 كل الوجوب والامكان والامتناع وقوان بين مستبين
 غير خفي وقد اوفينا حقه البيان والافق المبين للممكن
 عن ذلك فزهدوا عني فان اعرك الشك انه
 اذا كان عدم الطارر او السابق الممتنع بالنظر الى ذات

الزمان انما هو الذي يطرأ او يسبق في الزمان طرفا زمانيا و
 يسبقا مكملا لا يمكن ان يشترك في هذا الاتساع الزمان و
 مفارقات الزمان مراريات عالم الابداع وابداعات
 عالم اللاحق فاختصم يجعلون ذلك خبرا خاصا بهية الزمان
 بخصوصها لا غير فاعلم ان للزمان مراريات مر الابداعات انما
 يمنع ذلك بالنسبة اليها حيث الطابع المتكرر بينهما
 وهو مفارقة عالم الزمان والمكان لا يجب خصوصية شئ
 مرارياتها على خلاف الذي في ذلك الزمان اذ هو مخصوص
 فانه وخصوصية ماهية يقتضئ امتناع ذلك كونه مستلزما
 لوجود الزمان على تقدير عدمه ولا كذلك الامر في شئ
 من الماهيات في ماهية الزمان وخصوصيات سائر الماهيات
 باسرها مطلقا لا اعتبارا في اعتبار هذا الاتساع فليست تعرف
 ان مرارياتها من سبيل للبدل في اعتبار حدوث
 العالم ان يقال لوجود الزمان على اوضاع الذي يسبق اليه
 يمنع سبق العدم على امتناعا زمانيا محب نفس ماهية الزمان

البر

وليس يمنع ذلك على علة التامة لكونها غير واجبة الذات
 ومنزوم هذا الاتساع من محل الممكنات هو ماهية الزمان لا غير
 فاذن يلزم من ذلك جواز ان يكون علة الزمان غير داخل
 في الوجود بالفعل والزمان بالفعل وجودا وقد استعطفنا
 التمس عن هذه المزاوغة المشاغية في سبيلين تجريد عن
 وهو امكان سبق العدم الصريح عليه في البر وقد امتنع
 تلقاء العلل المبدعة عن المنع عليه بالذات وهو العدم المكنون
 سبقا زمانيا والفرق بين امكان العدم السابق بالفعل
 الى ذات العلة محب نفس الذات وامكانه بالنسبة اليها
 محب قياسها الى ذات المعلول وهو الزمان واثبات الاول
 ونفي الثاني من الفاشية لا زمان القاطع
 الجمهورية والاحتجاج على حدوث الزمان بناه مكنية مقداره في
 الحاضر واثبات حدوث العالم حدوثا زمانيا بابطال اللانهاية
 العددية والطواش الزمانية المتسابقة المتعاقبة لوجود
 في زمانية الماضي واجزا حكم للحدث الزمانى على الطابع

المتعاقبة الا فرادى الى الامتداد فرجة البداية محدودة وكل فرد
 فرد بالزمان على الاستغراق الشئ وفيه ادراك غير مرة
 واحدة ان شيئاً من هذه الايام لا يسير الى ان ينفصل
 عنه المحصول اتصالاً بالمقادير المستقيمة والمستديرة لا تتعلق
 باللازمية فالوجود والحصول بحسب التناهي واللازمية في الله
 والساعة كما دائرة معدلة المتناهي لا تتناهي في المقدار وهو
 ذلك لان في السبوقية او اللاحقة بالعدم العرج والعدم
 كلكم معاً حركتها الى ورتة المتصلة والبراهين التامية
 بالحكم على التناهي بالاطلاق انما سلطانها على اجتماع وضوئها
 والاجتماع فالوجود فرجة اللانهاية والطبيعة المتعاقبة كفراد
 متخلفة الماهية في امتداد الزمان تبعاً لثب الافراد في غير انقطاع
 كما قد سببان لك فيما قد سلف وفيه شبه المغالطة
 ما قد قيل بانها في الفاصل في علم الامكان وكل خير من غير ان
 لا تخلو انما ان يكون في حال تفرده ووجوده وهو محال لللازمية
 الموجود وتخصيص الحاصل في حال عدمه وهو المطلوب فيكون العالم

بجميع اجزائه سبوقاً بالعدم الصريح في التناهي واللازمية
 السابق لحد ان يقال التناهي في العالم حال وجوده ولكن
 بما هو لا بشرط وجوده والتخصيص بالحاصل واللازمية
 الموجود بشرط حصوله ووجوده لا في حال حصوله ووجوده
 فوكان ما بين اخذ الاثر في حال حصوله كخبره وبين اخذ
 الاثر في نفسه بل بشرط حصوله وليس يتصور ان يؤثر المؤثر
 في الاثر في حال حصول الاثر بل شان العلم معلوماً على هذا السبيل
 فانها تؤثر في حيث هو هو الا انها محاصلة ولا بما ليس
 محاصلة ولكن حيزاً هو حاصل وباطل انما تأثير المؤثر في حال
 الحصول به تلك الاثر وذلك بتخصيص الحاصل بتلك التخصيص
 ولا يستحال فيه وبعبارة اخرى ان اريد حال الحصول للمعلول
 والعلة في حق الاعيان بحسب المقارنة والتحقق بالنظر ان
 المعلول اختير ان التأثير في حال الحصول به تلك التناهي وان
 المعية العقلية بحسب المقارنة الذاتية للذاتية بحسب مرتبة
 ذات المقدس في التأثير ليس في حال الحصول ولا في حال

اللاحصول اذا التاثير فنفس الذات فحيث حصل
الحاصل واطول ذات العقل بحسب رتبة عقليتها
حصول ذات المعلول بل انما يعقل فيها جبر ذات المعلول
فحيث نفيها لا فحيث حصل ولا فحيث لم يزل
الحاصل وليس بين ذات المعلول وبين ذات العقل اقران
واقى لزوم النظر الى مرتبة نفس ذات العقل انما بالنظر
الى مرتبة نفس ذات المعلول فقط فاذا ذات المعلول
او اللاحصل متأخرة عن مرتبة حصول العقل والاحصول
وبها ويخرج ذات العقل مقارنة ذات لزومية بحسب الحصول
فحقا ومن الخارج بالنظر الى نفس ذات المعلول لا بالنظر الى
مرتبة ذات العقل والمتكلمون لما لا يعينهم يصفون عن
جادة سبيل الحق ويحشون مسكنا آخر وعرا سويفا وان
المؤثر يؤثر في حال حدوث الاثر لا في حال وجوده ولا في حال
عدمه فان حال الحدوث وراه حال الوجود وحال العدم جميعا
وربما زاد بعضهم في طينور السخا فنعمة فقال بتاثيره على

ثان

انما ليس بحسب مقارنة العقل والمعلول في الحصول كالصوت
يوجد في الآن الثاني ويصدق وجوده في الآن الذي قبله
فيكون التاثير سابقا على الاثر بان ويقع في الآن القبل
الى ما يحصل بعده سواء كان الاثر موجودا في ذلك الآن
بتاثير اخر كما في صورة الحدوث في لقاد العقل الموحدة ويكون
الاثر في الآن التاثير غير موجود وفي الآن الذي يصير موجودا
الا يكون مقارنا للعدم ولو للجيب ان الوقت اعز الال
بابطال هذه التمايل والاولام فلسف الآن الى السجدة
عنا كما ونام للتلفين للتشطين بالمجادلة وتفسهم
هذه المسئلة الى سمعهم يقولون والمحادلة
على قدم الزمان انذ لو كان الزمان حادرا غرا في الوجود كان
معدوما قبل وجوده قبلية انفا كيت لا يجمع بحسبها قبل
البعد فترين الواقع وهذه القبليتها انما هو ومنها بالذات
الزمان بعضها بالنسبة الى بعض وليس بحسبها ما بعد
الزمان الا بالعرض من جهة مقارنة اجزاء الزمان فاذا انعم

وجود الزمان على تقدير عدمه ولا يسترب فراغهم بمقالتهم
 هذه انما يجادلون اقواما من جنود الطبيعة الالهية المتواجدين
 باوهم القاصرة الى ادراك القليلة المانعة كالتعلقة
 الغير المكتملة سبيل انهم ياتون بها على سبيل استيفاء
 برهانيتها والاعتقاد بصحتها كيف وقد يستبان لك من
 متكررة انهم هم الذين اصطلحوا على تسمية الثابت الى غير الثابت
 والى الثابت بالقبليّة والمعتبة بالمرور والسرمد او صغوا
 ان الزمان كمال ليس له وجود منزلة لا يكون وجوده زمانا ولكنه
 لا يصح ان يكون العدم متروا ان يكون عدمه زمانا وان
 القبليّة الانعكاسيّة منها الامتدادية المكتملة الزمانية
 ولا يكون معروضا للجزء الزمان ومنها الصريح للعلاقة
 الغير المكتملة والقبليّة السردية كالمبارك الاول سبحانه
 الى هذا اليوم الى هذا اليوم وهذه الحوادث اليوم مثلا كيف
 اذن يتاخر عن انفسهم ويسيرون في كثر من الاعتقاد
 خلاف من فهمهم وبالجملة توهم الامتداد على تقدير عدم الزمان

والله اعلم

واتضاف الباري القدوس بالقبليّة المكتملة الامتدادية
 او المقتضية السببية الزمانية اعلم يستصحب ويختص بالاولاد
 اليد وبصيرة ما فقط لا فرجا بابت الفسفة ولا في سلام الكلمة
 بل انما يحفظه الشكول لما لا يعينهم باوهم القاصرة النار
 في مفارقة العز وميواة الغر وفرة فلا لا عوجاج
 ان مراقب احتجاجاتهم ما يقولون اليس من المستحيل ان
 اكثر السمر بالان الكبر والمعتبة بالعالم الاكبر عظمة
 الناقبة بالقصد الاول الغنيوم الواجب بالذات جل ذكره
 بنفسه فانه سبحانه اذ لا خارج عنه الا هو وما سوى نفسه
 سبحانه فهو داخل فيه بالضرورة وليس يتصور لمادة
 احلا فهو البديع على الاطلاق وكذلك افضل اخر الزمان
 اكبر المكنات والقدس المكنات في انفسه اليد وبصيرة
 التام بالايحاء والابواب نفس في الفياض الملقم غيرة لا يغفل
 ان يكون له مادة ولا ان يكون لوجوده علة فاعلم العلة غيرة
 ذات فاعلم الفياض على سلطانة فهو الصادر الاول واتم

المبدعات واحققا بالابداج واول الجواهر العقلية المنفردة
علائق المادة وغير محال الامكان للاستعداد فماذا نلنا
طالك فيضنا ان نظام العالم وصدور المصادر الاولى من
اجزاء النظام الا تم الاكمل النور هو افضل المبدعات واول الجواهر
العقلية غير المبدع الفعال الغزير العليم طباع الامكان الذي
فقط والمبدع الفعال البارز الحق واجب الفضي تام الا
مثان بالوجود فقال بالرحمة فكيف يسوع تخلف المعلول عن
القائمة وتختلف الفضي عن فعال الافاضت فاذا لم يحيط
القول بآلية العالم من تنقاه افاضت الفياض الا ان لا
والرحمة والخروج عن اقليم الحق باستنكار الاصول البرانية
فيقول مقدمات هذا السياق لا ريب في حقيقتها ولكنها
غير مجدية فرست لازم المطلوب بل قاهر عن جدور الاتساع
للهيالي الغضب والتعجب والتفتيش وانما يستتم الاتساع اذا
ثبت ان طباع الامكان الذاتي فتمت استحقاق قبول
الفيض الا ان لا وفي لم اثبات ذلك ودون اثباته

الحيال

حت الحيال بالانامل وخط القناد بالاصابع كيف وانما
قد اشقنا بالراهن الساطع القائمة بالقطر ان الممكن القناد
ليس يسع من جوده وقوة استحقاقه بحسب طباع الامكان
بالذات الا التقر الواقع بعد البطلان القراح فحقا
والوجوب المسبوق بالعدم الصريح ومن الدر والتخلف
الغلة القائمة انما السقيان التخلف للثقة الكمال النبال
مطلقا والتخلف الصريح العليم لا مطلقا بل اذا كان من
جانب الفاعل اذ اتم تسوية الوضع واسا كعدا فاضة
مع استتمام المشتقات واتساع الرابطة جميعا لا اذا كان
من تلقا جوه ذات المجعول لوجوب التخلف واتساع الغيرة
الى النفس ذات العلول بحسب طباع امكانه الذاتي لكون قبول
الفيض الا ان لا والوجوب الرمد الغر المسبوق بالعدم
الصريح متعنا بالذات فحقا جاعلة دائرة الامكان من
جنب غير مطلق على فحار الدخول فوسق اليس البرهان
الظاهر على تخلف المعلول عن علت القائمة بالاستسارع

ان كان التخلّف يستلزم اما حرق فرض استتمام العلوية
 وقوع التخرج بالفعل او بالمكان من غير محج يقضي التخلّف
 من حيث امتناع الفيضان من قبل محج بحيل البرهان ولا بها
 تمامية المحل الموجب بل ان عزيزه العقل الصريح توجب
 سلامة اللب الناصح مستوجب وبالجلد ضابط سنس العلة
 والمعلولية ان العلة الذاتية ومعلومها والمجمل التام مجموع
 ان كانا جميعا زمانيين كان يجب للامانة ان يجمعهما في الوجود
 زمان او آن والا فلا ذلك ان المجمل في وجود ذاته تمام القوة
 على قبول القبض مرسلا مطلقا استمع تخلف عن جعل التام
 على الارسال في الاطلاق واذا كان في طباع وجود محج في
 ذاته الا تخلف الصريح من جهة ما ان طباعه قد صغر قابلية
 التقرر الازلي ويمتنع بالنظر الى وجود ذاته الا الوجود من بعد
 العدم الصريح كان يجب ان تخلف عن جعل التام تخلفا
 صريحا دينا غير يستيال لا المقدور والاطم ولم يكن من ان تخلف
 اصلا فلتقف اما تعتبر ان تنطبق العقل الضابط

ان المعلول تخلف الحصول عن مرتبة ذات العلة تبت وان كان
 هو معها باصول من خارج الخارج ولا ينشأ من ذلك استتمام العلة
 ككون الحصول من مرتبة ذات العلة امر لا يسد حارة الامكان
 ولا يحتمل طباع المعلولية بل هو ممنوع ذاتي بالنظر الى وجود
 المعلول فلهذا تلك كلف في التخلّف الصريح اذا ما كان طباعه
 ذات المجعول وذاتي استحقاق ما بهت لما المستبين ان
 بالذات ميزان تصحيح الاستناد الى العلة للمحل قال قلت
 اذا صح ذلك فاذن تكون العلة الناقصة للصادر الاول
 ذات جاعلة الفاعل مع طباع امكانه الذاتي فلا تصح
 في الوجود علة تامة بسيطة اصلا قلت كلا فان كان مكان
 من مرتبة ذات المعلول المنفوخ عن غمنا في طاعة العقل
 اياه عند النظر في استناده الى العلة لكونه من مرتبة
 المعلول المتفاني كما هو مراتب الماهية ومن اعتبارات
 ذاته المحق للاعتبار طباع المعلولية والمكملت لنصا
 الناقصة الى العلة فهو من مرتبة المعلول المتفقر الى العلة المتفقر

إليها اذ هو من اعتبارات جانب المعلول من اعتبارات جانب
 العلة والتجمل انما افاضته لاجل التمام على طريقي استحقاق
 امكان المفعول وعلى حسب من جاز قوة طباعه على قبول الفرض
 وان لم يكن هناك رتبة بالامكان والاستعداد والاضافة
 بالقبض من القياس على الاطلاق اصلا فاذا قيل مثل الفعل
 المبدع التام لم يبدع النفس غنية فافاعيلها على ما
 كالعقل اولم لم يخلق الكرس يدركا للطباع المرسل ومنه
 الكلية وسائر العلوم القدس بالاستكمال كالبشر اولم لم
 المعلول حاصل الذات من مرتبة ذات العلة اولم لم يجعل
 الماهية الامكانية موجودة بحسب مرتبة ذاتها ولم يجعلها
 بحيث تكون ما يتنها من بعضها انيتها اولم لم يجعلها منسجمة
 الى مساويس حكم الستة عدد وذلك كله من هذا القول
 ومرر كيك السلوال ومسيخ الفخر ومخيل النفس
 فكله كذا قيل البارز انفاض لم لم يوجد عالم الامكان
 ولا زال غير موقوف بالعدم الصحيح كان هذا القول ايضا

حز

جنس تلك الاقوال المستخفة عند من عرف طبيعة الاشياء
 الذاتية ومقتضاها على ما قد تعرفت في البقايا السابقة وايضا
 استناف غرضناك بالربا لم يسيل اللم ان التقدم بالذات
 في الحقيقة الوجوبية مساوق التقدم الانعكاسي السوي والنا
 بالذات بحسب مساوق التأخر الانعكاسي الذي قد فاذن قد
 تلخص ان الحال في التلخص غير العلة التامة انما هو اللامعية
 المكنة الامتدادية على الاطلاق واللاحقية الصريحة الغير المتعدية
 اذا كانت المعية السردية غير متمنعة بالنظر الى استحقاق
 ذات المعلول لا مطلقا حكم المعية السردية بين العلة التامة
 الراجبة بالذات ومعلولها المكنة الذات بحسب الوجود السوي
 فحق الاعيان من جهة انها متمنعة بالذات بالنظر الى
 طبيعة الامكان الذاتي وحقيقة الوجوب بالذات حكم المعية
 الذاتية بين مطلق العلة التامة ومعلولها بحسب مرتبة الذات
 من جهة انها متمنعة بالنظر الى طباع العلية والمعلولية فليثبت
 من الدائر على الالسن ولا فواه والغاية في ذلك

فليثبت

والاذا كان فتقريرا او حضاة من جهة انه لا مخلوقا ان يكون
 جميع ما ليس منه بذل وجوده في عالم الامكان حاصل
 الا ان يكون بعض العالم ازل الوجود لا محالة لا يتنازع
 تخلف العلول عن العلة التامة او لا يجب لا محالة ان يخرج
 شئ مما ينظر في صحة وجود العالم ويعتبر في تمامية العلم
 من القوة الى الفعل مع خروج العالم من القوة الى الفعلية
 فيعطى النظر الى ذلك الا ان المتنازع الخارج الى الفعل في
 الفهم الى حيث تيسر المتغيرات المستمرة الى حيث لا
 معالى لانها في الحقيقة البداية وذلك محال حكم البرهان عند
 العقلاء اجمع فلا يحصى غير الحكم بالازلية العالم بحسب الوجود
 له من تلقاء قاعلة التامة السند بالذات فنقول كان كما
 يستبهرت غير محتمل ان سبيل ادخاض هذا التفسير اختيار
 الشق الاول من شق الترتيب جميع ما لا ياتي منه وجود العلة
 الاول الذر هو افضل اجزاء نظام الوجود في سلسله البدو
 في الازل بالفعل لا محالة اذ قاعلة التامة هو نفس ذات البارز

الفعال

الفعال باجديته المطلقة وبساطته المطلقة وانما تخلف عن خلفا
 صريحا غير كليم ولا سينال بحسب الذر الذي لا يكون المقياس
 هناك متنازع بالذات والواجب في رتبة العلية والمعلولية
 ان يكون المعلول مع علة التامة في الوجود معية تحتها جو
 ذات العلول للمعية تباها باجود ذات العلول بحسب
 نسخ الماهية وياياها نفس ذات العلة بحسب مقتضى
 الحقيقة على ما قد تعرفت غير مرة وما يجوز به سبل
 الجدل على من يذهب بفرق التكفير لا يعينهم الى ان
 اختصاص حدوث العالم بوقت حدوثه لكون حدوث
 في ذلك الوقت مخصوصا اصله وان كان ممكنا قبل ما اورد
 في الاشارات وتقريره على انفس صاحب المحاكات انتم
 يستدلون على قدم فعل الله بوجوب الاول من حيث الفعل
 وتقرره ان الواجب لذاته واجب في جميع صفاته الاولى
 وكل ما يحتاج اليه في التاثير حاصل لذاته وقد ثبت ان المعلول
 لا يتخلف عن العلة التامة فيلزم قدم الفعل وتقييدها بالاولية

طوع الصفات للاضافية والثاني من حيث الفعل وتقره
 انه لا يجوز ان يكون فاعله معدوماً ثم يوجد اذا العدم الصريح
 لا يتميز فيه حتى يكون امسك الفاعل عن المجاهدة او لم يبعث
 لحوال من المجاهدة فربعض حتى يكون الصدور عن الفاعل
 فربعض الاحوال اول من صدوره فربعض بل لو كان صدوره
 واجبا كان في جميع الاحوال اول صدوره كان في جميع الاحوال
 فيلزم واما تقدم الفعل او عدمه بالمره وبه لا يثبت في رتبة
 من قال انما حدث في الوقت لا ان كان الصبح لوجوده او ان
 ممكناً فيه وتقييد العدم بالصرح اخراجه العدم الحادث
 المسبوق بالمادة انتبه بعارضة ونحن نقول ان ذلك مستحب
 الانتاج على اوضاع اولئك الاقوام واما على سبيل الحق
 مرصداً للعقل ومسلماً للربان فمنسبب الفساد تبه البيل
 من المنزلة بمران العقل المضاعف انه لا يتجدد في الفعل
 للمقاصلا وانما الحاصل بعد الاصول جوهريات المعلول
 وان العدم الصريح انما لا يتميز لانه يتصور في حده ولا يتوهم

في استمداده ولا الاعتداد ولا التقدير ولا لا تقدر طوع جبر
 التبادر في اللاتمام من راساً فاذا لم يسلح فيلزم ان كان حده
 العالم قبل ما حدث لانه لا قبل له في طار دائرة الامكان او ليس
 يتصور قبل وجوده الا الوجود الريمي وقد انصرح لك
 ان الوجود الريمي متمتع بالذات فحق الكمالات متلقاه
 طبوع الامكان وطباع المعلول في البارز الفاعل قبل غيره
 بقدرته وارادته وعلمه وحكمت صب سجال الفيض والرحمة
 على عالم الامكان حسبها وسوسه استحقاق ما بينه وبين
 طباع امكانه فانه سبحانه علمه علمه انه نظام الحروف
 وهو عالم جمل عوالم الامكان واقايله بنظام العمل للشق
 فقال له كمن فكأن فان قيل لم يفيض على فعل الوجود
 الغير المسبوق بالعدم الصريح كان الجواب لانه لم يجز
 بضعه ولم يستحقه كونه من نقصان جوهري الفعل الا
 وامسك من الفاعل كما انه لم يفيض عليه الوجود المقدس عن
 الماهية لنقصان ذاته ومضوره جيع وان قيل لم يفيض

قبل ما ابد عنه كان للوهاب لا لا قبله لا لا الازلية
المتنوعة تحت رحمة طبع ذاته واستحقاق ما يت
وعلى هذا السبيل يستدل لاهم في مسلك الجبر
بعدم التعطيل حيث يقولون ان القول بانزلية الباري
الحق سبحانه وحدوث مجهولاته باسرها ان هو التعطيل
لجواد الحق وجوده عند عدم المجموعات راسا وذلك خلف
بحال اذا ما جوده المطلق وجرادية المحضة بالذات
مرتبة الذات لا في جبر امر وادب نفس الذات اصلها
بدنه لا يكون الا واجبا بالذات من جميع جهاته
ان يتصف اجزا باليسر والافرية ذاته واولا يتوحد
ما ذيق الشمس ولام شعاعها وبقا ذرات قنونا
فما ظنك بشمس عالم العقل وهو نور الاثوار غير شاهر
النورية والمجد والكمالات اذا كان مفيض للنور وقاما بالفضل
اذ لا ابد او امر البين انه ما يفيض منه الوجود وانما هو
افضل وجودا وفعل وافيض منها يعطى لذة لا غير

يكتفى فيه فعل اليجاد والافاضة فبذره المحي ايضا السابق
موضوعة الاساس على اوضاع التكليف لما لا يعينهم لبره
الساقب سبيل الاصول العقلية والقوانين النظرية في المخرج
عند التفرع بمسالك العقل المضاعف اذا ما كان يلزم
التعطيل لو كان يتوهم فالعدم المصح قبل وجود العلم
قد ان متشاعنا غير متسعين او قد ان غير متسعين
وواسطة مقدارية اوحدة واحد غير متسعين هو طرف اعتداد
هو هو مقدارها الآن للزمان فكان الامساك عن فعلها
الفعل وضع الافاضة فحتم طرقة الابداع والافاضة
للفعال الجواد عز وجوده ورحمة وامساك له عن ضوئه
وقد استيقنت ان ذلك ان هو الاخيال فاستغنى
السودا ويزن وديم باطل يتوجه الظلانيون وانما بها
عدم مرجع صرف ودرر راء توهم الحدود والاعتدادات
قبل الوجود القراج المسبوق بالنظام العالم فتمت الدرر
تلقا وجود الجواد الحق افاضة الفياض على الاطلاق على ان

يقع الوجود والعدم القراح فخير العدم الصريح بدلا عنه
لا في خد ما يرى في الوجود وفي الوجود من غير خد العدم ليس
انه الباري الحق الذي لا يعلم كمن يتجمل بها ولا في مرتبة
ذاته ولا انه سبحانه لذاته شرف جهات ذاته او شرف ذاته
التي هي مشغرات الصنع والافاضة بل انها كانت المبدأ
غير مستعدة الوجود في قبل استحقاق دوافعها وفي بقا
احكام ما هيئاتها اذ كانت ضعيفة للقاء في احتمال الربة
فالسفر قاهرة الدوات غير قبول اذلية الوجود في الد
فكان لا محالة انما التجدد نفس ذات المجهول لا في رغبة
انما كان يعوزه في الحاجة فاذن ليس لتوهم التعطيل
منع ولا في القضاء على جميع المكنات بالحد فيم الذي
والدهم في منع افلا يتصور ما ذا في الشمس لو لم يكن الوجود
ساهرة مدرية تستضيء بنورها او جدر ان طينة تنبع
بجنودها فما ظنك بالملك الحق والفقر المطلق في الملك
والفرح جعل الظلمات والنور اذ كان متناشرا بالعدم

والا زلية

والا زلية تنفرد بالاولية والربوبية وبالجملة انما يملك
سبيل التعطيل فيضيق في رتب الوهم ان قيل وجود
العلم عدم ما متدا واحد هو ما يمكن فيه الصنع والاعمال
ويصح فيه الابداع والافاضة فوق حدوث في الدهر
دون الا زلية في الرتبة كما تحبب السفهاء الطعام من هم
الطنون والاولام فانما العقلات النخون والحكماء الرخون
فقامم في العرف انهم مقامات العارفين ولذا لك قال
في الميات السقاء والنجاة وهو لا المعطلة الذي عطلوا
عن وجوده يعجزه هو لا الكناية عن فرق المعقولة والاشارة
في التكليف لما لا يعينهم وانا افول فراراه هو لا المعطلة
التكليف الذين عطلوا الوجود او تلك التي ابدت
ارسل المشتك في المنطق في الذين اشركوا بالله سبحانه
مبدعانه في الربوبية والاله الوسيط من الحكماء المنادين
بالحكم اليمانية البرمانية اصحاب شجرة مباركة رتيوتة
لا شرفية ولا عينية اعلم ان علوا الباركي المبيع

في الابداع ومجد الفاعل الصانع في الوضع هو انه بانه بحيث صنع
 ويصنع ويفيض ويخلق لا بان الاشياء خلقت والموجودات
 صنعها كانت في العالمية ايضا كذلك فان علوه ومجده
 في العلم هو انه بانه يعلم الاشياء فاطبته بعين عليه بانه لا يفيض
 عن الاشياء جميعا كانه لا يفيض معلومة لا بان الاشياء معلومة
 له فاذن علوه ومجده سبحانه بنفسه بانه جميع جهاته وصفاته
 لا يلوذ به وانما هو مظهراته ومفوضاته ^{سلك}
 في الشفاء والنجاة وسائر كتبه مسلك الخلقين في قول الخلق
 فلم يزد كلام الشفاء بعبارة قال في اولنا سعة اليأس
 بعد فطرته في القول والعقل الصريح الذي لم يكن يشهد الى الله
 الواحد اذ كانت جميع جهاته كما كانت وكان لا يوجد
 عنها قبل شروعي الان كذلك فالان ايضا لا يوجد بشر
 فاذا صار الان يوجد عنها شئ فاذا صار الان يوجد عنها
 شئ فقد حدث في الذات تصددا واردة او طبع او قدره
 ويمكن ان يشبه هذا لم يكن ثم قال فاذن الحادث الاول

على هذا القول ففان لك محال وكيف يمكن ان يحدث ففان
 شئ ^{مستحق} يحدث وقد بان ان واجب الوجود بذاته
 واحد ففان ذلك غير الحادث منه فيكون له نسبة
 المعلومة لانا نطلب النسبة المحتبة في وجه الممكن الاول الى
 الفعل او غير واجب وجوده وقد قيل ان واجب الوجود
 واحد وعلم انه ان كان على آخر فهو العلة الاولى والكلام
 فيه ثابت ثم كيف يجوز ان يتميز في العدم وقت تركه وقت
 شروعه وبماذا يخالف الوقت ثم قال بل يقول اما ان يكون
 المراد نفس الابدان لذاته فلم لم يوجد قبل اذاه استصلح الان
 او حدث وقت او قدر عليه الان ثم قال وايضا فان كذا
 بماذا يستحق افعال الحادثه انذاره او بالبرهان ثم قال فان لم
 يبره هو ما في الوقت الاول من حدوث الخلق فهو حادث جمع
 وكيف لا يكون سبقي على اوضاعهم ما في الوقت الاول من
 الخلق وقد كان والخلق وكان وخلق وليس كان ولا خلقا تبا
 عند كونه كان وخلق ولا كونه قبل الخلق تباست مع كونه مع الخلق ثم

قال فان وجوده فانه وعدم الخلق موصوف بانه قد كان وسيا
الآن ونحت قولنا كان معنى معقول لكونه متعلقا بالزمان
ثم قال وقد وضع هذا المعنى الخلق متزايدا عن بداية وجوده
فيه ان خلق قبل ان يخلق توهم فيه خلقا واذا كانت مكانا
كانت هذه البنية مقدره ممكنة وهذا هو الذي نسبته الزمان
اذ تقديره ليس تقدير زرع وضع ولا نبات بل على ان ما يولد
عليه معنى كان ويكون عارض طية غير قارة والطية الغير القارة
هي الحركة فاذا تحققت علمت ان الاول ثم انما سبق الخلق
ليس ببقا مطلقا بل سببا في زمان موجوده واجسام الجسم
المعقولة التي عطلوا الوجود فلا يخلوا انما ان يسلم ان
انه كان قادرا قبل ان يخلق الخلق حسبما ذكرنا من تقدير
اوقات وازمنة ينتهي الى وقت خلق العالم او من خلق
العالم وتكون له الى وقت خلق العالم اوقات وازمنة محددة
اولم يخل الى ان ينتهي الخلق ابتداء وهذه القسم الثاني في
انفعال الخلق من الزمان الى المعقولة او انفعال الخلق فانه

الامكان

الى الامكان بدلا عن القسم الاول فيقسم عليهم فيقال
لا يخلوا اما ان يكون كان يمكن ان يخلق الخلق حسبما ذكرنا
الجسم ينتهي الى خلق العالم بمدة وحركات اكثر او لا يمكن
ومحال ان لا يمكن لما بيننا فان آمن فاما ان يمكن خلقة
من خلق ذلك الجسم الاول الذي ذكرناه قبله في الجسم او انما
يمكن قبله فان آمن مع وجود محال لانه لا يمكن ان يكون ابتداء
خلق من متاخر الحركة فالسعة فيقع بحيث ينتهي الى خلق
العالم ومدة احدهما اطول وان لم يكن مع وجود كان امكانا
لعدمه ما عليها ومتاخره عند تقديره في حال عدمه امكان خلق
شخصه في الامكان وذلك في حال دون حال ووقع ذلك
تسعدا ومتاخره في ذلك الى غير نهاية فقد وضع صدق فانه
من وجود حركة لانه وطاف الزمان انما البعد وطاف وجه الخلق
لحركات السماوية انشركلهم الشفا بالفاطه والحقا ايضا
ذكره بعبارة الشفا بعينها وقال وهو بيان جدلي اذا
قار الى الزمان ونحن نقول استقصاءه بحيث ينسج على يده

واضعاً في الزمان التفرقة الدائمة بالنظر في ذاتها ما هي
 الجائزات وجودها حقائق المعلولات والمواكبات التي
 امتدادها لا امتداد كويلان اولاً كويلان واوفا
 او حدود في عدم اليات الصبح المدي في راسا
ويسمى قال في المبدأ في طبيعة التحصيل واذا قدر
 ان الجسم المحمّد للجسم لا يتبع ان يتكسر بذاته لان الامر
 الواحد لو كان يتكسر لانه هو كان لا يتبع وجود واحد منه
 وقد عرفت ايضا انه لا يتقسم هذا الجسم ولا يقبل التقسيم
 حتى يتكسر بسبب القطوع وعرفت ايضا ان كل جسم يتكسر
 فيجب ان يكون قد سبق جسم يتحرك على الاستدارة حتى
 يكون تكسره بسبب الحركة واذا كان كذلك فلا يخرج ان
 اجسام كثيرة محدودة بزمان فلا توجد في اواسط كثيرة
 فلا يخرج ان تكون عوالم كثيرة وكذا جئنا ان ليس في الفلك
 لا خلا ولا جسم لا في زمان لا هو ولا غير بصورة بصورة
 فاذا في صورة العالم في صورة واحدة واحدة فليكن منها
 ان يكون في الزمان

امور محصورة في عالم واحد فلا يكون في الامكان وجود عوالم
 كثيرة انتهى كلامه في الزمان في الاشياء غير ثابتة في طبيعة الشفاء
 فان قال قائل رايت ان لم توجد الحركة كان يفقد الزمان
 فيكون الحركة اخرى غير ابدان تقدم ولا تأخر او قبل ما ذكرناه
 في ان يكون ان الجسم ان يوجد في غير مكان لا في الحركة
 فيجوز ان يتحرك لا يجوز ان ان لا يكون له زمان فاجواب
 عن ذلك انه سيبين ان لا يكون ان لم تكن حركة مستندة بطرف
 مستند لم تعرض مستندة جهات فلم تكن حركة مستندة
 طبيعة فلم تكن في فجزان يكون حركة جسم الاجسام
 وحده ولا اجسام اخرى مستندة وان لم يكن بين الاستدارة
 فليس محال بعض يكون بين عروض الاستدارة بل في الزمان
 المحالات لا نظير في غير الاستدارة التي هي بيان وبرهان
 واما ان اعتمد الزمان فادار فاعتمد المستندة بالتوهم
 وانبتنا المستندة المستندة في الوهم امكن ثبت
 في الزمان محدود لا يستند الزمان وليس في هذا

بل في الحقيقة الوجود فالزمان اذن وجوده متعلق بحركة واحدة
 بقدرته ويقدر ايضا ان لا يحركه كالتحريك ان توجد
 حركة الجسم الفاعل بحركته للزمان الاله المتوهم
 كلامه بلفظه ومثل ذلك ساقه الغن الناشئة
 والعالم قلت من هناك ما قد يكون في مواضع كثيرة
 الشك والتعليل في ذلك كونه في ذلك ان
 الحجج لمقامه على الزمان العالم ليست هي على سبيل
 تبينات برهانية بل انها احتجاجات جديدة على اوقات
 المعزولة ومن سألهم في ذلك التوهم مبتدئ على
 امكان وجود حركات قبل حدوث العالم وبالمجمل
 على امكان خلق آخر قبل ان يخلق بوضع انه
 اول الخلق فيلزم من ذلك ان لا يكون عدم العالم
 السابق على وجوده عدا ماصحها مطلقا للزمان
 ومكان بل يكون عدا متقدرا على امتداد الاعين
 وذلك مفروضاتهم وسلامتهم المستبقة عن غيبك

الارتفاع

ارتفاع الامتداد الزماني عن الواقع المتوهم كالاتحاد
 ايضا متمتع الارتفاع عن الزمان اذ يتوهم على تقدير عدم العالم
 امتداد زماني موهوم غير متناه وقضاء مكانه غير متناه
 موهوم ايضا كالمعقل الصحيح المبرح يقضي انها كاهلها
 امحالات التي يتفكرها التوهم ويعتبرها التوهم
 ان الغاية من جواب المتكلمين لا يقتضون على جعل عدم
 الصبح قبل العالم متقدرا تمتد الاعين اذ لا يقتضون
 في الزمان جيبون المبرح بخص خاص الزمانات
 التقدير والتكم والحدود والافات ويقولون بالباري
 الحوسبانه ثم ان وجوده المتمتع امتداد عدم العالم
 لا غير اذ لا يخرج لوجود العالم في حد يخصه بارادة
 المخصصة من غير ترجح ومخصص غير الارادة ومن
 الين ان يخلق توهم في جيبا من حدود ذلك
 الامتداد خلفا اخر في حد قبله لا اولا وليسوا بيقين
 ان الزمان لا يتصور له في اصل الاله وجوده ولا عدمه

١٠١

فكما ليس بغير ان يوجد الزمان في زمان فكذا ليس بغير
 ان يُعَدَّ في زمان ولا يُسَمَّى في زمان لو كان الامر
 على ما يحضون لكان في ذلك العدم هو بعينه الاستعداد
 المقار المتفق في المساءات والمقاومة والتعقضي
 والتجدد والقبليته في البعديات المترتبة ولكن
 مفارقة للمادة غير قائم الحصول في محل وموضع
 والزمان ايضا هو بعينه الكمية الغير القارة المتعقضي
 فيما المساءات والمقاومة والقبليته في البعديا
 الا انها قائمة الوجود في الحركة القائمة الحصول في
 الجسم المتحرك الذي هو موضوعها فاذن مختلف
 افراد طبيعة محصلة نوعية بعينها بالجزء والهيولى
 وبمستبين الف دل ذوى البصيرة العقيدة اليقينية
 التخصيلية ليس الا مختلف طبيعة بعينها بالجزء
 والجزئية كذلك لا تختلف بالطلوع واللاحول والبالا
 فتقارط الهيولى بالقضاء عناية ثم اذا صح

الطبيعة

الطبيعة ما يحصل ان يكون مستقمة التخصيل للتخصي
 من غير علق المادة فكيف بعينها ان تعقل في
 تحصيلها وتخصيلها بالمادة وعلايقها والهيولى
 وعندها ومن هذا السبل ويستبين ايضا ابطال
 الحلاء والبعده المفقور القار القائم بذاته المجرد
 عن المادة اذ لا فرق بين وبين الصورة الجسمية
 الجوهرية الا بالجزء والهيولى والقيام بها وفقد اليقينية
 فربق من رواقية الفلاسفة في الدورة اليونانية
 وكذلك ابطال كون الاستعداد الزمان مجردا بحسب
 ويستعمل بالدهر ومعلقا بالمادة بحسب ما يقع فيه من
 المتغيرات وليست في الزمان وهو حسان فيئة من
 المتشوشة في تشوش الفلسفة وان لم تكن من اللاحول
 بين قد نقول لهما على ايام الفلاسفة افلاطون
 وان هو الا فيك في اختلاف ثم ولو عزز النظر عن
 كون كل من العدم والوجود غير معقول الاستعداد

الطبيعة

والاستمرار على السبلان الا من جهة الزمان افلا يعقل
 ان الجواهر العقلية والموجودات الالهية متفرقة الذرات
 والوجود غير الاستمرار السبلان المكملة الزمان فاطقت بمسبوع
 الامر واخلق وقتهم اسبوعا والدم وصانع الزمان
 والمكان ثم الالهية فابعدنا ان نرى ان التفرع ملزم
 التفرع بلا مرجع بل طبعات الارادات وتعلقها بها ولا
 يكون في تلك الاوامر من المتورطين فان التعلقات
 مجاز لا انما تعليق ان فرضنا مبدأ خلق العالم على مقتوله
 المتفرقة لزم منه محال انهم ينفصلون شيئا في ذلك الشيء
 بل في فرض وجود حركات مختلفة والحركات المختلفة انما
 تقع مع امكان وقوع التعديرات فيها وامكان وقوع تعديرات
 فيما يكون وجود الزمان في فرض امكان وجود الحركات
 المختلفة يكون مع وجود الزمان فيكون قبل الزمان زمان
 تعليق لم يكن الزمان لما امكن فرض وجود حركات
 مختلفة بغير فرض وجود حركات مختلفة ممكن في المقدم

مبدأ الخلق
 العالم

المسألة الاولى
 في انشاء
 نيلون

تعليق اذا كان الزمان موجودا كانت الاجسام موجودة
 تعليق اذا انكر فرض الحركات المختلفة وجب مع امكان
 هذا الفرض وجود الزمان ومع وجود الزمان وجب الحركات
 وجب الحركات وجب الاجسام فالاجسام لا محالة موجودة
 مع هذا الفرض على هذا الجملة فلما بدت اعتبار الزمان فان
 التعليق والتاخر في الحركات يقتضي وجود الزمان تعليق
 قوله في حال دون حال ووقع ذلك مقتضاها وشرها البقية
 الى الزمان تعليق جوه الفلك لا تدخل عليه الحركة وانما الحركة
 حالة طارئة عليه بعد تحقق جوهه فلا تؤدي به الحركة الى
 الفلك كما تؤدي بالاشياء التي هي في الحركة وهي الاشياء
 الكائنة الفاعلة فانها من مبدأ كونها الى مشيها بالكون
 في الحركة والتغير وتوثر فيها الحركة ولذلك قيل ان الفلك
 ليس له حركة بل مع الحركة ومع الزمان ليس الزمان تعليق
 الزمان الماضي بذاته هو الزمان والماضي الزمان هو الحركة
 واما الحركة ومعها اي ما يكون سببا في متغيره تعليق

المسألة الثانية
 في انشاء

متين
 المطلوب فيه حدوث العالم ارجو بهجدا للوجود
 الخارج وكبد الواقع كان محتاجة جدلية مؤسست
 على اساسات اوضاعهم الفاسدة من مغر وضائهم
 الموهومة وسلبت لهم الموضوعات وهي كون ذلك اللاجور
 عدما مستقرا متمم ممتد الا لا يكون ايجاد حركته او
 حركاته في ذلك العدم المستحيل بالذات مقدر لا
 عليه صلا للرد في انما يتعلق به القدرة الالهية اذ
 يصح المنع من وضع الامتداد الموهوم في ابطال
 تلك الاوضاع الفاسدة والاحكام الموهومة كان
 سببا فاعقليا وبينا بريا وليس يلزم من ذلك في
 حدوث العالم اعتراف بوجود من تلقا وضع الباري سبحانه
 بعد العدم العبرج الناس في الدير وكبد الخارج
 وحاق الواقع على قدر استبان كبد لتبنيات
 البراهنية والحق اليقينية ولعل هذه الحكومة الحاكمة
 بالفصل ههنا رامة كبد المجداد والمعال حيث قل

من غير ان يكون
 في الوجود

فصل

فصل في انه يلزم على وضع هؤلاء المعطلة ان يكون الله
 سبحانه سابق الزمان والحاكمة بزمان ثم قال
 ونقل الآن قولنا لهما اذا استقصى يمكن ان يرد
 على البرهان ان المعطلة يلزم منهم ان يضعوا وقتا
 قبل وقت بلانهاية وزمانا ممتدا في الماضي بلانهاية ان
 هؤلاء المعطلة الذين عطلوا الله عن حركته لا يكون افعالهم
 يستلزم ان الله تعالى كان قادرا قبل ان يخلق الخلق على
 ان يخلقهم على انهما في مثل قولهم الشفاء وكذا وكذا
 في كذا الخفاة بقوله ترجمه الفصل المعقود في هذا البيت
 فصل في ان المتأخرين يلزمهم ان يضعوا وقتا قبل وقت
 بلانهاية وزمانا ممتدا في الماضي بلانهاية وهو بيان حركته اذا
 استقصى قادم البرهان فيثبت في لا يتخط
 ومطرق الحاجة وقدم العالم ما ورد في حاد في ثرائه
 طبيعيات الشفاء فالنظر انه لا يمكن ان تبند في الحركة
 مزيفة فانه الزمان لم يكن له قبل ايام الحركة ابدية وكذا

من الزمان فلا قبل وان ذات البارئ تعالى قبل كل شيء فنقول
ان كل معدوم فانه قبل وجوده جازي الوجود لجواز وجوده
قبل وجوده فانه لو لم يكن موجودا لانه جازي الوجود كان معدوما
انه جازي الوجود وكان كس كجائز الوجود فكان ممسك الوجود
فجواز الوجود موجود قبل الوجود وجواز الوجود الموجود
محصول لا محالة ليس بنفس العدم فكم معدوم غير جازي الوجود
فهو انما هو غير قائم بنفسه فاما هو موجود في شيء ولو كان
قائما بنفسه لانه محال ولانه موضوع لكان في حيث هو كذا
هو غير مضاف لكنه في حيث هو جواز الوجود هو مضاف الى الشيء
ومعقول القياس ثم استنتج من ذلك وجود المادة الحادثة
لجواز وجود الحادثة قبل وجوده ووجود الحركة المتعدي للوقت
ايها من العلة الفاعلة المفضضة للملأ والمعطية للوجود
وكون كل من المادة الاولى الحادثة لا مكان الشيء والحركة
المتصلة المتصلة للاستعدادات المترتبة المختلفة بالقوة
واضعف والقرب البعد فربما الهية غير مسببة الوجود الا

بما

فصل
بذات العلة الفاعلة وكذا ذكرنا رابعة السمات الستة
القوة والفعل حاو الاثبات بسبب المادة الحاملة لقوة
وجود الشيء فيها ونحن نقول ليكن عندك من المعلوم ان
بناك فعلاطة بـ شـ ر كـ لا يسـ فلفظ الامكان
يقع في اطلاق المصانعة على جواز الذات الذي
حقيقة بساطة التفرع والافتراق بحسب
مرتبة الذات بساطة حين كون الذات متفرعة
في حاق الواقع في ثلث العلة الفاعلة ويقال له الا
الذاتية على الجواز الاستعدادي الذي حقيقة قوة
المادة واستعدادها بالقياس للحصول الشيء
المستعدة المقوية على القيام الذات في المادة الحادثة
عند ما يوجد ويقال له الامكان الاستعدادي فالا
لفظ يقع على المعين بالاشارة الى الاول انما هو
بفـ في ذات الشر عند ما يتفرع بوجوده لانه حال
العدم فغير امكان المعدوم انه اذا ما وجد استخرج

من جوهر والله معز الامكان والثالث انما حامل وموضوعه
 الموصوف به جوهر ذات المادة بالقياس الى ما ليس
 في الوجود بالفعل وجب ان يوجد في الماضي
 عند استعدادها له للثبوت وليس يتحقق الجواز بهذا المعنى
 الاخير الا للكمات الزمانية الهولانية في ذن وجوهر
 مسبوقية الحدود بالمادة مسبوقية انفسها كنية
 لا يتحقق الا لحدوث الزمان بما هو حادث زمانا متعلق
 للتكوين للحدوث في الدهر بما هو حادث في
 متعلق للصنع في ذن الغلط في من الشرائع
 اللفظ واللفظ الفصل هنا كرسطة وتفصيل على ذمة
 كتاب الاياماضات والتشريفات على ذمة
 المعقنات على التيمات الشفاء ولقد احسن في
 النجاة حيث قال في زمان وجوده بداية زمنية
 دون البداية الابداعية فقد سبق زمان
 وسبقته مادة قبل وجوده وبالحمد المفهوم من العباد

غير المفهوم من القوة والمكر في حد ذاته والقوة المادة
 القابضة الحاملة واستعدادا بالنسبة الى ما يوجد
 فيها من بعد الذي يوجب سبق وجود المادة على
 حدوث الشر بعد العدم هو المعنى الاخير لا الاول
 في التعليلات تعليل الوجودات ما خلا واجب
 الوجود الذي وجوده من ذاته ممكن الوجود الا
 منها ما امكان وجوده من غيره ومثل ذلك يتقدم
 بالفعل وجوده بالقوة وهو الممكن الوجود على
 الاطلاق والكائنة ومنها ما امكان وجوده من
 ذاته وهو الذي امكان وجوده معلم يتقدم وجوده
 بالفعل وجوده بالقوة وهو العقول وسائر المبدء
 وانما يقال انها ممكنة الوجود بمعنى ان تتعلق بوجودها
 لا بدتها بل بوجودها فمن الاضافة اليه موجودة وبها
 اعتبارا في ذاتها غير موجودة وفي التعليل العدم
 يقال على وجه عدم له نحو من الوجود وهو ما يكون

وجوده بسبب فهو ممكن الوجود المكن الوجود هو ان
 جائز ان يكون وان لا يكون فاما وجوده بعد
 العدم فهو ضروري لانه ليس بجائز وجوده التام
 العدم انتهى كلام التعليقات وليعلم ان الامكان
 الاستعدادي المخرج للمسبق المادة على المحرقة
 مغز مختلف بالشد والضعف فاما الامكان الذي
 فليس محرم فيه شر من ضرر التشكيك لا يلزم التعليق
 بالمادة اصلا وابعار المحصلين في نقد المحصل
 شرح الاثرات قد يلحق الامتداد الاقصى بغير الوجود
 في هذا الموضوع **وميفر** قارة التعليقات ان المعدوم
 على الإطلاق لا قوة فيقبل بها الوجود موجود
 فلا يوجد البتة وليس كذلك الممكن فان فيه قوة فلقد
 يوجد ولو لا ما كان يوجد واذن يسبق له
 الذين ان لا يكون موجودا هو لا مادة
 لا يقبل الصدور عن الفاعل اذ المعدوم المطلق

ليس ان يقبل الفيض فكيف يتصور حدوث الجائز
 بالمراتب الدورية دون مادة قديمة ومعدومة
 على الإطلاق وماذا الذي من قابل الجعل متعلق
 الثابت في العدم المطلق فاذا اتهمت ذلك
 فاستدرك ما حققناه كذا ان المعلول انما يقبل
 فيض الوجود من موجوده جبر فاهو موجود من تلقائه
 لا جبر من معدوم كسوائه وان كان حادث
 الوجود ام الى التفرع فاذن الحوادث الدورية على
 الاستمرار الاستيعاب زمانياتها المتحصنة بالوجود
 بامرنة مخصوصها والخاصة بالقرينة امتداد
 الزمان من ازاله لآباده ودمياتها الثابتة الحارة
 راس من امتداد الزمان وعن الدخول في جنس
 القدم والحدوث الزمانيين لها بسبب الجبر العجز
 الذاتية قوة قبول التأثير واستحقاق الصدور حال
 التفرع جبر الوجود لا جبرها كانت معدومة في الدهر

على الاطلاق واما المحادث الكونية التي ممتدة فان لها
 ما لبثت من داخلية بعدد الكون من حيث سبق
 المعنى الآخر الذي هو الجواز الاستعدادي في الصدور
 قبل الصدور بالفعل كحالها في الحاملة لا كما
 الاستعداد في المحركة في الكينيات الاستعدادية
 وليس يتوجب سبق قوة القبول كجواز المعنى
 الاستعداد والاحداث في الزمان وسبق الماد
 المستعدة على الحادث الزمانا سبقا زمانيا فاذا
 العدم على الاطلاق من غير وجود مادة مستعدة انما
 يصاد من التكوين دون الابداع والضعف فان قلت
 كيف يتصور العدم البات الصريح المطلق ان
 يتخصص ويتبين شيئا باستحقاق الصدور
 قلت ظهور الحامل التام وحضوره بما هو جاعل
 تام لست اعترض لك طائفة هذه الحشيتة بل انما اعني
 ظهوره كالحشيتة التي منها ينشأ وعليها يرتكز

ذات المجهول هو بعينه لا محالة حضوره ذات المجهول
 وحضوره بل انه اقوى في استيجاب ظهوره المجهول
 وافادة انك في من حضوره ذات المجهول
 بنفسه فضلا عن حضور صورته الظلية واذا من
 المستبين سبيل ان الباري الفقار جل
 سلطان بنفس ذاته فاعلم انم للنظام الخيرة كله
 ومنه ينبعث وعليه ترتب النظام الجلي من الازل
 الى الابد ومنه البدو الى الساقية فحيث ان السجانه
 يعلم كذاته انم العلوم واقواها فهو بنفسه عقل
 ذاته بعقل نظام الخيرة عوالم الامكان من يدو
 النجوم الى ساقية ومنه مبداء الوجود الى اقصاه
 وهو جانه بنفس ذاته من حيث كنه حقيقته واسع
 عظيم وبكل شئ محيط عليم وسواء بالقياس الى
 احاطة علمه التام الاشياء قبل الوجود وحيث الوجود
 اذ ليس يستفيد من وجوده على اجد بدا ومعرفة طرية

بل ملكا ظاهرا جليلا ما سواه له سبحانه ظاهرة نفسانية
 بذاته وكذلك الامنة جلية المبهمات بالنسبة لما يعرف
 بها نفس ذاته وحيث حقيقة الامور حقيقته
 يزعم نظام رتبة ذاته فاذن هو محل عزه يعلم من نفس ذاته
 وجه سباق الخبر واسباع الفيض كالالصنع وتعام الحركة
 على عوالم التفرز بحكمة ما وكيفية تدبير الحكمة في ترتيب
 نظام الوجود وكلهم العلوم واحكامها فلاحالة يتبعين
 كل نظام الوجود بخصوصية الكيفية المتشعبة بشخصية
 الجلية المنظمة بالصدور عن رحمة والفيضان عن حكمة
 بالذات واجزاء النظام بخصوصياتها من حيث انها
 بالحياتنا اجزاء النظام الشخص المتعين بالصدور
 عنه فحينئذ ان يبدع النظام الجلي وبوجده بفضله
 ورحمته وبغيره وبفيضه من الصدور لا قد يكون
 فاذن قد انقطع جلال الوهم نقطع دابر القوم الذين
 ظلموا والحمد لله رب العالمين قال في كتاب

قد رتبته بوجوه
 في كتابه في تفسيره

المبدء والمعاود اهما مذهب الجبر وكيف يكون الزمان
 حادثا حتى يمكن ان تحدث الحركة وكذا ان فهو بعد قبل
 بعد فهو مشتركة في امر من يلزمه كلاهما دائما ومنها
 يبين ان قد يتبين ان وجود الان وجود الطور
 شيئا معقولا بذاته وكذلك جميع نهايات المقادير
 ولا يشبه الان النقطة في انها قد تفصيل وقد يكون
 حداثتها الى آخر ما قاله وقد اوردناه في كتابنا في الملوك
 وحققنا ان حدوث الزمان في الوجود ونهاى امتداد
 المتصل في كميته المقدارية مما لا يستوجب كون الان
 فاصلا كما النقطة الفاضلة التي هي طرف الامتداد
 المسبق القار المقطوع الاتصال بل ان الان لا يكون
 الا واصلا كما النقطة الواصلة المنفصلة الموهومة
 في محيط الدائرة المتساوية المقدار كالمساحة
 وقد تدونا عليك فيما سبق وسعيد القبول
 على ضرب من البساطة في تفسير الكلام ان شاء الله العزير

العليم قال في رسالة المعمول في هذه المسئلة
 ايضا البطال ان يكون لوجود العالم براءة زمانية في
 رسالة عملها فيما تقرر عند من الحكومة في الحج المثبتين
 للماضي ببدء زمانيا وبيان تحليلها الى القياسات
 بصورها وبما في مقتضاها معانهم او ردت في صورها
 وعندنا احد عشر مائدة رجاء على ان المقدمات
 التي استعمالها المثبتون في قياساتهم كلها هي
 مشهورات غير اولية ولا صادقة ويمن ان اقتنا
 اللانهاية مشروط باستجماع وصف في الترتيب والاجتماع
 في الوجود وان الحكم الصادق على كل واحد واحد
 يمتد على الجدة والاسكان الكل جزءا اذ كل واحد
 جزء فاذا كان كل من الاحاد حادثة في الزمان لم
 يلزم ان يكون الكل حادثة زمانيا وان اللانهاية للزمان
 لا يتطرق اليه الزيادة والنقصان في الجهة التي هو
 متناهي لانه الجهة التي هو متناهي فالدورات التي

هي في جهة الماضي من زمان الطوفان اقل من التي هي من زماننا
 ومع ذلك فهي في جهة الماضي غير متناهية وان توقف
 وجود الحوادث الزمانية على انقضاء اللانهاية لزم
 الحركات الموجودة في الزمان منقضية في جهة الماضي
 غير متناهية في الوجود مما لا يسويح كالدور عندك كما عرفنا
 فيما قد تلونا عليه غير مرة فيما حققناه في الحكومة
 بالحق والقضاء بالفضل هناك ثم انه في حادثة عشر
 ثالثة طبيقات الشفاس ريناك مسير في
 الرسالة وحقق ان الزمان والحركة موجودان
 في جهة الانقضاء الماضي وفي المستقبل وان اللانهاية
 في عدد الدورات والعودات السابقة في
 جهة الماضي انما مرجعها الى اللانهاية اللابقيية
 كما في جهة المستقبل دون اللانهاية العددية
 بالفعل ثم في ساقفة هذا الفصل قال في لزوم
 بولاد ما اقول وهو انهم يجوزون لا محالة ان

قبل الحركة الاولى عدة حركات متساوية يوجبها الموجب
 لكل واحد منها حال من البقاء وغير البقاء محصل
 يتوالت عليه غير انقطاع وعدده عشرة مثلاً فلا
 يتخلو انا ان يكون عندهم جائز مع جوازها واولها
 الى الجا الحركة الموجودة الآن ان توجد عشر
 حركة على التوالي المذكور على ان بقاء كل واحدة
 منها ولا بقاء على نحو ما فرضناه لهذه العشرة
 اولا يكون ذلك عندهم فان جوزه لم يتبع ان
 توجد تلك العشرة في اجسام وهذه العشرة
 وحال كل واحدة البقاء وغير البقاء كمال الآخر وهذا
 محال ان لم يجوز الزم ان يكون في حال العدم
 عدد الجواز وقوع الحركات واليجادا متبداً وبنزله
 لا محالة ان يكون ذلك مما لا يتناهي اذ لا حال
 هو حال او جواز فتكون موجودات بالفعل على
 طريقهم ليس لها نهاية في الماضي وقد منعوا هذا

لا يجوز ان يكون في اجسام
 هذه العشرة في اجسام

ونلزم

ونلزم امور اخرى مما الزمناه باسبغ ان نكون
 هناك تغيرات متتالية والاما كان وجود بعد وجود
 وان يكون الموضوع لها موجودا اذ لا تغير الا الموضوع
 وان يكون الموضوع ذات الاحد الحى عندهم اذ لا
 غير وهذا الجا سبجانه وفقاً بقول المحذرون انتهى
 كلامه بالفظر وكلامه ونحن نقول نعم الزم انما هم
 بما اورده عليهم مما مناض ولا محيص لهم عنه
 اصلاً وقد اذرينا كفضل الله سبحانه ان العقل
 وحج الحق عن ذلك كلنا مستخرج فيسبح ومنه فضاء
 رحيب فان العدم الصريح من نفع عن توهم الا
 والحدود وان حركة قبل الحركة الاوسا وجباً
 قبل الجسم الاول بالجدلة خلقاً قبل الخلق الاول
 مما هو لا حد نفسه امر متمتع بالذات غير ضابط
 لان يكون مقدور عليه اصلاً ولكن بقول كما يلزم
 المتخمين للعدم المتمتع قبل ايجاد الله اول العالم

ثم في صفاته الله جل ذكره فكل ذلك ما يندرج في السبيل المتعلقون
 من القول بالزلية المبدعات في الوجود ضرب من الشك
 في الذين وينوع من الاشياء ان الله سبحانه وتعالى
 عما لا يقدر الظالمون علوا كبيرا **وميفض** زمايقع
 السمع بانواعه بعضه ليس قدّم صدقته سبل
 التحصيل من اتباع المفسرين الاحتجاج على
 الزلية العلم بالوجود السري في الذي بان الزلية
 الامكان تستلزم امكان الازلية والامكان الذي
 في المبدعات متفصح الصدور عن الفيض الصاب
 الفيض بالجود الباسط اليدين بالوجه وهو متفصح
 الفاد بما قد اوضحنا من قبل ان طباع الامكان
 الذاتية هو جوهر طبيعة الوجود للسكون وطبيعة العلم
 المركب بالذات وذلك ليس بصادم اعتناء بعض
 خصوصيات الوجودات او العدميات بالنظر الى
 الذات بحسب خصوصية فانما زلية امكان طبيعة

الوجود المركب لا تستلزم امكان الوجود الازلي الرمد
 فليعلم **وميفض** في اصحاب الملل والنحل في ترجمة اهل
 بهذه العبادة ومن ذكر ذكر شبهة بطلان قدم
 العالم ان القول بقديم العالم وازلية الحركات
 بعد اثبات الصانع والقول بالعدّة الاولى في العلم
 بعد ارسطاطاليس لانه خالف القدماء صريحا
 وابتدع هذه المقالة على قياس ظنهما حجة وبرهانا
 فصح على انوار الزمان من تلامذته وصرحوا بالقول
 في مثل الاسكنه الافريديتي وثا مسطوبوس
 وفرغوريوس وصنف بطلان المتن في افلاطون
 في هذه المسئلة كما باور وديفيد في الشبهة والا
 فالقدماء انما ابتدوا فيها نقلنا سالف الشبهة
 الاوس في الباري تعالى جوهره بانه وعدة وجود العلم
 وجوده قديم لم يزل فيعلم ان يكون وجود
 العالم قد بآلم يزل لاوله لا يجوز ان يكون مرة جوادا

ومرة غير جردا وانه يوجب التغير في ذاته فهو جردا لذاته
لم يزل قال ولا مانع من فيض جوده اذ لو كان مانعا لما
كان من ذاته من غير ان يوجب الوجود لذاته جامل
على شئ ولا مانع من علن شئ **الثانية** قال ليس هو
الصانع من ان يكون لم يزل صانعا بالفعل ولم يزل
صانعا بالقوة اي يقدر ان يفعل ولا يفعل فان
كان الاول فالعمل مضموع لم يزل وان كان الثاني
فما بالقوة لا يخرج من الفعل الا يخرج ويخرج شئ
من القوة الى الفعل غير ذات الشئ فيجب ان يكون
مخرج من خارج مؤثر فيه وذلك بانه كونه صانعا
مطلقا لا يتاثر ولا يتغير **الثالث** قال كل على لا يوجد
عليها التكرار والاستمرار فانما تكون عدة من
جهة ذاتها لا من جهة الاشكال من غير فعل الى فعل وكل
عدة من جهة ذاتها فعملها من جهة ذاتها واذ كانت
ذاتها لم تزل فعملها لم يزل **الرابعة** اذ ان كان

الزمان

الزمان لا يكون موجودا مع الفلك لا الفلك لا مع
الزمان لان الزمان هو العادة لمكانات الفلك ثم لا جائز
ان يقال شئ وقبل وبعد الا حين يكون الزمان شئ
وقبل ابدى فالزمان ابدى لمكانات الفلك ابدية
فالفلك ابدى **الخامسة** قال ان العالم من النظام
كامل القوام وصانع جواد خير ولا ينقض الجيد بحسن
الاشد بر وصانع ليس شرير فلا يقدر على نقضه
ينقض ابد او لا ينقض ابد اكان سرمد **السادس**
لما كان الكائن لا يفيد الا شئ غريب بعرضه
ولم يكن شئ غير العالم خارج عنه منه كوزان بعرض
فيقتل ثبت انه لا يفسد وما لا يتطرق اليه الفساد
لا يتطرق اليه الكون والحدوث فان كل كائن قائم
السابع قال ان الاشياء التي هي في المكان الطبيعي
لا تتغير ولا تتكون ولا تفسد وانما تتغير وتفتقر
وتفسد اذ كانت في اماكن غير ممتدة فتفتقر اذ

لما كننا في النار التي في اجب وناجا والافصال الجلا
 مركزا في هذا الباطن فيفقد فاذن الكون والفساد
 انما يتطرق الى المركبات لا الى الباطن التي هي الاركان
 في اما كننا ولكننا هي كماله واحدة وما هو كماله واحدة
 فهو اولى **الثامنة** قال العقل والتفكير الا فلا
 تتحرك على استدارة والطبايع تتحرك كاتاعن
 الوسط واما الوسط على الاستقامة واذ كان
 كذلك كان التغايب في العناصر انما هو لتضادها
 والحركة الدورية لا تستقيم فيقع فيها في رده
التاسعة قال وكليات العناصر انما تتحرك على
 استدارة وان كانت الاجزاء منها تتحرك على
 الاستقامة فالفكر وكليات العناصر لا تتحرك
 واذ لم يكن فيفسد العالم لم يكن ان يتكون ثم
 قال صاحب الكتاب ومن المتعصبين ابرقلس
 من منه له عذر انه ذكر هذه الشبهات وقال انه

كان ينطبق النابس منطوعين احدهما رواج بسيط
 حسب ما يشاء كرت وكان اهل زمانه الذين ينطقون
 جسمانيين واما دعاء لما ذكر هذه الاقوال معقولة
 اياه فخرج من طريق الحكمة والفلسفة من هذه الجهة
 فوضع كتابا في هذا المعنى فطالع من لم يعرفه بقبلة
 ففهموا منه حبيبة قوله دون روحانية انتهى
 كلام الشبهات من نحن نفور سبيل حل هذه
 الشكوك ودفع هذه الشبهات ما قد علمنا كبريا في الله
 سبحانه اما الثالث الاول منها فلما تعرفت ان
 عدم العالم قبل وجوده من قبل وجوده من جهة نقص
 طباع الامكان وقاصرة استحقاق الماهية
 عن قبول الغيظ لا سيما من الاخرى لتلقاها اعتبارا
 ما منتظر في جانب العلة الفاعلة واما الشبهة
 الرابعة فلما استبان لك الفرق بين مترو القبلة
 الزمانية وبين القبلة الصريحة السردية الخارجية

الاخرى
 عن مقولة منى وعن عالم الزمان والحركة ولما الخس
 فلاق ما لا يتطرق اليه لفظ ليس يجوز له ان يدخل
 في الكون او هو الحدوث في الزمان والتكون عن
 المادة ولا يمنع عليه حدوثه في الدهر بعد العدم
 بعينية غير مكنته فلا يكون من الجاهلين **موضح**
 ان في المدلول والخصائص ترجحة معلومة شائكة النوا
 اسطاطا ليس بعد ايراد كتيب من كلامه الالهيا
 حتى مثل شريعة ربوبية عدد ثمانية عشر
 كلاما اورد به هذه العبارة وقد سار بعض الذين
 اسطاطا ليس اذا كان الباري تعالى لم يزل
 ولا شئ غيره ثم احدث العالم فلم احدثه فقال
 له لم غيره جازية عليه لان لم تفضي علة والعلية
 محمولة على من فعله فلو لا علة فو ففعل او
 العلة فلم عند مستغنية وانما فعل ما فعل لانه جواد
 ففعل فوجب ان يكون فاعلا لم يزل لانه جواد لم يزل

قال

قال سفي لم يزل الا اوله وفعله يقتضي اوله واجتماع
 ما لا اول له وذو اول في القول والذات والحال
 متناقض ففعله قبل بطلان هذا العالم قال نعم قبل
 فاذا ابطأ بطل الجود فان بطله البصيرة الصيغة
 التي لا تخفى الف فان هذه الصيغة تحمل
 الف وكم كلامه ويغزى هذا الفصل والمفسر اطيس
 قال لم يزل اطيس هو بكلام القدماء اشبه انتهى كلام
 المدلول والخصائص بالفاظه قلت ان هذا الاسناد وكان
 هذا الكلام المزعوم لما اسطاطا ليس لم كان صريحا
 فيما حكم به من كبريائه النعيم كما تبين الجمع بين الاثنين
 ان اسطاطا ليس ذاب في حدوث العالم وان
 غير مخالف لشيء افلاطون الا في شيء من المسئلة
 وبالحجة اسطوطا ليس متدافع الا في الاستنا
 الكلمات في المقام جدا وكان متحرا في الرواية
 متهم في الفكرة في عو قضا هذا الموضع الغرض من الله

ومقتضى وما يجازيه اعلن الجهر ونيادى باعلى الصو
 ان اطلب اليه المعلم كان يعتقد ان مسئلة ازالة
 العلم وحدوده تمام موضع الشك وليس يحصل
 اليقين فيه سبل الزمان كذلك قال في التعليم
 الاواني بيان الفرق بين الحجج الجدلية وبين
 المطلب الجبري اي بين المقدمة الجدلية والمسئلة
 الجدلية وحكام عند الشك في الشك في الشك
 او فرق هو تيقنا حيث قال الفصل في تفصيل
 المقدمات المشهورة الجدلية والمطلوبات
 الجدلية فيلزمنا ان نحدد المقدمات المشهورة
 الجدلية التي هي جزا قياس حرجي والمطلب الجبري
 الذي هو احد طرفي النقيض تما سبق والقياس
 الجبري وهو الجبري بنصره ويحفظ لللب لمقالة
 بهذا يجب ان يفهم هذا الموضع من التعليم الاول
 لا كما ظن انه يعني بهما شيئا واحدا هو بالفعل او بالقوة

جز للقياس الجبري فان هذا غير موافق للغرض المقصود في
 هذا الموضع بل على ما نقول انه ليس يمكن ان يكون مقدمة
 جدلية الا اذا كانت مشهورة مطلقة او مسئلة
 فاذن المقدمة الجدلية هي الذريعة او المسئلة
 واما المطلب الجبري فليس ايضا يصح ان يكون كحرجي
 فليس كل مطلب جدليا بل المطلب الجدلية هي التي
 لا اتفاق على قبولها فهي التي فيها خلاف وهي موضع
 شك فليدلى ان يطلب عنها وان يقتض على طرفي
 النقيض فيها ولقد اطنب في ذلك ثم قال وما بعد
 في التعليم الاول فانه يفهم على وجهين ابعدها كما انه يقول
 واما الذي هو الاول او الثاني ان يكون مسئلة جدلية اي ان
 يكون مقدمة تؤخر على سبل المسئلة فهو ما يكون
 طلب التسليم فيه لمعز فينتفع به اثبات المطلوبات من
 باب ما يؤثر او يجتنبه المطلوب اعتقاد في من باب
 حقا ونفصل في المعرفة **ومقتضى** وما يجازيه اعلن الجهر
 وهو اظهر مما كان يكون حكم القول

في المقدمة المجردة واخذ من حيث هي جدلية بذاتها لا
 سائر وجوبها منها ثم اتبعها المطلوب المجردة فكان
 قارنا المطلوب فهو حكم على او حكم اعتقاد او فاشي
 انما يقاس عليه لنفسه او يقاس عليه للغيرين في معرفة
 شئ اخر وهو لا محالة مما لا يكون بين الشبهة بل
 يكون محققا ان يتشكك فيه لانه لا راي الجمهور فيه
 شأن الاشكال القياسية ثلثة اولا راي
 للفلاسفة في شأنه بل الكواكب زوج او فرد
 فربما يقين الحد في ضرب منها بالمشهورات ان
 الاوليهما ان يكون زوجا او فردا او للفلاسفة
 راي مخالف لما على العامة او فيه اختلاف بين فريقين
 من كل فرقة وبالمجمل ما يقع فيه شك وهو موضع الشك
 اما لبقاؤهم المحقق فيه ونكاحيتها واما لفقدان المحقق
 في الطرفين جميعا او بعد عن الامر المشهور مثل
 حال العالم اموازي ام ليس والاخرى ان يكون

ما يتبعه حجة ليس بمطلب جملته وما لا يكون عليه قيا
 من المشهورات ويكون للمقياس عليه الاولييات
 بعيدا شأنه رايه نصف الدائرة قائمة واعلم
 ان كثير من اراء الفلاسفة ليس الجمهور فيها راي
 ولا للمشهور اليها سبيل لكن البرهان اليها سبيل
 وبما رايه كثير من اراء الفلاسفة ليس للناس من
 الاولي اليها وقد يتكلف عليها قياس من المشهور
 شأنه بل الكواكب زوج او فرد بل رجل خيل او
 سعة انتهى كلام الشافعي بعبارة وقد صحح
 في ان المعلم الاول كان يرفع ان مسئلة ازلية العالم
 وحده منصوصا في شك كل الطرفين ولا تخفى بناكر
 في شئ من الطرفين الا من سبيل الجدول والشك في
 الرأية مغلدة ومفتحة من شافعي
 سبيل كنهه فاما قول الشك في التعليم اجمع بين الرايين
 ان ما اورد في التعليم الاول انما هو على سبيل المثال وان

يعتقد هو حدوث العالم فقد تلوذ عليك ما فيه أو الكائنات
وبالمجمل تمام البرهان من سبل العقل المضاعف على أحد
العالم كما خفني به ربنا من فضل العظيم والحمد لله
العالمين **ومريض** بل يمكن أن يشركنا في الاستدلال
ذكرنا آخر فنسوف طبع في فنون كذا الشفاونا
عن مفيد الصناعة من سلف من اساتذتنا و
اشيا خبايا وشرائع امور احاطية معولة وجدة
وبرهانية واما صورة القياس وصورة قياس قياسي
على سبل ما يقينه الصانع القياس فمقدردنا
فيه من انفسنا وكردنا طلبة من العمر حتى
استنبطناه فان عرض في هذا الفن الواحد تقيم
فليعزز من شئو به عند التصحيح وليقبل المنية
بما افدنا من الصواب وليعلم ان افادة المبدأ
واستخراج قاعده الصناعة اجل سوغا واستنى
مرتبة من البناء عليها خصوصا اذ كان المستنبط

مع انه مخرج متبدل محيط بها الصناعة وقوانينها
لا يدرك منها الا ما يقينه معتم قال فهذا ما يقوله
المعلم الا واما انا فاقول المعشر المتعلمين المتأملين
للعلم تاملوا ما قاله هذا العظيم ثم اعتبروا به وورد من
بعده الملهمة الغاية والمدة قريبة من الف وثلاثة
وثلاثين سنة من اخذ عليه فصر وصدق فيما اعتر
به من التقدير فانه قصر في كذا ويل بلغ من بعده
زاد عليه في هذا الفن زيادة كذا بل عمله هو التام
الكامل والقيمة تقف عليه كخط تعديله لا غير
عوض نظرا كان ايام انصبنا على العلم وانقطاعنا
بالفطنة اليد استعمالنا ذمنا اذ كونا فرغ لما هو
قد اعتبرنا واستقرينا ونصحن فلم نجد لليسوف
طائفة مذمبا خارجا عما اوردناه فان كان شئ
فتقصيل بعض الجمل التي اخذنا منه ما نحن بزجران
نستكر من الدلالة عليه في الواحي حين ما نرجوان

ارفع لما هو واجب الذي علمه ستماء كتاب وفطيقا
 حاد فيه غرر واجب وقصفيه عن الكفاية اما الحيد
 فخط المنطق بالطبيعي واللاتي وبذا الضعف
 تميز كان فيه قبل نبوغ هذا العظيم واما التقصير فانه لم
 يفتهم وجه المغالطة الا الاسم المشتركة وبأجرى
 ان تصدق ونقول ان كان ذلك لان
 من العلم ما انتهى اليه فمما كانت بضاعة مزجاة
 ولم تنفع الحكمة في اوانه نفيا تجني ومن يتكلم في
 العصبية وليس يديه من علم الا ما هو منقول النقاد
 اما عز جسد هذا الرجل واما لعاقبة فيه ترى ان
 الاقدم زمانا اقدم في الصناعة رتبة والحق بالعكس
 انتهى كلام الشفاء بعبارة فاننا قول لو كان هذا
 الشك في عصرنا واخذ من دقة التأمل جليدة
 ومن ابتغاء الحق مقلة ومن شوق الاستشراق
 حدة ومن طباع الانصاف مرادة لا بصريين

اليعقوب

البقية انه كانت عضة من ابواب فنون حكمه
 لم تنفع الى اوان مفيد الصناعة اسطاطا ليس
 نفيا تجني فكذا كانت طائفة حجة من انهنات
 اصول الحكمة التي فوق الطبيعة ولا سيما في شطر
 الربوبيات في تبيينه لم تنفع الى اوانه نفيا تجني
 ومع ذلك فالتساؤل شكر من السلف و
 سبق الاوائل في تفتيش القوانين واعطاء
 الضوابط فجزاهم الله غنا وعن زمرة اهل العلم
 خير الجزاء فقد استسوا الاساس

ودلوا على السبل ولكن

الله يهدي من يشاء الى

مراط مستقيم

تمت

٢٢



11/11/11

John

11/11/11

11/11/11

